

مشكلات الاقتصاد الاسرائيلي

ابراهيم متولي نوار

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمى مستقل يعمل فى اطار مؤسسة الاهرام ومن أهدافه دراســة العلاقات الدولية بهدف تقــديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسـط عامــة وعلى الصراع العــربى والأسرائيلى بصفة خاصة . ويدخل فى هذا الاطار :

— التغييرات الرئيسية التى يمر بها النظام الدولى .

— المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .

— المنظمات الدوليــة والتــكتلات والتحــالفات الســياسية والاقتصادية والعسكرية .

— الجوانب الســياسية والاقتصــادية والاجتماعيــة للمجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى بوجه خاص .

- يتكون البناء التنظيمى للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

- يتناول جهــاز البحوث بالمركز بالبحث والدراســة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهى : (ا) الدراسات السياسية والاستراتيجية (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية . (ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .

- تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصــاءات والاطالس المتخصصة التى تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضــلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .

ادارة المركز : مبنى جريدة الأهرام — شارع الجلاء — القاهرة —
ت : ٧٥٥٥٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٣٢٣

لرس غالى

إهــــــداء2005

أ/إبراهيم منصور غنيم

القاهرة

مركز الدراسات السياسية والاستراتچيــة بالأهــرام

مشكلات الاقتصاد الاسرائيلى

إبراهيم متولى نوار

[٤١] أكتوبر ١٩٧٩

المحتويات

تقديم

حرص مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية منذ انشائه على الدراسة العلمية المتعمقة للاقتصاد الاسرائيلي ويظهر ذلك واضحا من مطالعة قائمة الكتب التي اصدرها المركز ، اذ نجد ان الكتاب الثاني الذى نشره المركز كان موضوعه « نمو الاقتصاد الاسرائيلي : دراسات في تطور الدخل القومي ومكوناته » ألفه عثمان محمد عثمان الباحث بالوحدة الاقتصادية في المركز في هذا الوقت (عام ١٩٧٢) والخبير حاليا بمعهد التخطيط القومي ، وقد تم اعداد هذا البحث تحت اشراف د . عمرو محيي الدين .

وقد اجرت الوحدة الاقتصادية بعد ذلك بحوثا متعددة عن الاقتصاد الاسرائيلي غير انه لم يتح لها للأسف ان تنشر ، اما لان بعضها كان يعالج مشكلات اقتصادية دقيقة عولجت بأسلوب متخصص قد يصعب فهمه على القارىء العادى ، واما لحرص المركز على الا يدفع للمطبعة الا بالبحوث العلمية المكتملة التي تصلح لان تكون مراجع في موضوعها .

وقد ادت اعتبارات متعددة الى عدم ظهور بحوث اقتصادية في سلسلة كتب المركز ، ما عدا بحث عن « الفوائض البترولية العربية » اعده طه عبد العليم طه خارج اطار البرنامج العلمي للمركز ، وبحث تم اعداده تحت اشرافي عن « استيعاب المهاجرين في اسرائيل » وهو دراسة اقتصادية اجتماعية اعدها محمد السيد سعيد الباحث بالوحدة الاقتصادية واميرة سلام الباحثة بالوحدة الاجتماعية .

وها نحن اليوم نواصل من جديد اصدار البحوث الاقتصادية عن اسرائيل ، بعد فترة توقفت دامت زمنا .

والبحث الذى نقدم له عن « مشكلات الاقتصاد الاسرائيلي » اعده تحت اشراف ابراهيم نوار الباحث بالوحدة الاقتصادية بالمركز .

وهو دراسة شاملة ترصد المعالم الاساسية للاقتصاد الاسرائيلي ، وتحدد اتجاهات نمو المتغيرات الاقتصادية القومية والقطاعية ،

وتعالج العلاقات الاقتصادية الخارجية ، ثم تعالج أخيرا السياسات الاقتصادية .

وفى يقيننا ان هذه الدراسة ستسد فراغا فى المكتبة العربية ، ذلك أنه لم تنشر – فى حدود علمنا – دراسات شاملة عن الاقتصاد الاسرائيلى فى الفترة الاخيرة .

وتبدو اهمية النظرة الشاملة للاقتصاد الاسرائيلى فى الآونة الراهنة . ذلك ان توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية وما تتضمنه من تطبيع للعلاقات بين مصر واسرائيل بالرغم من غموض هذا المفهوم وعدم تحديد ابعاده ، يفرض علينا العلم الدقيق بمكونات الاقتصاد الاسرائيلى وبمشكلاته الراهنة وبآفاق تطوره . ففى اطار الحديث المتواتر عن امكانيات قيام مشروعات اقتصادية مصرية اسرائيلية مشتركة ، لا بد من ان نعرف الحقائق الدقيقة عن الاقتصاد الاسرائيلى ، حتى نستطيع ان نرصد ونحلل بأسلوب علمى قضية الربح والخسارة بالنسبة لهذه المشروعات الاقتصادية إن قدر لها ان تقوم . بعبارة اخرى تثير قضية التعاون الاقتصادى بين مصر واسرائيل اسئلة شتى تحتاج الى أجوبة علمية . ولعل اهمها على الاطلاق هل هذا التعاون فى مصلحة الاقتصاد المصرى ام انه سيضر به ضررا بليغا ؟ وهل يمكن ان يؤدى التعاون مع اسرائيل فى المجال الاقتصادى الى زيادة تبعية الاقتصاد المصرى الى النظام الرأسمالى العالمى ؟ وما الذى يمكن ان نجنيه من هذا التعاون ؟ وهل يمكن ان يؤدى هذا التعاون الى انفصال مصر عن النظام الاقليمى الاقتصادى العربى بكل ما يترتب على ذلك من اضرار خطيرة ؟ وهل صحيح ان اسرائيل كما تروج الدعايات اليهودية والصهيونية تمتلك اسرار التكنولوجيا التى ستمنحها الى مصر اذا تم التعاون الاقتصادى ، ام ان ذلك اسطورة كبرى روجت لها اسرائيل ؟ وهل هذه التكنولوجيا خلقت خلقا فى اسرائيل ، اما انها مستوردة من الغرب ومن الولايات المتحدة الامريكية بالذات ؟ واذا كان هذا صحيحا – وهو صحيح – فلماذا تلجأ مصر الى استيراد التكنولوجيا من اسرائيل ولا تستوردها من مصادرها الاصلية ، بغير الحاجة الى وسطاء ؟ ولماذا – اهم من ذلك – لا تصوغ مصر برنامجا قوميا لنقل التكنولوجيا ، يقوم على اساس الاستفادة من التطور العالمى المذهل فى هذا المجال بالاضافة الى وضع الاسس المحلية لتخليق التكنولوجيا على ارضنا ، واضعين فى الاعتبار علاقة التكنولوجيا بالمجتمع ، واهمية اعادة صياغة برامج التعليم لتتيح الفرصة للابداع المصرى ان ينطلق فى مجال الاختراع ؟

كل هذه الاسئلة البالغة الاهمية ، لا يمكن ان نصـــوغ لهـــا اجـــابات دقيقة بغير دراســـة واعية ونقــدية للاقتصـــاد الاسرائيلى فى وضـــعه الراهن . وهذا هو ما حاولته هذه الدراسة ، التى هى ليست الا بداية فى طريق التتبع الدائم لتطورات الاقتصاد الاسرائيلى . وستتبعها ان شاء الله دراسات اخرى تعالج القضايا الهامة التـــى نشـــأت بعـــد تـــوقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية .

والله الموفق

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

مقدمة

تثير دراسة الاقتصاد الاسرائيلي عددا من التساؤلات حول مقومات وحدود نمو الاقتصاد الاسرائيلي واتجاهات هذا النمو ، خصوصا مع التطورات الراهنة على صعيد شكل الصراع بين اسرائيل والعرب والاتجاه الى تسوية سياسية ـ ربما يختلف البعض حول مداها وشكل تحققها ـ لكنها سوف تطبع هذا الصراع بطابع جديد من حيث الشكل دون شك مع استمرار مضمون الصراع بين الايديولوجية القومية العربية والايديولوجية الصهيونية العنصرية ، وهو ما يطرح امكانيات حادة ببروز الصراع في المجال الاقتصادى .

ومن هنا يكون من الضرورى التعرف على الاقتصاد الاسرائيلى من حيث هو بالفعل ومناقشة أهم مشكلاته ، وبحث كيفية التغلب على هذه المشكلات من جانب القيادة الاسرائيلية .

وتهدف هذه الدراسة الى استعراض أهم جوانب الاقتصاد الاسرائيلي وطرح مشكلاته الرئيسية أمام القارىء ، ومن هنا كان الحرص على عرض أهم البيانات المتوفرة عن الاقتصاد الاسرائيلى ، بحيث تغدو هذه الدراسة بعد ذلك ، مدخلا لدراسة احتمالات التفاعل الاقليمى الاقتصادى فى المنطقة ، واتجاهات بناء العلاقات الاقتصادية بين كل من مصر واسرائيل ، باعتبار أن ذلك يمثل أحد جوانب التطبيع ، بل وأهم هذه الجوانب من وجهة نظر الطرف الاسرائيلى ، الذى يعتبر أن العلاقات الاقتصادية هى أهم ضمانات استقرار الشرعية الاقليمية لاسرائيل ورسوخ مستقبلها فى المنطقة ، اذ ان هذه العلاقات تخلق مجالا للمصالح المشتركة لقوى اجتماعية تصبح حريصة على الحفاظ عليها وتطويرها .

وانني أطمح أن أكون قد حققت جانبا من هدف هذه الدراسة التي يرجع الفضل الأول في اثارة اهتمامي بها الى الأستاذ السيد يسين ، مدير مركز الدراسات الذى كان لتشجيعه وارشاده لي أكبر الأثر في انجازها ، كما لا يفوتني أن أشكر كافة الأصدقاء الذين ساهموا بمناقشاتهم وآرائهم في مساعدتي أثناء اعداد مواد هذه الدراسة ، وخصوصا الزميل الصديق محمد السيد سعيد المبعوث الآن للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة نورث كارولينا في الولايات المتحدة الأمريكية ، كذلك الزملاء في وحدة الترجمة العبرية بالمركز كما أتوجه بالشكر لكل من عاون في كتابة ومراجعة هذه الدراسة . على أنني ، أتحمل وحدى في النهاية المسئولية عن الأخطاء التي قد تكون بالدراسة ، وكذلك عن الآراء الواردة بها .

والله ولي التوفيق ،

ابراهيم نوار

الفصل الاول

المعالم الاساسية للاقتصاد الاسرائيلى

اولا : الموارد الطبيعية

١ ـ المساحة : تبلغ المساحة الكلية لفلسطين حوالى ١٠٢٨٢ ميلا مربعا ، بينما تبلغ مساحة الاراضى التى تسيطر عليها اسرائيل بعد حرب يونيو ١٩٦٧ نحو ٣٤٠٧٥ ميلا مربعا ، اى نحو أربعة أضعاف مساحتها بعد حرب ١٩٤٨ ، وتمثل تلك المساحة نفسها حوالى ستة أضعاف المساحة المخصصة لاسرائيل حسب قرار التقسيم ، وأكثر من ثلاثة أضعاف مساحة فلسطين الكلية (١) ، وخلال الفترة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧ كان معدل التوسع الاقليمى لاسرائيل بمعدل ٩,٧٥٪ سنويا أى بما يقرب من معدل تزايد الناتج القومى وأقل من ضعف معدل التزايد فى السكان خلال نفس الفترة .

٢ ـ الأرض : وتنقسم فلسطين المحتلة من الوجهة الطبيعية الى أربعة أقسام رئيسية ، هى المنطقة الساحلية وتشمل الساحل الفلسطينى من رأس الناقورة شمالا حتى رفح ، وبها مدن عكا وحيفا ويافا وغزة وتل أبيب وعدد من المدن الجديدة التى أقامتها اسرائيل مثل ميناء أشدود ، ثم المنطقة الجبلية ، وتمتد وسط البلاد كعمود فقرى وتشغل ثلثى عرض فلسطين وتضم جبال الجليل وجبال نابلس وجبال القدس وبها معظم الأماكن المقدسة مثل القدس وبيت لحم والخليل ونابلس والناصرة ، والمنطقة الثالثة هى : منطقة الغور وتقع فى شرق فلسطين ويخترقها نهر الاردن مع بحيراته وهى أشد مناطق العالم انخفاضا على الاطلاق وأشهر مدنها أريحا وبيسان واخيرا منطقة بئر السبع والصحراء الفلسطينية وتشكل القسم الجنوبى من فلسطين ، وكانت مدينة بئر السبع هى المدينة الوحيدة بالمنطقة .(٢)

وتبلغ مساحة الاراضى الزراعية فى اسرائيل حاليا نحو أربعة ملايين دونم ، والاراضى المروية حوالى ١,٣ مليون دونم تزرع معظمها بالحمضيات والفواكه والقمح والشعير والخضروات وغيرها من محاصيل مناخ البحر الابيض المتوسط .

٣ ـ المياه : قسمت الدراسات والبحوث الهيدروليكية التى أجرتها اسرائيل ، الاراضى الواقعة تحت سيطرتها من ناحية المصادر المائية الى ثلاث مناطق : (٣)

ا ـ المنطقة الشمالية وبها فائض من المياه .

ب ـ المنطقة الوسطى وتتساوى فيها المصادر المتاحة من المياه مع الاحتياجات القائمة .

ج ـ المنطقة الجنوبية التى تعانى من نقص شديد فى المياه .

وتمثل هذه الخريطة الهيدروليكية نقطة البداية لعمليات تطوير الزراعة التى ابتدأت من تطوير الزراعة فى الشمال على أساس استغلال المياه المتاحة

بوفرة لزراعة الاراضى عن طريق الرى وبالوسائل الحديثة المتقدمة ، ثم العمل على تحويل فائض المياه من المنطقة الشمالية لامداد الاراضى التى تعتمد على المطر بمياه الرى اللازمة فى المنطقة الوسطى وتحويلها الى أراض مروية ، وتوصيل هذه المياه أيضا بقدر الامكان الى المنطقة الجنوبية للاستفادة بها فى عمليات استصلاح الاراضى وزراعتها هناك .

وتعانى اسرائيل من الفقر فى الموارد الطبيعية ومشاكل الرى وندرة المياه بصفة عامة ، وهو ما يشكل قيدا على النمو والتطور الاقتصادى . وتمثل مشكلات نقص المياه ، وندرة الموارد المعدنية المتاحة ومصادر الطاقة مثل مساقط المياه أو الفحم الحجرى أو البترول أهم مشكلات البيئة الطبيعية فى اسرائيل .

وخلال فترة الخمسينات اتجهت السياسة الاقتصادية فى اسرائيل نحو تنمية القطاع الزراعى ، وفى فترة لا تزيد عن العشر سنوات ازداد الانتاج الزراعى أربعة أضعاف ووصلت رقعة الأرض الزراعية الى أربعة ملايين دونم منها أراض مروية تقدر بنحو ١,٣ مليون دونم ، ووجهت استثمارات مكثفة الى الرى والالات والمعدات الزراعية وخصوصا أدوات الرى والزراعة الحديثة .

وقد استلزمت ندرة موارد المياه تنظيما دقيقا تضمنه قانون المياه (١٩٥٩) الذى نص على ان موارد البلاد من المياه هى ملكية عامة وخاضعة لسيطرة الدولة ، بل ان حقوق الملاك الافراد التى تتعلق بالارض لا تنصرف الى موارد المياه النابعة من الارض .

وكذلك استحدثت الحكومة الاسرائيلية تنظيما اداريا لضمان تنسيق أستغلال المياه عن طريق المجلس المائى الذى يرأسه وزير الزراعة ، ومفوض المياه المسئول عن تنفيذ قانون المياه وضمان مراعاة تعليمات الوزير والمجلس المائى ، ثم شركتين قوميتين احداهما (شركة تاهال) تختص بالتخطيط القومى للمياه ، والاخرى (شركة ميكوروث) وهى المسئولة عن التنفيذ وعمليات المياه . (٤)

وتسعى اسرائيل الى التغلب على مشكلة نقص المياه عن طريق محورين اساسيين :

الاول : هو انشاء محطات ضخمة تعمل بالطاقة النووية لتحلية مياه البحر فى القطاع الجنوبى لتعمير منطقة النقب واستصلاح اراضيها وتحويلها الى مجتمع اقتصادى/سكانى ضخم .

الثانى : هو العمل على الاستفادة من مصادر المياه المتعددة حول اسرائيل ، مثل نهر الليطانى أو نهر الحصبانى أو بحيرة الحولة فى الشمال بالاضافة الى ما تم انجازه بالفعل على نهر الاردن ، وذلك بهدف تحويل جزء

كبير من طاقة المياه فى هذه الانهار الى اسرائيل للاستفادة منها فى التغلب على مشكلات نقص المياه هناك .

وهذا المحور الاخير يجرى تنفيذه بأحد طريقين أو بكليهما معا ، والطريق الأول يتمثل فى اقتراح العديد من المشروعات المشتركة من جانب اسرائيل على الدول التى تجرى فى اراضيها هذه الانهار مثل لبنان لاستغلال مصادر المياه فيها ، والطريق الاخر هو خلق أوضاع سياسية/عسكرية مواتية لاسرائيل للسيطرة الفعلية واستغلال هذه الانهار مثلما يحدث حاليا فى جنوب لبنان ، ويدخل ذلك ضمن استراتيجية ما يمكن تسميته « حائط الصد الشمالى » الذى تبغى اسرائيل اقامته عن طريق خلق دويلات قزمية طائفية على حدودها ، تمثل امتدادا « طبيا » لها ، بينما تمثل على الناحية الاخرى أرضا رخوة وزلقة بالنسبة لحركة التحرر العربى .

وتقدر فجوة المياه فى اسرائيل عام ١٩٧٩ بنحو ٢٦٥ مليون مترا مكعبا سوف ترتفع الى ما يقرب من ٥٠٠ مليون متر مكعب سنة ١٩٨٥ ، طبقا لتقديرات المجمع العلمى الملكى فى الأردن ، وتقوم اسرائيل فى الوقت الراهن بمحاولات نشطة فى مجال استغلال فائض المياه فى الضفة الغربية ، والذى يتروح بين ٦٣٠ الى ٧٧٥ مليون مترا مكعبا سنويا ، ومن أجل ذلك حفرت اسرائيل نحو ٢٤ قناة تعتمد جميعها على الامداد من نهر الأردن (تقع ١٧ منها فى وادى الاردن) لتزويد المستوطنات بالمياه ، كما أن هناك مشروعات أخرى لضخ المياه من نهرى الأردن واليرموك لامداد المستوطنات الموجودة فى الوادى والأجزاء الشمالية من الضفة الغربية ولبناء مزيد من المستوطنات*

والى جانب ذلك فان أحد مهندسى شركة (تاهال) للمياه « إليشع كلى » قام منذ سنوات بتصميم مشروع لنقل نحو ٨٠٠ مليون متر مكعب من « مياه السلام » على حد تعبيره – يقصد مياه النيل – عن طريق ترعة الاسماعيلية إلى سيناء ومنها إلى إسرائيل .(يمكن الاطلاع على تفاصيل المشروع فى الكتاب الثانى من « اتجاهات الصحافة الاسرائيلية ، الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٧٩ ص ١١٠ ، ١١١) .

Jsrael and the Resources of the West Bank « Report prepared in Feberuary 1979 by the economic Department of the Royel Scientific Society of Fordan journal of Palestine Studies Summer 1979, p.79

٤ ـ **المعادن** : تعتبر املاح البحر الميت والفوسفات والحديد والنحاس أهم مصادر الثروة المعدنية فى إسرائيل وأكثرها قيمة هو البروميد والبوتاس والفوسفات ، بينما لا يتوفر لها من مصادر الطاقة والوقود بكميات كبيرة سوى احتياطى كبير من الفحم النباتي حول بحيرة الحولة ، ويوجد البترول والغاز الطبيعي بكميات قليلة ، وقد كان البترول المنتج فى إسرائيل يغطى نحو ٧٪ من الاستهلاك المحلى قبل عام ١٩٦٧ ، بينما بعد حرب ١٩٦٧ استولت إسرائيل على الحقول المنتجة للبترول فى سيناء ، كما قامت ايضا بعمليات جديدة للتنقيب عن البترول فيها ، ويقدر الأنتاج السنوى للبترول من آبار سيناء طبقا لأدنى التقديرات بحوالى ١٠٠ مليون دولار لكنه بعد تسليم حقول ابو رديس الى مصر صرح اسحق مودداى وزير الطاقة الأسرائيلى بأن إسرائيل اصبحت تستورد أخيرا نحو ٩٩٪ من احتياجاتها من البترول وبأن وارداتها من البترول تستهلك نحو ١٥,١٪ من موارد إسرائيل من الدولارات مقابل ٤٪ قبل عام ١٩٦٧[٥] ، وإزاء نقص مصادر الوقود والطاقة خصوصا بعد الأنسحاب الثانى من سيناء طبقا لاتفاقية كامب ديفيد سوف تجلو إسرائيل عن حقول « علما » مما يعنى تهديدا اخطر لاسرائيل ، وقد أكد وزير الطاقة الأسرائيلى فى تصريح صحفى له ان مصر قد تعهدت بتزويد إسرائيل بالبترول بعد الأنسحاب من حقول علما .[٦]

وتمثل ثروات البحر الميت المعدنية اهم الثروات المعدنية فى إسرائيل ، حيث تصل نسبة الأملاح فى مياهه الى حوالى ٣٠٪ بينما لا تزيد فى بحار ومحيطات العالم عن ٤٪ ويبلغ احتياطى البوتاس فى البحر الميت نحو ٢٠٠٠ مليون طن ، هذا الى جانب كميات كبيرة من كلوريد المغنسيوم والصوديوم والبوتاسيوم وبروميدات المغنسيوم التى تستخدم على نطاق واسع فى الصناعة [٧] كما تقوم فى إسرائيل صناعة الأسمدة الفوسفاتية بالأعتماد على الصخور الفوسفاتية الموجودة بوفرة ، وتحتل هذه الصناعة مكانة هامة فى قطاع التصدير .

وقد نضبت مناجم النحاس فى تمناع وتم إغلاقها سنة ١٩٧٥ ، وعلى ذلك يمكن القول انه مع قلة موارد الحديد وضعف مصادر الطاقة والوقود وندرة المواد الخام الطبيعية الأخرى فان ما تعتمد عليه إسرائيل فى اقتصادها من المعادن المستخرجة من الداخل يتمثل اصلا فى الصخور الفوسفاتية ومخزون الأملاح المعدنية الضخم فى مياه البحر الميت .

ونتيجة لهذه الندرة فى المعادن والثروات الطبيعية فان الأقتصاد الاسرائيلى يعتمد اعتمادا أساسيا فى سد احتياجاته منها على الاستيراد من الخارج ، مما يشكل عبئا ثقيلا على ميزان التجارة الخارجية ، وقد بلغت نسبة الواردات من المواد الخام عام ١٩٧٥ نحو ٧٦,٦٪ من إجمالى

الواردات الأسرائيلية ، يأتى نصفها تقريبا عن طريق السوق الأوربية المشتركة [8] ويتزايد الأعتماد على الخارج من هذه الزاوية مع اتساع النشاط الأقتصادى ، مما يشكل عبئا شديدا على تكلفة الانتاج نتيجة ارتفاع نسبة المكون الأجنبى فى المنتجات المصنوعة فى إسرائيل ، وتزداد هذه المشكلة حدة مع ازدياد أزمة الطاقة وعجز الانتاج المحلى الاسرائيلى من الوقود حيث تصل نسبة الاعتماد على الخارج فى امدادات الطاقة نحو ٩٩٪ .

إن الأقتصاد الاسرائيلى قد بدأ يدخل مرحلة الخناقات الاقتصادية اى ندرة فى أحد عناصر الانتاج مع وفرة فى بقية العناصر ، وفرة فى الآلات واليد العاملة الفنية وندرة فى اليد العاملة غير الفنية والسوق ، ومن هنا بدأت إسرائيل البحث عن مخرج لها من هذا الحناق عبر الوسائل التالية : [9]

١ ـ محاولة تحقيق السلام الاقتصادى مع العرب .

٢ ـ محاولة الدخول فى علاقات اقتصادية ملائمة مع السوق الأوربية المشتركة .

٣ ـ محاولة تنشيط علاقاتها الأقتصادية مع دول العالم الثالث .

وذلك من اجل توسيع السوق ، وتوفير الأيدى العاملة ذات الخصائص التى يحتاج اليها الاقتصاد الاسرائيلى بوضعه الراهن ، والتمكن من الحصول على المواد الخام والمعادن والوقود من مصادرها الأصلية مباشرة دون اللجوء الى وساطة السوق الدولية حيث ترتفع كثيرا تكلفة الأستيراد .

٥ ـ **الموارد الطبيعية كقيد على النمو الاقتصادى** :تمثل الموارد الطبيعية المتاحة أحد القيود على النمو الاقتصادى ، وكلما توفرت هذه الموارد بكم وكيف مناسبين ، فان ذلك يسهل الأندفاع فى عملية التنمية الأقتصادية دون صعوبات فى هذا المجال ، ولكن نقص او ندرة او رداءة نوعية هذه الموارد من شأنه أن يخلق صعوبات عديدة تؤدى الى ضعف إمكانية الاقتصاد على التقدم والنمو ، لكنه ثبت من دراسات ميدانية متعددة أن نصيب الموارد الطبيعية فى توليفة عناصر الأنتاج المشتركة فى العملية الأنتاجية على المستوى القومى Product Input Mix يساوى ٢٥٪ من مجموع عناصر الانتاج الكلى وذلك فى بداية عملية التنمية الاقتصادية ، وان هذا النصيب النسبى يتضاءل ويتدرج فى التناقص كلما تقدمت الدولة اقتصاديا الى ان يصل الى حوالى ٥٪ فقط من توليفة عناصر الانتاج . ومعنى ذلك ان درجة التقدم الفنى والاقتصادى للمجتمع تمثل احد العوامل الهامة المؤثرة على كون الموارد الطبيعية قيداً من قيود النمو ، اذ أن معدل الاعتماد على الموارد الطبيعية فى خلطة عناصر الانتاج ترتبط ارتباطا عكسيا بدرجة التقدم الاقتصادى والتكنولوجى للمجتمع ، وكلما انتقل المجتمع الى تغليب قطاعات الانتاج الحديثة على قطاعات الانتاج التقليدية تنخفض ايضا نسبة الاعتماد .

على الموارد الطبيعية فى مدخلات الانتاج ، إذ أن هذه النسـبة تتناقص عادة كلمـا ابتعدنـا عـن قطاعـات الانتـاج التقليديـة ، واقتربنـا أكثـر مـن قطاعات الانتاج الحديثة وخاصة فى قطاع الانتاج الصناعى ، وحتى داخـل هذا القطاع ، فان نسـبة الأعتمـاد على الموارد الطبيعية فى تـوليفة عناصر الانتاج تنخفض كلما اقتربنا من الصناعات عالية التكنولوجيا مثل الاليكترونيات والصناعات العلمية ، وهى تشكل نسبة عالية جدا فى قطاع الانتاج الصناعى فى إسرائيل ، حيث تبلغ نسبة الصناعات العلمية نحو ١٠٪ من هيكل الانتاج الصناعى الاسرائيلى .

ومعنى ذلك أن المجتمع الاسرائيلى الذى يتمتع بوفرة فى الكادر التـكنيكى والمهارات الفنية والذى تقترب قطاعاته الصناعية من التخصص فى الفـروع عالية الكفاءة ومراحل نهايات الحلقة التكنولوجية فى الانتاج يتمتـع بمـرونة عالية فى الاحلال محل عناصر الانتاج النادرة ، وخـاصة الموارد الطبيعية ، ويتناقص اعتماده نسبيا عليهـا فيالعملية الانتـاجية وان كانت ندرة الموارد الطبيعية تظل بالرغم من كل ذلك تمثل احد القيود على النمو الاقتصـادى فى كل الأحوال ذلك أنها فى اقصى مراحل التطور التكنولوجى تمثل نسبة تصـل الى ٥٪ من توليفة عناصر الانتاج .

ولكنه حتى فى القطاع الزراعى حيث يرتفع النصـيب النسـبى للمـوارد الطبيعية فى توليفة عناصر الأنتاج ، فـأنه بتحـويل الزراعة الأسرائيلية الى صناعة متقدمة ، وأبتكار تكنولوجيا متطورة للرى والزراعة تمكنت إسرائيل من تحقيق اقصى استغلال أمثـل للمـوارد الطبيعية وخـاصة الموارد المائية المتاحة عن طريق الرى بالرش والتنقيط وليس بالغمر وبناء شـبكة واسـعة من الأنابيب البـلاستيكية لنقـل مياه الرى الى معـظم الأراضى ، ونتيجـة لأستخدام تكنولوجيا متقدمة فى الزراعة عموما فقـد تمـكنت إسرائيل مـن تحقيق معدلات عالية لانتاجية الفدان تعتبر من اعلى المعدلات فى العالم .

نستطيع إذن القول بأن إسرائيل نجحت فى التغلب نسبيا على مشكلة فقر الموارد الطبيعية بوجه عام عن طريق استخدام فنون انتاجية متقدمة الى حد كبير وتطوير قطاعات الانتاج الحديث واستخدام تكنولوجيا راقية فى قطاعات الانتاج التقليدى ، وبناء قاعدة من الصناعات العلمية التى تحتاج الى نسبة ضئيلة من المواد الخام التى تمثل فى الغالب مكونا اجنبيا فى معظم الصناعات الاسرائيلية ، ثم عن طريق سـد النقص فى هـذه الموارد بـالاستيراد مـن الخارج ، وخاصة عن طـريق السـوق الأوربية المشـتركة ، وان كان هـذا الطريق الثانى يمثل احد القيود الثقيلة على تحسـن ميزان التجـارة وميزان المدفوعات ، ومن ثم يمثل أحد اسباب مشكلة إسرائيلية مزمنة ، هى العجز الدائم فى ميزان المدفوعات .

ويتمثل المخرج للاقتصاد الاسرائيلى من مشكلة ندرة ونقص الموارد الطبيعية فى محاولة خلق سلام أقتصادى مع العرب يتيح لاسرائيل ان تمسك بمفاتيح المخزون العربى للمواد الخام وموارد الطاقة لتحصل هى على ما تحتاج اليه لتنمية وتطوير اقتصادها وعلاج العجز المزمن فى ميزان مدفوعاتها .

ثانيا : السكان

١ـ التركيب الطائفي للسكان : [١٠] طبقا لأرقام الهيئات الدولية فقد بلغ تعداد إسرائيل فى منتصف ١٩٧٦ نحو ٤ ملايين نسمة ، وخلال الفترة من ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥ زاد عدد السكان اليهود فى إسرائيل من ٢,٦٦ مليون نسمة بمعدل زيادة سنوية بلغ نحو ٢,٧٪ ، بينما تقدر نسبة الزيادة السنوية للسكان فى إسرائيل خلال الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ بنحو ٣,٣٪ سنويا .

وقد بلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية فى السكان خلال الفترة من ١٩٤٨ ـ ١٩٦٥ نحو ٦,٣٪ انخفضت فى نهاية ١٩٧٠ الى ٥,٤٪ [١١] وبمقارنة هذه المتوسطات بالمعدلات السنوية للزيادة فى السنوات الأخيرة يتضح الانحدار الشديد فى متوسط معدلات النمو السكانى فى إسرائيل من ٦,٣٪ الى ٣,٣٪ وهو ما يعكس تناقض الهجرة وانخفاض نسبة الزيادة الطبيعية فى آن واحد .

وبلغ التعداد الأجمالى للسكان سنة ١٩٧٥ نحو ٣,٤٩٣,٢ مليون نسمة منهم ٤ و ٢,٩٥٩ مليون نسمة من اليهود ، ٥٣٣,٨ الف نسمة من غير اليهود ، ويشكل اليهود المقيمون فى إسرائيل سنة ١٩٧٤ حوالى ٢٠,٤٪ من يهود العالم ، مقابل ١٩,٢٪ من يهود العالم سنة ١٩٧٢ بينما كانت هذه النسبة سنة ١٩٦٦ حوالى ١٧,٣٪ مقابل ٥,٧٪ عام ١٩٤٨ أى ان النسبة المهاجرة الى إسرائيل من يهود العالم قد انخفضت من ٦,٪ خلال الفترة من عام ١٩٤٨ الى ١٩٦٦ الى ٣,٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٦٦ حتى ١٩٧٢ ولكنها لم تلبث ان ارتفعت مرة ثانية الى مستواها الأول تقريبا .

ويشكل اليهود الشرقيون حوالى ٦٠٪ من مجموع السكان ، بينما تبلغ نسبة اليهود الغربيين نحو ٢٩٪ [١٢] ، أى أن اليهود الشرقيين يمثلون أكثر من ضعف اليهود الغربيين الذين يمسكون بمقاليد الثروة والسلطة فى إسرائيل ، فى حين ان السكان العرب يشكلون فى الأراضى المحتلة قبل ١٩٦٧ نحو ١١٪ من السكان ، وفى عام ١٩٧٣ كان من بين اليهود الذين ولدوا فى إسرائيل ٤٧,٤٪ ينتمون الى عائلات من اصل أفروآسيوى ، ٣٣,٧٪ ينتمون الى عائلات من اصل اوربى(شرق وغرب) وامريكى[١٣] .

وقد بلغت الزيادة الطبيعية فى اوساط السكان اليهود فى الفترة من ٧٢ ـ ١٩٧٥حوالى ١٩٠,١ ألف نسمة ، بينما بلغت الزيادة الكلية حوالى ١٠٧,٤

الف نسمة فى نفس الوقت الذى زاد فيه السكان غير اليهود من ٤٥٣,٨ الف نسمة الى ٥٣٣,٨ الف نسمة وكان اجمالى الزيادة الطبيعية نحو ٧٦,٥ الف نسمة واجمالى الزيادة الكلية حوالى ٨٠ الف نسمة ، أى ان هناك نحو ٣,٥ الف من السكان العـرب قـد هـاجروا الى إسرائيل واضـيفوا الى الزيادة الطبيعية التى تبلغ خلال نفس الفترة حوالى ٤,١٪ ، بل ان هذه النسبة تقفز فى قطاع غزة الى حوالى ٥٪ سنويا طبقا لأرقام مكتب الأحصاءات السكانى الدولى عن منتصف عام ١٩٧٩ (١٤) .

وعلى ذلك فان معدل الزيادة السنوى للسـكان اليهـود فى إسرائيل يقـل بنسبة ١,٤٪ تقريبا عن معدل الزيادة السنوية للسكان غير اليهود ، ويرجـع ذلك بالأساس الى تضافر عوامل انخفاض معدل الزيادة الطبيعية وانخفاض معدل الهجرة لليهود الى إسرائيل ، فبعد ان كان معـدل الزيادة السـكانية مرتفعا ، وكانت الهجرة من يهود العالم الى إسرائيل مسـئولة عن تفسـير أكثر من ٥٠٪ من الزيادة فى السكان اليهود ، واصبحت مسئولة فى السنوات الخمس الأخيرة عن تفسير حـوالى ٣٣٪ فقـط مـن الزيادة الأجمـالية فى السكان اليهود ، يضاف الى هذا أن نسبة الزيادة الطبيعية للسكان اليهـود قد انخفضت مـن نحـو ٢٠ فى الألف الى حـوالى ١٨ فى الالف فى الفتـرة الأخيرة .

وعند الانتقال الى تحليل بنيان معـدل الزيادة فى السـكان اليهـود مـن الجانب الطائفى سوف نجد ان نسبة الزيادة الطبيعية عند اليهـود الشرقيين تفوق كثيرا نسبة الزيادة الطبيعية لدى اليهود الغربيين ، وهو ما يهـدد على المدى الطويل خصوصا مع ضخامة نسبة اليهود الشرقيين فى تـركيب يهـود إسرائيل باختلالات عميقة فى الهيكل الأجتماعى السياسى الأسرائيلى ، وهو ما يجد اليوم تعبيرا عنه فى المعارضة النشطة لحركة مثل الفهـود السـود او المنظمة الأشتراكية الأسرائيلية .

٢ــ **خصائص التركيب العمرى والمهنى للسكان** : تفيد دراسة التـركيب العمرى والمهنى للسكان فى مجال فهم فعاليتهم فى النشـاط الاقتصـادى وفى دفع أو اعاقة النمو الاقتصادى بوجه عام ، وذلك عن طريق تحديد السـكان فى سن العمل ونسبتهم الى مجموع السكان ونسبة العاملين منهم بـالفعل ، والمهارات والتخصصات والكفاءات التى يتمتع بها هؤلاء السكان .

ويعتبر السكان تحت سن ١٥ سنة دون سن العمل طبقا لمؤشرات الأمـم المتحدة والبنك الدولى بينما تعتبر إسرائيل ان سـن ١٤ سـنة هـو المؤشر الفاصل بين سن العمل وما دونه ، وطبقا للمؤشرات الدولية فـان السـكان تحت سن ١٥ سنة فى إسرائيل يبلغون نحو ٣٣٪ من السـكان سـنة ١٩٧٥ مقابل ٣٦٪ من السكان سنة ١٩٦٠ ، بينما يبلغ السـكان فى سـن العمـل

(١٥ ـ ٦٤ سنة) حوالى ٦٠٪ من السكان سنة ١٩٧٥ مقابل ٥٩٪ من السكان سنة ١٩٦٠ ، ويمثل هؤلاء قوة العمل الأجمالية فى المجتمع الأسرائيلى ، وهم ينقسمون الى قوة العمل المدنية وقوة العمل العسكرية ، وتفيد الأحصاءات الأسرائيلية ان قوة العمل المدنية (١٤ سنة فما فوق : تشكل نحو ٤٨,٣٪ من السكان سنة ١٩٧٥ ، ومعنى ذلك ان نحو ١١,٧٪ من السكان يعملون فى المجالات العسكرية .

ويلاحظ أن معدل الاعالة (نسبة صغار السن الى مجموع السكان) ينخفض فى اسرائيل عنه فى بقية الدول المجاورة ومعظم الدول النامية حيث تصل هذه النسبة فى اسرائيل حوالى ٣٣٪ مقابل ٤٠ ـ ٤٥٪ فى معظم الدول النامية بل تصل هذه النسبة فى قطاع غزة الى نحو ٥٠٪ من تعداد السكان وبذلك فان خصائص الهرم السكانى فى اسرائيل تقترب تدريجيا من خصائص الهرم السكانى فى البلدان المتقدمة حيث يصل معدل الاعالة فى هذه البلدان من ٢٠ ـ ٢٥٪ ويتوزع سكان اسرائيل بين المناطق الحضرية ٨٤٪ (١٩٧٥) والمناطق الأخرى ١٦٪ وذلك فى مقابل ٧٨٪ ، ٢٢٪ على التوالى سنة ١٩٦٠ أى أن هناك اتجاها للتركز والانتقال الى الحضر على حساب الريف ، وهو ما يعكس اتجاها مغايرا للخطة الاسرائيلية فى بداية عهدها حيث كان يتم التركيز اساسا على الاعمار والاستيطان فى الأراضى الزراعية والمناطق الريفية والاشتغال بالزراعة تلك التى يتناقص عدد العاملين بها حتى بلغ عام ١٩٧٥ نحو ٥١ ألف نسمة فى نفس الوقت الذى يبلغ فيه عدد العلماء والاكاديميين من اليهود نحو ٧٢,٣ ألف عالم .

ومن الجدير بالذكر أنه ليس هناك تمييز ضد عمل المرأة فى الاقتصاد الاسرائيلى وتشكل الاناث نسبة عالية فى هيكل القوى العاملة الاسرائيلية بشكل عام ، وقد بلغت نسبة النمو فى القوى العاملة الاسرائيلية فى الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٥ نحو ٢,٨٪ فى مقابل ٣,٥٪ فى الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ ، ويشكل العاملون فى الزراعة والصيد والغابات حوالى ٤,١٪ من السكان فى اسرائيل وذلك مقابل ١٥,٦٪ للصناعة و ٤,٪ للماء والكهرباء ، ٤٣٪ للخدمات وذلك طبقا لاحصاءات عام ١٩٧٥ . ويرجع انخفاض معدل النمو فى القوى العاملة الاسرائيلية الى عديد من الأسباب ، واهمها النزوح المتزايد للشباب فى سن العمل من اسرائيل الى البلدان الغربية ، فى السنوات الخمس الأخيرة ، بينما كانت الهجرة الى اسرائيل منذ السنوات الأولى لقيام الدولة تتكفل دائما بأن تمد اسرائيل بأعداد كبيرة من المهاجرين فى سن العمل مما اعطى للهيكل السكانى الاسرائيلى خصائص معينة فى السنوات الأولى ، ثم راحت معدلات الهجرة المنخفضة وارتفاع معدلات النزوح الى ارتفاع نسبة صغار السن فى اسرائيل من ٢٨,٦٪ عام ١٩٤٨ الى ٣١٪ عام ١٩٦٧ ثم الى ٣٣٪ من السكان عام ١٩٧٥ .

ويزيد من حدة هذا الاتجاه فى الوقت الراهن اتساع ظاهرة النزوح من المجتمع الاسرائيلى فقد ذكرت معاريف فى ١٩٧٦/٢/٢٦ ان نحو ٦٥٪ من مجموع النازحين عام ١٩٧٥هم من الجامعيين ، وأن ٣٣٪ من النازحين هم من مواليد البلاد (أى أقل من ٣٠ عاما) بينما تتراوح اعمار نحو ٢٠٪ من النازحين سنة ١٩٧٥ بين ٢٥ ــ ٢٩ عاما(١٥) وهو ما يعنى اتجاها سلبيا على هيكل السكان والعمالة فى اسرائيل خصوصا إذا وضعنا فى الاعتبار التكاليف التى تحملها الاقتصاد الاسرائيلى من أجل اعداد هؤلاء النازحين .

لقد اختلفت الصورة الآن . فقد تميزت الهجرة السكانية لاسرائيل بارتفاع مستوى المهارات والمعارف الفنية للمهاجرين التى اكتسبوها فى بلادهم الأصلية ، وكانت اسرائيل تعتمد على هذه الخصائص كأساس لتحقيق التقدم بواسطة قوة عمل ماهرة لم تتكلف هى فى اعدادها شيئا ، أما الآن فمع اتساع ظاهرة النزوح تخسر إسرائيل اعدادا كبيرة من المؤهلين والمدربين التى تكلفت هى بنفقات اعدادهم .

إن هيكل السكان والقوى العاملة مازال يظهر تحيزا شديدا لصالح الفئات عالية الكفاءة التكنيكية من علماء واكاديميين وتكنيكيين ومديرين والذين تبلغ نسبتهم عام ١٩٧٥ نحو ٢٣,٨٪ من أجمالى القوى العاملة ، فاذا اضيفت اليهم نسبة العمال المهرة فى الصناعة والتعدين والبناء والنقل وغيرها والتى تبلغ نحو ٢٦,٣٪ من اجمالى القوى العاملة فى نفس العام ، لبلغت نسبة العلماء والعمالة الماهرة نحو ٥٠,١٪ من اجمالى القوى العاملة فى اسرائيل .

ومعنى هذا أن الاقتصاد الاسرائيلى نتيجة هذه الخصائص لهيكل السكان والعمالة يتمتع بوفرة غير عادية فى أصحاب التخصصات العالية والعمالة الماهرة ، أولئك الذين يستوجب تشغيلهم اقتصاديا بالكامل نسبة متزايدة من العمالة نصف الماهرة وغير المدربة وهى التى يفتقر اليها تركيب المجتمع اليهودى فى إسرائيل طبقا للخصائص المعطاة حاليا ، وهو ما يؤدى الى استيعاب اكثر من ١٠٠ ألف عامل من المناطق المحتلة فى هيكل العمالة الاسرائيلى يعمل ٤٪ منهم فى قطاعات البناء ، ٢٥٪ فى الصناعة والباقى ٢٠٪ فى الخدمات ، ١٥٪ فى الزراعة .(١٦)

ويتركز نحو ٣٠٪ من السكان فى اسرائيل فى مناطق الرملة وتل ابيب وحيفا بينما فى الأونة الأخيرة يتجه جزء من التوسع السكانى الى منطقة ايلات وجنوب النقب لأغراض ــ اقتصادية وعسكرية وذلك فى اطار مشروع لبناء نحو ١٧٠ مستوطنة اسرائيلية فى منطقة النقب تصبح خط دفاع رئيسى للمناطق الجنوبية من اسرائيل .

٣ ـ ابعاد المشكلة السكانية فى إسرائيل : تكتسب المشكلة السكانية فى إسرائيل طابعا مختلفا عن مثيلاتها فى بلدان العالم الثالث والبلدان المجاورة لها على وجه الخصوص ، إذ بينما تعانى تلك الدول من انفجار سكانى يضغط على الموارد المتاحة ويتسم هيكلها السكانى بخصائص اتساع قاعدة صغار السن بالاضافة الى الخصائص الاجتماعية غير المواتية مثل الأمية والتمييز ضد المرأة فى العمل ، فان مضمون المشكلة السكانية فى إسرائيل يتمثل فى اكثر من بعد يعكس طبيعة هذه الدولة ككيان مصطنع استيطانى عنصرى ، تمثل امتدادا غربيا امبرياليا فى قلب الوطن العربى ، وبالرغم من الخصائص المواتية للتنمية والنمو فى هيكل السكان والعمالة إلا أن انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية ومعدلات الهجرة وزيادة معدلات النزوح والانقسام بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين وعدم التماثل العرقى والحضارى بين الطوائف وانخفاض نسبة العمالة نصف المدربة وغير الماهرة بالنسبة للعمالة الماهرة والكفاءات العليا كلها تمثل نقاط الضعف فى الهيكل السكانى .

إن الخطر الذى أصبح يهدد كيان الاقتصاد الاسرائيلى هو الخروج عن قاعدة العمل العبرى ، نتيجة لضرورات التشغيل والربحية ، ذلك ان انخفاض نسبة العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة والتى يمكن تعويضها عن طريق الاستفادة من ارتفاع نسبة هذه النوعيات على جانبى الخط الاخضر فى أوساط السكان العرب ، تدفع الاسرائيليين الى جذب هذه النوعيات للتوظف فى مجالات العمل المختلفة وخصوصا فى انشطة البناء والزراعة والخدمات لسد النقص فى النوعيات المطلوبة من العمالة فى هذه المجالات ، هذا الأمر الذى يعتبره البعض من الاسرائيليين الحريصين على نقاء الدولة « الصهيونية » بمثابة قنبلة موقوته داخل جسم الاقتصاد الاسرائيلى .

ومن ناحية اخرى فان ارتفاع نسبة الزيادة الاجمالية فى أوساط السكان العرب تهدد على المدى الطويل بانقلاب نسبة التوازن السكانى التى تحاول اسرائيل ان تحافظ عليها لصالحها داخل الأراضى المحتلة قبل ١٩٦٧ وتحاول ايضا عن طريق بناء المستوطنات ان تؤثر عليها فى مصلحتها داخل الأراضى المحتلة بعد ١٩٦٧ .

ذلك أن السكان العرب يتزايدون بمعدلات تصل الى اكثر من ٤٪ سنويا ، بينما يتزايد السكان اليهود الاسرائيليون بمعدل يصل الى ٢,٧٪ بما فى ذلك نسبة الزيادة الناتجة عن الهجرة والتى تصل الى نحو ثلث الزيادة الاجمالية ، أى ان الزيادة الطبيعية لليهود فى اسرائيل تبلغ نحو ١٧ فى الألف فى السنوات الأخيرة ، وهذا هو احد عوامل الخطر الأخرى التى تهدد المجتمع الاسرائيلى من الزاوية السكانية .

فاذا اضفنا الى ذلك استمرار انخفاض معدلات الهجرة وارتفاع نسبة

النزوح فان معنى ذلك عمليا تناقص تدريجى لاجمالى اليهود الاسرائيليين فى فلسطين المحتلة وهو ما يعنى بداية النهاية بالنسبة للمجتمع الاستيطانى الصهيونى هناك .

ويكمن الحل لهذه المشكلة فى مزيد من الهجرة عن طريق استقدام المزيد من اليهود من شتى ارجاء العالم ، هذا الأمر الذى تواجهه هو الآخر العديد من القيود على الجانبين فمن ناحية يعنى استمرار التوتر ولو بشكل جزئى احد العوامل الطاردة فى المجتمع الاسرائيلى ويمثل قيدا على الهجرة اليها وعاملا من عوامل النزوح منها ، ومن الناحية الأخرى تواجه الهجرة بعوامل وظروف تمثل قيودا عليها منها نضوب الموارد للهجرة اليهودية تقريبا فى أوربا الشرقية والمغرب العربى ، وعزوف اليهود الأمريكيين عن الهجرة وارتفاع نسبة التساقط بين اليهود السوفييت المهاجرين الى اسرائيل وعلى ذلك فان استقدام المهاجرين هى عملية مقيدة بالعديد من القيود الخارجية بالاضافة الى القيود الداخلية والمتعلقة اساسا بمشكلات الاستيعاب الاجتماعى والاقتصادى وايجاد الاعمال المناسبة لليهود المهاجرين الى اسرائيل والذين ترتفع بينهم غالبا نسبة حملة المؤهلات العليا واصحاب التخصصات الرفيعة النادرة ، والذين لا يجدون اماكن مناسبة لهم بسهولة فى أجهزة الدولة والاقتصاد الاسرائيلى وهذا بالاضافة الى مشكلات الأمن .

وسوف نعالج مشكلات الهجرة والنزوح والتساقط والاستيعاب فى مكان لاحق ، ويمكننا هنا أن نعرض هذه الحقائق بصورة موجزة .

١ ـ ان تعداد اسرائيل حتى منتصف ١٩٧٦ يبلغ حوالى ٤,٠ مليون نسمة وأن معدل الزيادة السنوية فى السنوات الخمس من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ يبلغ حوالى ٣,٣٪ بينما يبلغ معدل الزيادة فى السنوات الثلاث من ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥ بالنسبة لليهود فى اسرائيل حوالى ٢,٧٪ سنويا ، ويرجع هذا الانخفاض الى ارتفاع نسبة زيادة السكان العرب ، وتراجع معدلات الهجرة الصافية .

٢ ـ ان الهيكل الاجتماعى للسكان يميز بين اليهود الشرقيين الذين يمثلون حوالى ٦٠٪ من السكان واليهود الغربيين الذين يمثلون حوالى ٢٩٪ من السكان ثم السكان العرب فى الأرض المحتلة قبل عام ١٩٦٧ ويمثلون حوالى ١١٪ من السكان ، فالقاعدة الاجتماعية للهيكل السكانى فى اسرائيل تتكون اساسا من اليهود الشرقيين الذين يبلغ حوالى ثلاثة اربــاعهم من اصول افروآسيوية بينما الباقى من أوربا الشرقية ، فى الوقت الذى يحتل فيه اليهود الغربيون القمة الاجتماعية من زاوية الثروة والسلطة ويشكل السكان العرب مواطنين من الدرجة الثانية سواء فى علاقتهم بالدولة أو المنظمات التعاونية مثل الهستدروت .

٣ ـ أن الهيكل العمرى للسكان يتميز بالانخفاض النسبى لفئة صغار السن الى مجموع السكان ، وهو ما يشكل عاملا مواتيا لزيادة قوة العمل ودفع عملية التنمية وبالرغم من تزايد نسبة صغار السن فى السنوات الأخيرة عنها فى السنوات العشر الأولى بعد اعلان الدولة ، إلا أن هذه النسبة ما تزال افضل بكثير من النسب المقابلة لصغار السن فى الهياكل السكانية للبلدان المجاورة والتى تتأرجح فى الغالب حول ٤٠٪ مما يعنى ارتفاع معدل الاعالة ويمثل قيدا على عملية التنمية .

٤ ـ ان الهيكل المهنى للسكان يتميز بارتفاع نسبة العلماء والاكاديميين واصحاب التخصصات النادرة والعمالة الماهرة الى مجموع السكان ووجود نقص فى الأيدى العاملة نصف المدربة وغير الماهرة ، وهو ما يشكل عقبة امام استمرار سياسة العمل العبرى .

٥ ـ أن السكان فى اسرائيل مازالوا يتركزون فى منطقة الجليل والشمال وخصوصا المدن الساحلية ويمثل سكان الحضر نحو أربعة اخماس السكان بينما يشكل السكان غير الحضريين الخمس الآخر ، كما أن استراتيجية التوسع والاستيطان الصهيونى تسعى الى تعمير النقب وجنوب فلسطين واقامة حوالى ١٧٠ مستعمرة تكون قادرة على بناء حائط صد قوى فى الجنوب ، أو جسر قوى لاقامة العلاقات وذلك عن طريق ايجاد مصادر المياه لاستصلاح وزراعة هذه المنطقة وبناء مجتمع صناعى ضخم بها .

تلك هى أهم الخصائص السكانية للمجتمع الاسرائيلى ، والتى سوف نعالج مشكلاتها من خلال عرض وتحليل مشكلات الهجرة والنزوح والاستيعاب والتساقط فى اسرائيل ، ويمكننا ان نخلص فى النهاية الى أن هيكل السكان فى إسرائيل الذى هو هيكل مصنوع أو منقول وليس هيكلا طبيعيا قد تحكمت فى ظروف اقامته ومازالت العديد من العوامل والقيود التى تؤدى الى تشوهات حادة فى بنيته وأن هذه القيود تشتد آثارها السيئة فى الوقت الراهن بما يمثل تحديا طبيعيا للمشروع الصهيونى الكبير .

مشكلات الهجرة والنزوح والتساقط

تعتبر دولة إسرائيل تجسيدا لنموذج الاستزراع الاقتصادى فوق أراض مملوكة لشعب آخر وكان العاملان الاساسيان اللذان ساهما فى بناء الدولة الى جانب العقيدة الصهيونية والعنف الوحشى هما التدفق غير المحدود للهجرة البشرية وهجرة رأس المال خصوصا فى السنوات الأولى التى اعقبت إعلان الدولة مباشرة ، ذلك أنه فيما بين عامى ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ فقط دخل الى اسرائيل ما يقرب من ٧٠٠ الف مهاجر يشكلون ما يقرب من ٦٠٪ من الهجرة السكانية خلال السنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٧٠(١٢) .

وقد تضاعف عدد السكان فى إسرائيل خلال هذه الفترة (٤٨ ـ ١٩٧٠) من ٩١٥ الف نسمة الى ما يقرب من ٣ مليون نسمة ، بنسبة زيادة قدرها ٢٢٨٪ خلال تلك الفترة وكانت الهجرة مسئولة عن تفسير نحو ٦٠٪ من الزيادة فى عدد السكان ، على أن معدل الزيادة السنوية فى الهجرة قد اخذ فى التناقص بعد موجة الهجرة الكثيفة الى اسرائيل فى بداية نشوء الدولة ، إذ أن متوسط معدل الزيادة خلال الفترة ٤٨ ـ ١٩٦٥ قد بلغ نحو ٦,٣٪ سنويا ، ثم انخفض بعد ذلك الى ٢,٤٪ خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٨ على أن الهجرة الصافية قد بلغت نحو الصفر فى بعض السنوات مثل عام ١٩٦٦/١٩٦٥ وكذلك فى عام ١٩٧٧ حينما تعرض الاقتصاد الاسرائيلى للمحنة الثانية ، حيث تعادلت تقريبا اعداد المهاجرين الى إسرائيل مع اعداد النازحين عنها .

وتمثل ارقام الهجرة احد المؤشرات الهامة لقوة جذب الدولة الصهيونية ليهود العالم ، وقدرتها على الاحتفاظ بالسكان المقيمين فعلا ، وكذلك تعكس ارقام الهجرة من ناحية اخرى قوة نفاذ الاسطورة الصهيونية وايديولوجيتها الى عقول يهود العالم ، ولا شك أن لكل ذلك دلالة هامة بالنسبة لمستقبل إسرائيل كدولة تريد أن تصبح ملاذا لكل يهود العالم ، وتمثل ارقام الهجرة الصافية اختبارا لكفاءة المشروع الصهيونى وامكانياته المستقبلية .

تطور الهجرة الى إسرائيل : بلغ المتوسط السنوى لعدد المهاجرين الوافدين الى اسرائيل بين سنتى ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ نحو ٢٠٣,٣ الف مهاجر سنويا ، لكن متوسط اعداد المهاجرين انخفض بعد ذلك الى حد كبير حتى بلغ خلال سنوات الأزمة الاقتصادية ٦٥ ـ ١٩٦٨ نحو ٢٠٠ ألف سنويا ووصل سنة ٦٥ ـ ٦٦ الى ما يقرب من ١٠ آلاف لكن أرقام الهجرة اخذت فى التزايد بعد ذلك مرة أخرى ، خصوصا بعد انفراج الأزمة الاقتصادية واحتلال اسرائيل لأراضى الضفة الغربية وغزة وسيناء والجولان ، الأمر الذى دفع الى مزيد من الاستجابة للدعاية الصهيونية .

وكانت النتيجة المترتبة على ذلك هى ارتفاع المتوسط السنوى لعدد المهاجرين خلال الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ الى نحو ٣٨,٨ الف بنسبة زيادة تصل الى ٩٠٪ من المهاجرين خلال الفترة ٦٥ ـ ١٩٦٨ .

وبلغت الهجرة ذروتها فيما بين عامى ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ حيث قفزت اعداد المهاجرين الى اسرائيل من ٣٨,٨ ألف مهاجر فى المتوسط للثلاث سنوات السابقة الى نحو ٥٥,٨ مهاجر سنة ١٩٧٢ ، وما يقرب من ٥٤,٨ ألف مهاجر فى السنة الثالثة ، لكن الهجرة الى اسرائيل اخذت فى التناقص بعد ذلك نتيجة لظهور بوادر الأزمة الاقتصادية وتفاقم مشكلات الاستيعاب

للمهاجرين الجدد ، بالاضافة الى العديد من العوامل التنظيمية الأخرى التى يأتى تأثيرها فى المرتبة الدنيا ، وعلى ذلك فقد انخفضت الهجرة سنة ١٩٧٤ بنسبة ٤٤٪ تقريبا عن العام السابق وبلغ عدد المهاجرين نحو ٣٢ الفا اخذوا يتناقصون منذ ذلك التاريخ نتيجة لضعف عوامل الجذب الى المجتمع الاسرائيلى من الخارج .

الهجرة الى اسرائيل

السنة	عدد المهاجرين	الزيادة أو النقص ٪
١٩٧٢	٥٥٨٨٨	—
١٩٧٣	٥٤٨٨٦	(–) ١,٨
١٩٧٤	٣١٩٧٩	(–) ٤٤
١٩٧٥	٢٠٠٢٨	(–) ٣٧,٥
١٩٧٦	١٩٨٧٩	(–)
١٩٧٧	١٨٦٠٠	– ٦

السنوات ٧٢ ، ١٩٧٣ : حسين ابو النمل ـ الاحصاءات الاسرائيلية بيانات محذوفة وحقائق سياسية ش . ف عدد ١٧ اكتوبر ١٩٧٧ .

السنوات ٧٤ ـ ١٩٧٧ : من تقرير لعوزى نركيس رئيس قسم الهجرة والاستيعاب ـ ملحق ن ، م د . ف عدد سبتمبر ١٩٧٧ ص ٥٩٥ ، سنة ١٩٧٧ ، تقديرى ، المصدر السابق .

ونتيجة للتدهور المستمر فى معدلات الهجرة واعداد المهاجرين الى اسرائيل ، فان الكلام حول الاستعداد لاستقبال مائة الف مهاجر سنويا قد خفت ، حيث كانت المصادر الاسرائيلية تأمل فى هجرة ٦٠,٠٠٠ ألف يهودى سنويا من الاتحاد السوفييتى الى اسرائيل ، بالاضافة الى ٤٠,٠٠٠ ألف مهاجر يهودى من مصادر اخرى ، وكان انخفاض اعداد المهاجرين الى ما تحت العشرين ألفا يعد ضربة قاسية للمسئولين عن الهجرة والاستيعاب سواء فى اسرائيل أو فى الوكالة اليهودية .

مصادر الهجرة الى اسرائيل :

كانت اوربا الشرقية فى الخمسينيات هى المصدر الضخم لليهود المهاجرين الى اسرائيل ، وكان ميراث الاضطهاد النازى لليهود ، ودعاية المنظمات اليهودية عاملين يتحالفان لدفع مزيد من اليهود فى تلك البلدان الى الهجرة الى اسرائيل حيث الجنة الموعودة ، وكان لاستمرار تدفق يهود هذه البلدان على اسرائيل تأثيرا كبيرا فى الحصاد النهائى لارقام الهجرة الى اسرائيل .

ومن الواضح ان نضوب مصادر الهجرة فى اوربا الشرقية حيث هاجرت معظم الجاليات اليهودية فى تلك البلدان الى اسرائيل كان احد العوامل المؤثرة والتى تفسر ركود معدلات الهجرة الى اسرائيل وانخفاض اعداد المهاجرين .

وحيث ان الجالية اليهودية فى الاتحاد السوفييتى تمثل ثانى اكبر تجمع لليهود فى العالم بعد الجالية اليهودية فى الولايات المتحدة ، حيث يعيش فى الاتحاد السوفييتى حوالى ثلاثة ملايين يهودى ، فقد راحت المنظمات الصهيونية تضغط من كل جانب لكى تجعل قضية هجرة اليهود السوفييت هى قضية الساعة بالنسبة للهجرة اليهودية عموما واستطاعت من خلال تجنيد جماعات الضغط المختلفة فى الولايات المتحدة ان تجعل هذه القضية هى احدى القضايا المثارة فى العلاقات بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الامريكية . ورغم ان السوفييت لا يفرضون شروطا تمييزية ضد اليهود فى الهجرة من الاتحاد السوفييتى ، فان جماعات الضغط الصهيونية قد نجحت اعلاميا فى ان تصور قضية هجرة اليهود على انها احدى قضايا حقوق الانسان ، لكن هذا النجاح على المستوى الاعلامى لم يقابلة نجاح مماثل على صعيد تعبئة هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل ، حيث ارتفعت نسبة التساقط فى الطريق من الاتحاد السوفييتى الى اسرائيل عبر معسكرات الانتقال فى النمسا أو ايطاليا ، ووصلت نسبة التساقط هذه الى ما يقرب من ٦٠٪ من المهاجرين السوفييت ، بل الى ما يقرب من ٨٠٪ من المهاجرين من جمهورية روسيا أو أو أوكرانيا ، والجمهوريات الاوربية عموما فى الاتحاد السوفييتى وهو ما يعكس حقيقة انه كلما ارتفع المستوى العلمى والتكنيكى والمادى للمهاجر قل الارتباط بينه وبين دولة اسرائيل ، واندفع الى الهجرة الى بلدان أخرى خصوصا الى الولايات المتحدة أو فرنسا أو غيرها من البلدان الاوربية المتقدمة .

ولقد بلغت اعداد المهاجرين من اليهود السوفييت الى اسرائيل سنة ١٩٧٣ نحو ٣٣٤٧٨ مهاجر انخفضت الى نحو ١٦٨٠٠ مهاجر فى العام التالى مباشرة بنسبة هبوط تبلغ قرابة ٥٠٪[١٨] واستمر التدهور يشتد حتى بلغت فى النصف الاول من عام ١٩٧٧ حوالى ٣٤٠٠ مهاجر مقابل ٣٧٠٠ مهاجر فى نفس الفترة من عام ١٩٧٦[١٩] ولم يتعد اجمالى الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتى منذ ١٩٧٠ وحتى ١٩٧٦ نحو ١٢٥ الف مهاجر يهودى ، بينما كانت توقعات الاسرائيليين تصل الى نحو ٦٠ ألف مهاجر سنويا .[٢٠]

واذا اضفنا الى ذلك معدلات التساقط العالية فى اعداد المهاجرين وانخفاض اعداد المهاجرين الفعليين الى اسرائيل والتى بلغت فى الاجمالى

نحو ٤٩,٣٪ من عدد المهاجرين سنة ١٩٧٦ ، فان الامال المعلقة على هجرة يهود الاتحاد السوفييتي الى اسرائيل تبدو شاحبة ، مما يبدد تلك الاحلام حول استيعاب يهود الاتحاد السوفييتي وامداد اسرائيل بنحو ثلاثة ملايين يهودى جدد ينضمون الى بنية الهيكل السكانى فى اسرائيل لمضاعفة قدراتها ، وتمكينها من فرض الشرعية والسيطرة وتحقيق الاسطورة الصهيونية فى اعادة بعث دولة صهيون وفقا لحدودها فى اذهان الصهاينة .

والى جانب اوربا الشرقية والاتحاد السوفييتى فان البلاد العربية والمغرب العربى على وجه الخصوص كانت تمثل هى الاخرى موردا هاما من موارد الهجرة الى اسرائيل ، وكان لنضوب هذه الموارد اثرا كبيرا على انخفاض معدلات الهجرة فى السبعينات .

وتأتى الولايات المتحدة وامريكا الشمالية فى المركز التالى للاهمية من حيث مصادر الهجرة الى اسرائيل ، فقد ارتفعت الهجرة من امريكا الشمالية الى اسرائيل بعد يونيو ١٩٦٧ ، الى حد كبير وبلغت ذروتها الى نحو عشرة آلاف مهاجر سنويا ، لكنها لم تلبث ان انخفضت بنسبة كبيرة بعد ١٩٧٢ حيث بلغت قرابة ٤٣٩٣ مهاجر سنة ١٩٧٣ وانخفضت بنسبة ٥٠٪ تقريبا بعد ذلك حيث بلغت اعداد المهاجرين من امريكا الشمالية فى النصف الاول من عام ١٩٧٧ (يناير — يونيو) حوالى ١٠٠٠ مهاجر .

والى جانب المهاجرين من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة تأتى مصادر الهجرة من امريكا اللاتينية وجنوب افريقيا ، وقد بلغت اعداد المهاجرين من امريكا اللاتينية نحو ٤٤١٨ مهاجر سنة ١٩٧٣ انخفضت الى ٢٧٨٢ مهاجر سنة ١٩٧٤ . وتليها جنوب افريقيا التى بلغت اعداد اليهود المهاجرين منها الى اسرائيل نحو ٩٠٠ مهاجر فى النصف الاول من عام ١٩٧٧ .

وعلى ذلك فان مصادر الهجرة الى اسرائيل يمكن ترتيبها من حيث الاهمية حاليا كالتالى : —

أولا — الاتحاد السوفييتى ويأتى منه الى اسرائيل نحو سبعة آلاف مهاجر سنويا .

ثانيا — الولايات المتحدة وكندا ويأتى منها نحو ثلاثة الاف مهاجر سنويا .

ثالثا — امريكا اللاتينية ويأتى منها نحو الفى مهاجر سنويا .

رابعا — جنوب افريقيا ويأتى منها نحو الفى مهاجر سنويا .

خامسا — دول اوربا الغربية ويأتى منها نحو الف مهاجر سنويا .

على ان مؤشرات الهجرة مازالت تعكس تدهورا مستمرا وذلك لعديد من الاسباب الطبيعية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والايديولوجية .

اسباب انخفاض الهجرة :

ان انخفاض مستويات الهجرة ومعدلات نزولها تمثل احدى المشكلات الجوهرية التى تواجه بنية المشروع الصهيونى فى جانبه السكانى ، الى جانب المشكلات الاخرى المتعلقة بالتساقط والنزوح والاستيعاب ، ويمكننا ان نقول بشكل عام ان هذه المشكلات تمثل مسارا واحدا مستمرا يعكس تأثيره فى كافة المؤشرات المتعلقة بالهجرة أو النزوح أو الاستيعاب أو التساقط .

وبداية ، نرى ان **نضوب الموارد الطبيعية للهجرة فى بعض الدول أو القارات يمثل اول العوامل التى ادت الى انخفاض مستويات الهجرة** ، ذلك ان الهجرة مقيدة اصلا بحجم اليهود فى العالم والذى يقدر بحوالى ١٤ مليون تقريبا ، يعيش اكثر من الثلث فى الولايات المتحدة الامريكية ويعيش فى الاتحاد السوفييتى ما يقرب من ثلاثة ملايين ويعيش الباقى فى اوربا وامريكا اللاتينية الى جانب تعداد اليهود فى اسرائيل .

ومن الملاحظ ان هجرات اليهود الشرقيين سواء من اوربا الشرقية أم من البلاد العربية وافريقيا كانت تمثل اهم مصادر الهجرات الى اسرائيل ، ويرجع ذلك الى تضافر عوامل عديدة من اهمها انخفاض مستوى المعيشة لهذه الاقسام من يهود العالم مما يعنى امكانية اعلى لتأثير ايديولوجية تعد اليهود بالارتقاء الطبقى من خلال الهجرة الى اسرائيل .

ان قوة الدافع الاقتصادى لدى اليهود الفقراء كانت اهم عوامل نزوحهم من اوطانهم الأصلية الى ارض الميعاد ، وحيث كانت الوكالة اليهودية تقوم بتمويل عمليات التهجير والاستيعاب فى اسرائيل ، فقد اندفعت الهجرة الكثيفة من هذه الاقسام من اليهود الى اسرائيل ، ولكن ما ان قاربت هذه التجمعات على النضوب حتى انخفضت معدلات ومستويات الهجرة الى اسرائيل .

اذن فان نضوب موارد الهجرة تقريبا فى اوربا الشرقية والبلدان العربية يمثل احد العوامل وراء انخفاض الهجرة الى اسرائيل .

اما العامل الثانى الذى يفسر انخفاض الهجرة الى اسرائيل فهو يتمثل فى **التأثير السلبى للاوضاع الداخلية فى اسرائيل على الهجرة** ، وينقسم هذا العامل الى عديد من العوامل الفرعية مثل الازمة الاقتصادية والتوتر الامنى ، وانعدام الاستيعاب الاجتماعى ، والنقص فى المساكن ، بالاضافة الى المنهج البيروقراطى فيما يتعلق باستقبال المهاجرين بشكل عام ، ويؤكد بنحاس سابير رئيس ادارة الوكالة اليهودية فى مقابلة له مع دافار (١٩٧٥/١/٣) ان هذه الاسباب تترك تأثيرا سلبيا على الهجرة الى اسرائيل ، بالاضافة الى تأثيراتها الاخرى على نواحى النزوح والتساقط .

ومن الواضح انه مع ارتفاع مستوى المعيشة لليهود خارج اسرائيل ، فان المعايير الاقتصادية والامنية والاجتماعية تترك تأثيرا كبيرا على اتجاهات الهجرة بين هؤلاء اليهود نلك انه مع ارتفاع نسبة الضرائب ، وزيادة الاسعار والتضخم والركود الاقتصادى ، فان الاغراء الاقتصادى يكون ضد الهجرة الى اسرائيل وفى صالح البقاء فى الاوطان الاصلية لليهود حيث الاستقرار الاقتصادى النسبى خصوصا فى البلاد المتقدمة .

كما أن المعايير الامنية والتى ترتبط باستقرار الدولة واستقرار المواطن ، تظل تعمل فى غير صالح الهجرة الى اسرائيل طالما ان هناك شعبا مايزال يقاتل من اجل حقوقه الوطنية ضد اسرائيل ، وطالما ان ايدى هذا الشعب تمتد الى داخل اسرائيل نفسها ، واذا كانت الحرب والتوتر الامنى قد دفعا فى مرحلة سابقة الى زيادة التعبئة وارتفاع مستويات الهجرة الى اسرائيل ، فان تأثير الحرب والتوتر الامنى قد اصبح سالبا بعد ما توقفت امكانية زيادة المصادر والموارد والامكانيات الى اسرائيل من خلال التوسع الاقليمى .

وتشكل المعايير الاجتماعية هى الاخرى احد القيود على الهجرة الى اسرائيل ويأتى فى مقدمتها الاستيعاب الاقتصادى والاجتماعى للمهاجرين وطبيعة العلاقات داخل المجتمع الاسرائيلى التى تتسم بالتمييز والعنصرية حتى ضد اليهود الشرقيين أو الملونين ، الى جانب صعوبات الانصهار الاجتماعى والاندماج بين اليهود المهاجرين من اقطار عديدة لا تجمعهم روابط حضارية واحدة ، وتؤدى هذه العوامل دورا فعالا قويا ليس فيما يتعلق فقط بتخفيض مستويات الهجرة الى اسرائيل ، بل ايضا فيما يتعلق بزيادة مستويات الهجرة المضادة (النزوح) من اسرائيل ، ومن ثم فان لها جوانب تأثير حادة على الهجرة الصافية الى اسرائيل . وقد ادى الانخفاض الشديد فى الهجرة خلال عامى ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ الى مسارعة المسئولين فى الدولة والوكالة اليهودية الى عقد مشاورات من اجل دراسة اسباب هذه الظاهرة ومحاولة علاجها ، وتقرر بعد مشاورات بين رئيس الحكومة ورئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية تشكيل لجنة خاصة لفحص مشكلة الاستيعاب ودراستها من جميع نواحيها ، وقد كلف عميد « التخنيون » العميد احتياط عاموس حورف برئاسة اللجنة المذكورة التى شكلت فى مارس ١٩٧٦ ، وبعد عمل استمر قرابة سبعة اشهر قدمت لجنة حورف تقريرها الى رئيس الحكومة ورئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية ، وقد انطلق الاستنتاج الرئيسى فى التقرير من ان الهجرة والاستيعاب بطبيعتهما تشكلان مسارا مستمرا ، وان الفصل بينهما يضر باستمرارية المسار ... ومن ثم فقد انصبت توصيات اللجنة على المجال التنظيمى ، مثل اقامة مجلس اعلى

للهجرة والاستيعاب » وتوحيد المسئولين عن الهجرة والاستيعاب فى اطار ما يسمى « مصلحة الهجرة والاستيعاب » » [٢١] ومعنى ذلك ان لجنة حورف قد انحرفت فى توصياتها عن ان تلمس عمق الموضوع واساس الظاهرة ، ومن ثم فان اصلاح ترتيبات الهجرة واعادة تنظيمها ، لم يكن يعنى اكثر من محاولة سطحية لعلاج المشكلة من خلال اصلاح الادارة البيروقراطية للهجرة والاستيعاب ، وعلى ذلك فانه بالرغم من الاخذ بتوصيات اللجنة فقد استمرت الهجرة فى التدهور ، وظل تفاقم الازمة الاقتصادية واستمرار العمليات الفدائية واتساع الهوة الاجتماعية يمد آثاره السلبية على الهجرة .

العامل الثالث هو العامل الايديولوجي ، وقد اسهمت الايديولوجية الصهيونية فى تعبئة معظم يهود العالم لصالح دولة اسرائيل بدرجات متفاوته ، لكن تراخى تأثير الايديولوجية الصهيونية فى الاونة الاخيرة كان احد الاسباب فى تراخى تدفق الهجرة البشرية او هجرة رأس المال .

فالارتباط بالصهيونية « كعقيدة عنصرية » من جانب اليهود قد تم فى ظل معطيات سياسية وتاريخية جعلت هذه العقيدة الصهيونية بمثابة « عقيدة منقذة » بالنسبة ليهود العالم ، ومع امتزاج رأس المال الصهيونى برأس المال العالمى ، فقد عملت مصالحهما بشكل مشترك ، ونجحت جهودهم فى ظل سيطرة الامبراطوريات الاستعمارية (وخصوصا الانجليزية والفرنسية) على مصير العالم ، فى تفريغ اجزاء واسعة من الوطن الفلسطينى وبناء أسس مجتمع صهيونى تتفاعل فى تكوينه الايديولوجى الاسطورة اليهودية حول ارض الميعاد وشعب الله المختار ، والعنصرية العنيفة الدموية لرأس المال الصهيونى ، والنزعة الاستعمارية الوحشية ضد الشعب الفلسطينى فوق ارضه ، وكانت العصابات العسكرية هى وسيلة التوسع وكانت المستوطنة هى وحدة الاستقرار الاقتصادى / الاجتماعى ، ومركز الوثوب للتوسع من جديد ، وهكذا ساعدت الظروف الدولية والامكانيات الخاصة باليهود بالاضافة الى طبيعة الاوضاع فى فلسطين على ترعرع وانتعاش تأثير الايديولوجية الصهيونية على اليهود ، خصوصا مع استمرار تحقيق الانتصارات فى مواجهة العرب .. فالتاريخ اليهودى الذى انقطع قد عاد ليتصل مرة اخرى ، وشخصية اليهودى المهزوم المنزوى فى « الجيتو » قد تحولت الى شخصية اخرى « منتصرة » تعيش فوق ارض ودولة كاملة هى جزء من حلم ارض الميعاد .

لكنه مع بناء الدولة الصهيونية وبروز مصالح خاصة برأس المال الاسرائيلى ، واستمرار الدولة على اساس العنف ، والتمييز داخل المجتمع الاسرائيلى نفسه ، قد دفع أعدادا كبيرة من الهاجزين الى اسرائيل لان

يعودوا من حيث أتوا ، وكانت تلك هي موجة النزوح الاولى من اسرائيل ، تلك التي تكونت من اولئك الاشخاص « الذين خيبت دولة اسرائيل آمالهم » .

وكان هذا يعني بداية عدم تطابق الهوية بين اسرائيل ويهود العالم ، ومن ثم كان يعني انحسار نفوذ الصهيونية على يهود العالم ، ومع التحولات التي تمت في بنية هيكل العلاقات الدولية ، والتحولات التي تمت في بنية رأس المال الدولي ، بما يدعم المصالح الرأسمالية متعددة القوميات ، وكذلك ازمة الرأسمالية في مراكزها المتقدمة ، فقد كانت تلك عوامل خارجية غير مواتية بالنسبة لتأثير الصهيونية على يهود العالم ، وبالتالي ضعف الارتباط بين اليهود ودولة اسرائيل .

ومن السهل علينا ان نلاحظ ذلك في التدفق المحدود خلال سنوات السبعينيات للبشر ورؤوس الاموال الصهيونية الى اسرائيل والذي غذته عوامل الازمة الاقتصادية وعدم الاستقرار الاجتماعي وانخفاض مستوى الرفاهية ، على انه من الصعب ان نبسط ازمة الايديولوجية الصهيونية ذاتها ، فذلك يستحق مجهودا واسعا ومستقلا ـ يحاول استقصاء امكانيات نمو او ذبول الايديولوجية الصهيونية التي تشكل احد العوامل الدافعة وراء قيام اسرائيل .

لقد تناول ناحوم جولدمان في محاضرة عن العلاقات بين اسرائيل ويهود العالم ، اسس هذه العلاقات فقال انها يجب ان تقوم على ثلاثة مبادىء ، وحدة الشعب بأسره ، والمساواة بين جميع فئاته ، واعتراف يهود المنفى بسيادة اسرائيل وحقها في اتخاذ قرارات ملزمة بالنسبة لسيادتها ، واعتراف اسرائيل بالاستقلال الذاتي ليهود المنفى دون محاولة للسيطرة على سياساتهم الداخلية ، واتاحة الفرصة لهم للادلاء بآرائهم في اسرائيل(٢٢) .

ويعكس هذا التصور الذي يقدمه جولدمان جذور ازمة حقيقية بين اسرائيل ويهود العالم ، واختلافا في وجهات النظر حول ولاية اسرائيل على يهود العالم ، بل ان الامر قد تطرق الى ما هو اكثر من ذلك حينما عقد مؤتمر بروكسل بخصوص موضوع الهجرة ، وهجرة اليهود السوفييت بشكل خاص في ١٧ فبراير ١٩٧٦ ، حيث اختلف الحاضرون على اصطلاح « ارض اسرائيل » الذي اصر مناحم بيجين على ادخاله ضمن البيان النهائي للمؤتمر(٢٣) ، واذا كان المؤتمر قد وافق في النهاية على ذكر « ارض اسرائيل » بدلا من « اسرائيل » على اساس ان ارض اسرائيل تضم طبقا لتعريف بيجين « يهودا والسامرة » ، الا ان الخلاف حول هذا الموضوع مازال قائما ويشكل احد قضيتين تثيران الحساسية بين يهود العالم ويهود اسرائيل ، اولاهما قضية المساعدات الخارجية ، وثانيهما قضية الاستيطان في الاراضي المحتلة .

ان اتجاه الشباب فى ظل هذا العصر نحو ثقافة علمانية وضعف التربية اليهودية ووهن الأرتباط بالصهيونية تشكل فى مجموعها عاملا قويا لضعف التأثير الأيديولوجي للصهيونية على يهود العالم ، ومن ثم على مستوى ومعدلات الهجرة ، ويشكل احد العوامل التى تفسر انخفاضها .
اما العامل الرابع فهو العامل السياسي الدولي الذى تتفاعل فيه جزئيات التأييد المتعاظم لكفاح الشعب الفلسطينى وحصول فلسطين على مقعد مراقب فى الأمم المتحدة ، وسعى دول السوق الأوروبية الى الأعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ودعم المعسكر الأشتراكى لكفاح الشعب الفلسطينى ، واتساع حركة التأييد للحقوق الفلسطينية داخل امريكا ذاتها وهى التى تشكل معقل التأييد الصهيونى لاسرائيل ، كل هذه الجزئيات تشكل عاملا يقيد من الهجرة الى اسرائيل حيث تتكشف كل يوم خصائص الأغتصاب وعدم المشروعية للتوسع فى المشروع الصهيونى .
لقد تضافرت العوامل الأربعة ، نضوب معظم موارد الهجرة ، والتأثيرات السلبية للاوضاع الداخلية ، وتراخى نفوذ الأيديولوجية الصهيونية على يهود العالم ، واتساع التأييد الدولى لكفاح الشعب الفلسطينى لكى تقيد من مستويات الهجرة الى اسرائيل ، وبذلك فانها تفسد مخططات المنظمات الصهيونية واسرائيل فى ان تصبح اسرائيل ملاذ كل يهود العالم ، وان ينتقل اليها خلال الأعوام القادمة الغالبية العظمي منهم ، وبذلك يظل المشروع الصهيونى ناقصا وعاريا امام المستقبل ، خصوصا مع استمرار فاعلية العوامل الطاردة داخل اسرائيل .

النزوح من اسرائيل :
شهدت اسرائيل منذ قيامها سنة ١٩٤٨ ثلاث موجات نزوح رئيسية اختلفت فى اسبابها واعدادها :
الأولى فى السنوات الأولى بعد قيام اسرائيل وتكونت من اشخاص « خيبت دولة اسرائيل آمالهم » .
الثانية فى منتصف الستينات ، نتيجة للركود الاقتصادى ، ونتيجة النظام الذى يقتل المبادرة الفردية ، الثالثة حاليا ومن اوائل السبعينات ، وقد ضمت الكثير من اصحاب الكفاءات العالية والشباب من مواليد اسرائيل .[٢٤] وقد عرض بنحاس سابير رئيس ادارة الوكالة اليهودية الأحصاءات التالية عن النزوح[٢٥] من عام ٦٤ ـ ١٩٦٨ تراوحت نسبة النزوح بين ٦,٥ ـ ٨,٥ الف فى السنة . فى عام ١٩٧٢ نزح من اسرائيل حوالى ٩٠٠٠ شخص فى عام ١٩٧٣ نزح من اسرائيل حوالى ١٩٠٠٠ شخص فى عام ١٩٧٤ نزح من اسرائيل حوالى ١٨٠٠٠ شخص .

وقد قدر سابير اعداد المتوقع نزوحهم عن اسرائيل عام ١٩٧٥ بنحو ١٥ ـ ٢٠ الف شخص ، وبالرغم من أن الأرقام الرسمية الأسرائيلية فى موضوع النزوح بالذات يجب ان تؤخذ بتحفظ شديد الا انه بالرغم من ذلك يستطيع القارىء ان يلاحظ من الأرقام نفسها مدى ارتفاع نسبة النزوح من اسرائيل التى تعبر عن قوة عوامل الطرد داخل المجتمع الأسرائيلى وطبقا لمعلومات راديو اسرائيل فقد بلغ عدد النازحين منذ قيام الدولة حوالى ٦٠٠ الف شخص اى ما يساوى عدد اليهود فى فلسطين سنة ١٩٤٨ ، ويزيد من دلالة هذه الأرقام ان نعرف ان حوالى ٦٥٪ من النازحين عام ١٩٧٥ كانوا من الجامعيين واصحاب الكفاءات العليا ، وان ٣٣٪ منهم من مواليد البلاد وان ٢٠٪ منهم من الشباب الذين يتراوح أعمارهم بين ٢٥ ـ ٢٩ عاما .(٢٦)

وقد اوردت « هاتسوفيه » فى ١٩٧٧/٢/٤ ان ١٢٪ من مجموع البالغين فى المجتمع اليهودى فى اسرائيل يدرسون امكانية مغادرة البلاد ، وان ٢٠٪ منهم يتراوح سنهم بين ١٨ ـ ٢٩ سنة ، ومن مواليد اسرائيل ، ومعنى ذلك ان نحو ثلث النازحين من جيل « الصابرا » وهو ما يشكل تهديدا خطيرا لمستقبل اسرائيل ، حيث يفترض ان يكون الولاء بين جيل الصابرا وبين اسرائيل اقصى ما يكون ومن ناحية أخرى ، فهجرة الصابرا من اسرائيل تمثل خسارة فادحة لأنهم يشكلون نسبة عالية من شباب اسرائيل ، ويمثلون ايضا مرحلة هامة من مراحل العمر الأنتاجى .

وبينما كانت نسبة النزوح تبلغ حوالى ٢٩٪ من اجمالى الهجرة سنة ١٩٧٢ ، نجد ان هذه النسبة قد ارتفعت نتيجة لتفاعل عوامل زيادة اعداد النازحين وانخفاض اعداد المهاجرين بدرجة كبيرة ، ووصلت هذه النسبة الى نحو ١٠٠٪ من اعداد المهاجرين سنة ١٩٧٥ ، بحيث كان التأثير الصافى للهجرة مساويا للصفر ، ثم قفزت ارقام النزوح عام ١٩٧٦ لكى تتجاوز اعداد المهاجرين بنحو اربعة آلاف شخص .(٢٧) حيث قدرت اعداد النازحين بنحو ٢٤٠٠٠ شخص مقابل ١٩٨٠٠ مهاجر .

ولا شك ان العوامل التى تؤثر فى انخفاض الهجرة ، وذبول التأييد اليهودى العالمى لدولة اسرائيل تعمل فى نفس الوقت على التأثير من داخل اسرائيل فى دفع المزيد من الهجرة المضادة من اسرائيل ، وقد اشارت يديعوت احرونوت الى ان عوامل النزوح ثلاثة هى :(٢٨)

(١) الجو الأجتماعى الخانق .

(٢) الوضع الأقتصادى الآخذ فى التأزم .

(٣) التوتر الأمنى الدائم .

وتمثل هذه العوامل الثلاثة مظاهر لمشكلات طويلة المدى فى تركيب اسرائيل ، وليس من السهل علاجها فى المدى القصير ، وعلى ذلك فهى عوامل مستمرة التأثير فى المدى المتوسط على الأقل ومن ثم فسوف تظل تغذى اتجاهات النزوح المتزايدة من اسرائيل ، يضاف اليها تأثير العامل الأيديولوجى الذى يتمثل فى ضعف الروابط الروحية بين السكان واسرائيل ، الأمر الذى تكشف عنه النسبة المتزايدة من النازحين من جيل الصابرا وشباب اسرائيل .

التساقط :

تمثل مشكلة التساقط احدى المشكلات المرتبطة بالهجرة الى اسرائيل ، والمتساقطون هم اولئك المهاجرون الذين يخرجون من اوطانهم الأصلية بدعوى الهجرة الى اسرائيل ، ثم يتحولون فى منتصف الطريق عندما يصلون الى معسكرات الأستقبال فى النمسا او ايطاليا او غيرها الى الهجرة نحو بلدان أخرى غير اسرائيل ، خصوصا بلدان امريكا واوربا .

ويمثل التساقط اخطر المشكلات التى تواجه اسرائيل بخصوص المهاجرين السوفييت الذين ترتفع نسبة التساقط بينهم الى درجة كبيرة ففى الأجتماع الدولى الخاص بـ الهوية اليهودية ومشكلات يهود روسيا » الذى عقد فى كيبوتز (كريات عنافيم) ذكر الأستاذ (برمياهوبارنوفر) ان نسبة المتساقطين من اليهود الروس المهاجرين من فيينا بلغت ٧٠٪ فى اواخر سنة ١٩٧٦ واوائل سنة ١٩٧٧ وأضاف ان نسبة التساقط بين يهود موسكو بلغت ٧٥٪ ويهود اوديسا ٩٠٪ (٢٩) ، بينما تنخفض هذه النسبة بين يهود الجمهوريات الآسيوية فى الأتحاد السوفيتى .

على ان ارتفاع نسبة التساقط لا يرجع فقط الى العلاقة بين ارتفاع المستوى المهنى والعلمى للمهاجرين وارتفاع مستوى المعيشة فى البلدان التى يهاجرون منها ، بل انه يرجع ايضا الى طبيعة الأوضاع داخل اسرائيل وتأثير الأزمة الأقتصادية والأجتماعية فى زيادة اعداد المتساقطين وتقليل نسبة المهاجرين الفعليين ، ففى سنة ١٩٧٢ لم تتجاوز نسبة التساقط ٠,٧٪ بين مهاجرى الأتحاد السوفيتى ارتفعت الى ٤,٥٪ من اعداد المغادرين فى العام التالى ثم قفزت مرة واحدة لتتضاعف سنة ١٩٧٤ ، وتبلغ نحو ١٨,٧٪ من المغادرين . واستمرت فى القفز من سنة الى أخرى حتى بلغت حوالى ٤٩,٣٪ عام ١٩٧٦ وبلغت اعداد المتساقطين من المغادرين للاتحاد السوفيتى حوالى ٧٠٠٠ شخص فى ذلك العام (٣٠)

ومع تناقص اعداد المهاجرين ، وزيادة نسبة النزوح والتساقط ، وانخفاض نسبة الزيادة الطبيعية بين السكان اليهود فى اسرائيل ، فان

عناصر المشكلة السكانية تتفاقم ، ويتعرض المشروع الصهيونى فى فلسطين المحتلة للانحسار ، كما ان احلام التوسع واستقدام ثلاثة ملايين مهاجر يهودى حتى عام ٢٠٠٠ طبقا لقرار مؤتمر المنظمة الصهيونية العالمية فى دورته الـ ٢٩ ، تتداعى تحت ضغط عوامل الأزمة الداخلية فى اسرائيل بأبعادها المختلفة ، وازمة العلاقات الخارجية بين اسرائيل ويهود العالم ، كذلك أزمة الأيديولوجية الصهيونية ذاتها .

وكانت اسرائيل تعلق آمالا كبيرة على زيادة اعداد المهاجرين الى اسرائيل وحدوث تحولات ايجابية فى مؤشرات النزوح والتساقط ، بعد توقيع الاتفاق المرحلى بين مصر واسرائيل ، فقد صرح عوزى نركيس المدير العام لقسم الهجرة فى الوكالة اليهودية ـ بأن من شأن الأتفاق المرحلى بين مصر واسرائيل ان يؤدى الى زيادة الهجرة ، وفى رأيه ان نحو ٣٠٪ من المتساقطين فى فيينا يرجعون قرارهم بعدم القدوم الى اسرائيل لاسباب أمنية (٣١) ومن ثم فان الهدوء الأمنى من شأنه ان يؤدى الى تحولات ايجابية فى الهجرة .

لكن هذه التوقعات لم تتحقق فعليا ، واصيبت تقديرات المسئولين عن الهجرة بخيبة امل ذريعة مع استمرار تناقص اعداد المهاجرين وتزايد نسبة النزوح والتساقط فى السنتين التاليتين ، وهو ما ادى الى فرض قيود شديدة على نشر الأرقام المتعلقة بالهجرة والنزوح ، والتساقط ، مما يعكس استمرار تدهور المؤشرات المتعلقة بهذه الظواهر .

هوامش الفصل الأول

(١) انظر د . ابراهيم عويس : الاقتصاد الاسرائيلي ، تفسير ـ شئون فلسطينية العدد (٣٤) ص ٤٩ .
(٢) راجع عبدالوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ص ١٢
(٣) انظر عايدة ابو هيف ، متغيرات الاقتصاد الاسرائيلي ١٩٤٨ ـ ١٩٧٣ ـ معهد الدراسات العربية ـ القاهرة ١٩٧٥ ص ٦١
(٤) انظر د . السيد عليوه ، الكيان الصهيوني دراسة في القطاع العام ورأسمالية الدولة مركز الدراسات الفلسطينية . بغداد ١٩٧٧ ص ٣٧ ـ ٣٨
(٥) و . ا . ف القدس ١٩٧٧/١٠/١١
(٦) السياسة الكويتية ١٩٧٩/٧/١٩
(٧) انظر د . فلاح سعيد جبر ، ثروات البحر الميت ، شئون فلسطينية العدد (١٧) ص ١٥٩
(٨) انظر : حسين ابوالنمل ، الاحصائيات الاسرائيلية ، بيانات محذوفة وحقائق سياسية ، شئون فلسطينية العدد (٧١) ص ١٥٥ ـ ١٥٦
(٩) انظر حسين ابوالنمل ، ابعاد الاتفاقية الاسرائيلية الجديدة مع السوق المشتركة شئون فلسطينية العدد (٤٤) ص ٤٣
(١٠) الأرقام الأساسية الواردة عن السكان هنا مأخوذة اساسا من : **statistical Abstruat of israel, 1976**
وايضا البنك الدولي ـ تقرير عن التنمية في العالم ، اغسطس ١٩٧٨ .
(١١) عمرو محيي الدين ، استراتيجية الانماء في اسرائيل ، السياسة الدولية العدد ٣٣ ص ١٤
(١٢) انظر د . سلمان رشيد سلمان ، الدور الجديد للكيان الصهيوني ، بغداد ١٩٧٨
(١٣) ن . م. ف . د ١ ، ١٩٧٦/٣/١٦ ص ١٧٤
(١٤) الأهرام ، ١٩٧٩/٧/١٢
(١٥) ن م د ف ـ العدد السابق ص ١٧٢
(١٦) الاقتصاد العربي ، العدد (٢٥) يوليو ١٩٧٨ لندن ص ٢٣
(١٧) عمرو محيي الدين ـ مرجع سابق ص ١٤
(١٨) يديعوت احرونوت ١٩٧٥/١/٦
(١٩) ن م د ف ملحق سبتمبر ١٩٧٧ ص ٥٩٨
(٢٠) جامعة الدول العربية ـ الأمانة الاقتصادية ـ النشرة الاقتصادية العدد الأول مارس ١٩٧٨ ص ٩٩
(٢١) ن م و ف ١٩٧٦/٢/١ ص ٤٠٦
(٢٢) على همشمار ١٩٧٥/٢/٤
ن م د ف ١٩٧٥/٢/١٦ ص ١١٧
(٢٣) معاريف ١٩٧٦/٦/٢٠
(٢٤) ن م د ف ملحق سبتمبر ١٩٧٧ ص ٤٤١

(٢٥) دافار ١٩٧٥/١/١٢
(٢٦) دافار ١٩٧٦/٢/٢٦
(٢٧) ن م د ف ١٩٧٦/١/١٦
(٢٨) يديعوت احرونوت ١٩٧٦/٨/٩
(٢٩) يديعوت احرونوت ١٩٧٧/١/١٨
(٣٠) النسب والأرقام مستقاة من تقرير قسم الهجرة والاستيعاب التابع للوكالة اليهودية
في مارس ١٩٧٧ ـ ن م د ف ملحق سبتمبر ١٩٧٧ ص ٦٠١
(٣١) ن م د ف ١٩٧٥/٩/١٦ ص ٥٠٠
ها آرتس ١٩٧٥/٩/٢
دافار ١٩٧٥/٩/٢

الفصل الثانى

اتجاهات نمو المتغيرات الاقتصادية القومية

نتناول هنا بالعرض والتحليل نمو اجمالى الناتج ومختارات من مجمعات الطلب مثل الاستهلاك والاستثمار والادخار والعمالة والأجور وذلك بغرض التعرف على السمات الأساسية التى تميز هيكل الناتج واتجاهات نموه ومجالات تخصيصه بين أوجه الانفاق المختلفة ، وذلك حتى يمكن الوصول الى نقاط القوة ونقاط الضعف فى الاقتصاد الاسرائيلى بوجه عام ، الأمر الذى لا بد أن يكتمل بالضرورة بدراسة المتغيرات القطاعية والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى .

وسوف نتناول فى هذا العرض نمو مؤشرات الانتاج والطلب منذ أزمة ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ الاقتصادية حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ثم نتناول بعد ذلك دراسة نمو هذه المؤشرات بعد حرب أكتوبر وخصائصها فى السنوات الأخيرة .

مؤشرات نمو الاقتصاد الاسرائيلى قبل حرب ١٩٧٣ :

يشهد الاقتصاد الاسرائيلى حاليا أزمة الركود الثانية التى يتعرض لها منذ نشأة الدولة ، وهذه الأزمة وإن كانت تختلف من حيث المدى والمظاهر عن أزمة الركود الأولى إلا أنها تلتقى معها من حيث الأساس الذى تنبثق عنه والمتمثل فى الخصائص الهيكلية للاقتصاد الاسرائيلى وبالذات الافراط فى الاعتماد على الخارج والاعتماد شبه المطلق فى تمويل الاستثمارات وجانب من الاستهلاك على رؤوس الأموال الأجنبية .

وتميزت الأزمة الأولى فى سنتى ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ بانخفاض الاستثمارات حتى بلغت ٢٥٠ مليون ليرة اسرائيلية مقابل ٤٦٠ مليون سنة ١٩٦٤ وكذلك ارتفاع معدلات البطالة الى حوالى ١٢٪ من مجموع القوى العاملة مقابل ٣,٦٪ فى السنوات السابقة وهبط معدل النمو فى الناتج الى ١,٢٪ ، ووصلت أعداد النازحين الى أرقام تقارب أرقام العاطلين أى نحو ١٠٠ ألف شخص ، مما هدد مستقبل دولة اسرائيل وقدرتها على النمو واجتذاب أعداد كبيرة من المهاجرين ـ لقد جاءت هذه الأزمة لتعكس عجزا هيكليا فى الاقتصاد الاسرائيلى يصعب علاجه دون التعرض لأخطار الانهيار الاقتصادى حيث أن ذلك يمتد الى أصل الدولة وأساس تكوينها .

وقد تلخصت أهم المشكلات المباشرة الفاعلة فى أزمة ٦٦ ـ ١٩٦٧ فيما يلى :(١)

ـ انخفاض النشاط فى قطاع البناء بسبب انخفاض عدد اليهود المهاجرين القادمين من الخارج حيث هبط هؤلاء من ٥٤ ألفا عام ١٩٦٤ الى ١٨ ألف عام ١٩٦٧ .

ـ ارتفاع مستوى البطالة حيث وصل عدد العاطلين الى ١٣٠ ألف عاطل وهو أعلى مستوى منذ سنة ١٩٤٨ .

ـ انخفاض الانتاجية الحدية فى القطاع الزراعى نتيجة لاستثمار أراض زراعية غير صالحة أصلا للزراعة وبشكل عام لدخول القطاع الزراعى الى مرحلة الغلة المتناقصة بعد نمو سريع .

ـ صعوبة ايجاد موطىء قدم ثابت للسلع الاسرائيلية فى الأسواق العالمية وخصوصا السوق الأوروبية المشتركة والتكتلات الاقتصادية الأخرى .

ـ محاولة الحكومة تقليل الاعتماد على مصادر التمويل والمساعدات الخارجية دون اللجوء الى تخفيض معدل النمو الاقتصادى أو تخفيض حجم العمالة والخدمات الاقتصادية والاجتماعية .

وكانت الحرب هى المخرج من الأزمة ـ الى جانب الاثار الأخرى للحرب من وجهة نظر الاستراتيجية السياسية وعلاقات القوى فى المنطقة ، وذلك للعجز عن ايجاد مخرج اقتصادى لها ، حيث يتطلب ذلك بالضرورة تخفيضا حادا لمستوى معيشة السكان ، وعلاقات طبيعية داخل المحيط الجغرافى الذى توجد فيه اسرائيل ، الأمر الأول الذى لم تكن لتقبله جموع المهاجرين الباحثين عن « الارتقاء الطبقى » فى اسرائيل ، والأمر الثانى الذى لم تكن لتقبله الشعوب العربية المجاورة الباحثة عن « الأرض السليبة ».

فالحرب بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلى تعنى جذب المزيد من الموارد الخارجية عن طريق الارتفاع الهائل فى تعبئة الأموال اليهودية الصهيونية فى الخارج ومضاعفة تدفقات الأموال والتبرعات الى اسرائيل ، هذا بجانب قدرة الحرب على كسر العديد من القيود الطبيعية على النمو الاقتصادى وجذب المزيد من المهاجرين ووقف نزيف موجة النزوح عن اسرائيل ، فبسبب الحرب ازدادت الهجرة وارتفعت الاستثمارات لتبلغ حوالى ٤٤٦ مليون ليرة عام ١٩٦٨ وانخفضت البطالة وتوسعت الصناعات العسكرية بدرجة كبيرة وتحسنت الى حد كبير معدلات نمو الاقتصاد[٢] ويرى ما يكل برونو أحد خبراء الاقتصاد الاسرائيلى أن الاحداث العسكرية فى يونيو ١٩٦٧ قد غيرت المستهدف تماما فى عام ١٩٦٨ اذ ارتفع اجمالى الناتج بأكثر من ١٣٪ وزادت الاستثمارات بنسبة ٤٤٪ والصادرات ٢١٪ بينما انخفض معدل البطالة من ١٢٪ الى ٥٪[٣] .

كذلك امتدت التأثيرات الايجابية للحرب الى كسر عدد من القيود الطبيعية والاقتصادية على النمو بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلى ذلك أن الاحتلال

الاسرائيلي للضفة الغربية وغزة وسيناء والجولان قد أضاف الى الاقتصاد موارد هائلة كان فى مسيس الحاجة اليها مثل بترول سيناء وأراضى الجولان الخصبة ومياه الضفة الغربية وسوقها وعمالها ، وسوق غزة وعمالها ، ومن ثم فقد مكنت الحرب للاقتصاد الاسرائيلى أن يتجاوز أزمته والارتفاع بمعدلات النمو عموما فى معظم المجالات .

وبالاضافة الى ذلك فقد دعمت الحرب اتجاها للتغير المؤسسى فى قيادة هيكل الانتاج بتدعيم قوة رأس المال الخاص ففى مرحلة ما بعد يونيو ازدادت قوة رأس المال الخاص وسيطرة ونفوذ رأس المال الصهيونى العالمى عن طريق مؤتمر المليارديرِ بوجه خاص ، واتساع دوره وسيطرته على القطاع الصناعى إذ أن هذا القطاع أصبح يملك حوالى ٩٣٪ من المؤسسات الصناعية ويعمل به حوالى ٧٦٪ من الأيدى العاملة وبلغ عدد الشركات المباعة من قبل القطاع العام الى القطاع الخاص حوالى ٣٢ شركة رئيسية حتى عام ١٩٧٢ قفزت الى أكثر من ١٥٠ شركة فى منتصف السبعينات .

نمو الانتاج القومى ومكونات الطلب :

حقق الاقتصاد الاسرائيلى خلال العشرين عاما من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ زيادة فى ناتجه القومى الاجمالى قدرها ٦٠٠٪ بمعدل نمو سنوى ١٠,٣٪ باستثناء سنتى الأزمة ٦٦ ـ ١٩٦٧ ـ فقد كانت معدلات النمو المحققة دائما مرتفعة ولم يكن التذبذب السنوى فيها شديدا اذ لم ينخفض معدل النمو فى أغلب هذه السنوات عن ٨٪ ولم يتزايد عن ١٣٪ وترتب على ذلك أن الزيادة السنوية فى نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى خلال العشرين سنة كانت ٥٪ تقريبا[٤] وبفضل هذه النتائج استطاع الاقتصاد الاسرائيلى أن يضاعف طاقته الانتاجية سبع مرات تقريبا عما كانت عليه سنة ١٩٥٠ وأن يتخلص من مشكلات البطالة والعجز عن الاستيعاب التى كانت تواجه الدولة حتى نشوئها نتيجة لموجات الهجرة الكثيفة ، بل وأن يصل الاقتصاد الاسرائيلى الى مرحلة التشغيل الكامل تقريبا فى بداية الستينات وأن يواجه ندرة فى الأيدى العاملة فى ذلك الوقت .

وخلال نفس الفترة الزمنية (١٩٥٠ ـ ١٩٧٠) بلغ الاستهلاك بنوعيه العام والخاص ما يزيد على ٩٠٪ من الناتج القومى الاجمالى ، بينما بلغ متوسط معدل الاستثمار خلال نفس الفترة ما يزيد على ٣٠٪ من الناتج ، وقد تم تغطية هذه الفجوة عن طريق فائض الواردات الذى بلغ حوالى ٢٠٪ من الناتج القومى الاجمالى خلال تلك الفترة .

وتعكس نسبة فائض الواردات ضخامة انسياب رؤوس الأموال من الخارج والتى بلغت حتى سنة ١٩٧٠ نحو ٩ بلايين دولار تمثل التحويلات من جانب واحد ٧٠٪ منها ، وبالتالى لا يتحمل بعبئها الاقتصاد الاسرائيلى

فى الوقت الذى تساهم فيه بتمويل الاستهلاك والاستثمار ورفع مستوى المعيشة ومستوى الانتاج القومى فى آن واحد .

وتشير دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية للفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ طبقا لأرقام البنك الدولى أن الفجوة فى ميزان الموارد قد تقلصت الى حوالى ١٣٪ فقط وهو ما يعنى مؤشرا ايجابيا بالنسبة لهيكل الاقتصاد الاسرائيلى بالرغم من استمرار وجود الفجوة فى ميزان الموارد وبهذه النسبة التى ما تزال تعتبر مرتفعة بكل المقاييس ، ومن ناحية اخرى فقد بلغ متوسط المعدل السنوى لنمو الناتج القومى خلال الفترة من ١٩٦٠ ــ ١٩٧٠ حوالى ٨,٥٪ مقابل ١٠,٣ طيلة العشرين عاما وهو ما يعنى انخفاضا فى معدل النمو الاقتصادى فى الستينات بعد فترة النمو الاقتصادى السريع فى الخمسينيات كما انخفض حجم الاستهلاك بنوعيه العام والخاص كنسبة من الناتج القومى من ٩٠٪ طيلة العشرين عاما الى ٨٦٪ فى عقد الستينيات حيث بلغت نسبة الاستهلاك العام ١٨٪ من الناتج والاستهلاك الخاص ٦٨٪ من الناتج ، بينما وصلت نسبة الاستثمار المحلى الى نحو ٢٧٪ من الناتج فى حين بلغ اجمالى المدخرات المحلية نحو ١٤٪(٥).

ويمكننا أن نستخلص من ذلك أن تقلص نسبة الفجوة فى ميزان الموارد الى الناتج القومى الاجمالى انما يرجع بالأساس الى تعبئة مدخرات تصل الى ١٤٪ من الناتج وهو ما كان يعجز عنه الاقتصاد الاسرائيلى قبل ذلك . كما ترجع أيضا الى انخفاض معدل الاستثمار فى العشر سنوات الأخيرة بنسبة ٣٪ تقريبا ، فى نفس الوقت الذى استمر فيه التزايد فى معدلات الاستهلاك حيث بلغت نسبة النمو فى الاستهلاك العام ١٤,٧٪ والخاص ٧,٢٪ فى العشر سنوات من ١٩٦٠ ــ ١٩٧٠ وقد بلغت معدلات النمو السنوى للتضخم خلال نفس الفترة نحو ٥,٩٪ تقريبا .

ويلاحظ أن الاقتصاد الاسرائيلى الذى حقق زيادة هائلة فى طاقته الانتاجية خلال العشرين سنة التالية على قيام الدولة قد أنجز هذه النتائج من ارتفاع معدلات التراكم الرأسمالى وارتفاع مستوى ومعدلات الاستهلاك العام والخاص بالرغم من وجود عدد من القيود التى تعوق النمو الاقتصادى مثل حالة الحصار العربى الشامل وضيق السوق وفقر الموارد وارتفاع نسبة الانفاق الحربى الى الدخل القومى الاجمالى بالاضافة الى المشكلات الداخلية الخاصة بتكوين اسرائيل وأعباء نشوء الدولة وكان ذلك يرجع بالأساس الى عدد من العوامل منها طبيعة الاقتصاد المستولى عليه والموروث فى فلسطين المحتلة ، والهجرة المشتركة للعمل ورأس المال ، والتوسع الاقليمى المتزايد عن طريق الحرب وما يضيفه من موارد جديدة الى الدولة ، فقد أدت هذه العوامل فى أكثر من زاوية الى المساعدة على دفع النمو

والاتجاه الى مزيد من الانجازات بالرغم من المشكلات القائمة ، وكان لجهود الدولة والمنظمات الصهيونية العالمية والمنظمات التعاونية الاسرائيلية الأثر الكبير فى تنظيم المجهود الاجتماعى وتوجيهه صوب رفع كفاءة الموارد المتاحة واستغلالها بأقصى طاقة ممكنة .

وقد أدت الهجرة المشتركة للعمل ورأس المال الى توفير أحد المقومات الأساسية لخلق السوق وتوفير الوعاء البشرى اللازم لبناء القوة العسكرية المنظمة وتحقيق مستوى مرتفع للانفاق العام والاستهلاك العام والخاص دون ضغوط شديدة على الموارد المتاحة بالاضافة الى رفع معدل التراكم والاستثمار الاجمالى ومن ثم بناء الطاقة الانتاجية بوتيرة سريعة مع الاحتفاظ بمستوى مرتفع للمعيشة يمكن اسرائيل من جذب مزيد من المهاجرين ويساعد على الاحتفاظ بالمقيمين فعلا ويضمن استمرار قدرة التحدى العسكرى لمواجهة المحيط العربى فى المواجهة ، فى حين كانت الحرب هى الرافد الذى يمد الاقتصاد بمزيد من الموارد الخارجية من رؤوس الأموال والمهاجرين واضافة موارد أخرى عن طريق الاحتلال كما لعبت الحرب دورا بارزا خاصة فى سنة ١٩٦٧ فى مساعدة الاقتصاد على الخروج من أزمته وتوسيع هياكل الانتاج بشكل عام والخروج من الركود .

ويتوزع الناتج القومى الاسرائيلى بين قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات ، وقبل عام ١٩٦٧ كان توزيع الناتج يبرز بوضوح خللا هيكليا لصالح القطاعات غير السلعية حيث كان نصيب قطاعات النقل والمواصلات والمال والعقارات والتجارة والخدمات والمؤسسات غير المنتجة يصل الى حوالى ٤٧٪ من اجمالى الناتج القومى فى حين كانت الزراعة تمثل نسبة تصل الى ١١٪ والصناعة ٢٣٪ والبناء ١٠٪ والقطاع الحربى ٩٪ وبعد الحرب ، فقد تضخم بسرعة دور القطاع الحربى وتضاعف نصيبه فى اجمالى الناتج حتى وصل الى ٢١٪ منه ، كذلك تحسن المركز النسبى للصناعة نتيجة الاهتمام بالصناعات الحربية والاتجاه الى تكثيف جهود تنمية الصناعة بشكل عام نتيجة لدخول الانتاج الزراعى الى مرحلة الغلة المتناقصة فارتفع نصيب الصناعة الى ٢٥٪ من الناتج القومى بينما حافظ البناء على نسبة ١٠٪ وانخفضت المساهمة النسبية للزراعة الى ٧٪ ، ويمتد هذا الخلل فى بنية الناتج القومى الى خلل فى توزيع القوى العاملة حيث تتضخم العمالة فى قطاعات الخدمات التى تمتص ما يقرب من ٤٥٪ من مجموع القوة العاملة فى حين ينخفض معدل الانتاجية فيها بكثير عنه فى مجالات الانتاج السلعى .

وحتى بداية السبعينات ظهرت على الاقتصاد الاسرائيلى عددا من الملامح

الجديدة بالمقارنة مع فترة الأزمة أو الفترة السابقة عليها ، وكانت أهم هذه الملامح :(٦)

أولا : ظهور صناعات جديدة على نطاق واسع تغـذى مختلف الأسـلحة وقـطاعات الجيش الاسرائيلى بـالمعدات والذخيرة والتمـوين الى جـانب اسهامها الكبير فى نمو الصادرات الاسرائيلية ، ففى نهـاية عام ١٩٧٠ كان هناك عدد يتراوح نصف القوى العاملة وثلثها تستمد دخلها مـن المؤسسـة العسكرية . وتسهم هذه الصناعات وفقا لاحد التقارير الاسرائيلية فى تحويل اسرائيل من بلد غير متطور الى دولة صناعية وذلك ان هذه الصناعات ومـا تتطلبه من استخدام لأفضل عناصر الانتاج عموما من مـواد خـام وعمـالة وتكنولوچيا وكثافة فى رأس المال تؤدى الى التقدم بوتيرة سريعـة فى مجـال الصناعات المرتبطة بها ومجال الخدمات الصناعية مما يسهم فى رفع معدلات النمو فى هذه الحلقة المترابطة من الصـناعات ، وهـذا بـالاضافة الى دور الصادرات العسكرية فى تعزيز قدرة الاقتصاد والتقليل من العجـز الدائم فى ميزان المدفوعات .

ثانيا : تعاظم نشاط قطاع البناء خصوصا ذلك المتعلق ببناء التحصينات القومية ، ومن ثم امتصاص قدر كبير من العمالة فى هذا القطاع الذى يؤثـر بشكل ملموس فى تـوازن الاقتصـاد الاسرائيلى حيث تنطلق منه فى الغـالب شرارة النمو أو صدمة الركود الأولى .

ثالثا : اعتماد القطاع الزراعى عموما وزراعة الحمضيات بشكل خـاص بوتيرة متزايدة على اليد العاملة العربية ، ومحاولة تسريب جزء مـن انتـاج هذا القطاع للبلدان العربية المجاورة عن طريق الجسور المفتوحة بين الضفة الغربية والضفة الشرقية .

رابعا : محاولة امتصاص مدخرات جماهير الضفة الغربية وغزة عن طـريق انشاء مصارف عربية اسرائيلية تقوم فى النهـاية بتحـويل هـذه المدخـرات لخدمة اهداف التنمية الاقتصادية داخل اسرائيل .

خامسا : استغلال موارد الطاقة والثروة المعدنية فى شبه جـزيرة سـيناء ، التى اصبحت آبار البترول فيها تسد حوالى ٩٠٪ مـن احتياجـات اسرائيل البترولية مما يخفف العبء على ميزان المدفوعات الاسرائيلى .

لقد اسهمت المعدلات العالية لتـدفق رأس المال والموارد الاضـافية بعـد الاحتلال وخصوصا مياه وأراضى الضفة الغربية والجولان وبترول ومعـادن سيناء الى حفز التطور الاقتصادى فى اسرائيل ورفع معدلات النمو فى الناتج التى بلغت سنة ١٩٧٢ نحو ١٠٪ ومعدلات التنمية الاقتصادية التـى بلغـت نسبتها بالاسعار الحقيقية ما يقرب من ٩٪ قبل حـرب اكتـوبر . فـازدهر الاقتصاد وتقلص العجز فى ميزان المدفوعات لكن ذلك لم يكن يعنى بأى مـن

الاحوال نهاية زمن المشكلات الاساسية بـالنسبة للاقتصـاد الاسرائيلى ، فعلى الرغم من تلك المؤشرات الايجابية استمر العجـز فى ميزان المدفـوعات وبلغت قيمة الدين العام الخارجي سنة ١٩٧٠ نحو ٢٢٧٤ مليون دولار تمثل حوالى ٤١,٢٪ من اجمالى الناتج القومى فى ذلك العام كما بلغـت معـدلات خدمة الدين نحو ٧,٪ من اجمالى الناتج ، وما يقرب من ٢٠,٦٪ من حصـيلة صادرات السلع والخـدمات[٧] وأدت زيادة مخصصـات الانفـاق الحـربى وارتفاعها من حوالى ١٠٪ قبل ١٩٦٧ الى نحو ٢٥٪ بعد ذلك وقبـل حـرب اكتوبر الى ضغط مخصصات الانفاق والتنمية ، وبالرغم مـن وفـرة المياه التى اتاحها احتلال الضفة والجـولان فـان ندرة الايدى العـاملة للقـطاع الزراعى وضيق السوق اصبحت عوامل تعوق التوسع فى القـطاع الزراعى ، وفى مجال الصناعة استمرت معظم الانشطة تعانى من الطاقات العاطلة التى بلغت سنة ١٩٧٠ فى بعض الصناعات حوالى ٤٠٪ ممـا دعا عميد كلية إدارة الاعمال فى الجامعة العبرية الى التصريح لجريدة ها آرتس بـأنه بـالامكان زيادة الطاقة الانتاجية فى العديد من الصناعات بنسـبة تتـراوح بين ٣٥ ـ ٥٠٪ بدون أية توظيفات مالية جديدة . لقـد اصبـح الاقتصـاد الاسرائيلى بتركيبه عاجزا عن تشغيل هيكله الصناعى بالكامل أو طـاقته مـن العمـالة الماهرة هذا الى جانب ضيق القاعدة الاسـتيعابية فى القـطاع الزراعى حيث بلغت الزراعة درجة عالية من الكثافة الرأسمالية الى جانب القيود المفروضة على نموها طبيعيا واقتصاديا .

حرب ١٩٧٣ ـ التكلفة المباشرة :

لم تكن حرب اكتوبر كسابقتها مـن الحـروب مـن منظـور الرؤية الاستراتيچية العسكرية إذ لم تتمكن اسرائيل من تطبيق استراتيچية الحرب الخاطفة ، وعجزت عن ان تلحق بممتلكاتها أراضى محتلة جديدة بما تحـويه من موارد وامكانيات طبيعية واقتصادية ، وانما تميزت هذه الحـرب بـطول فترتها بالمقارنة مع سابقاتها وبالتالى قسوتها بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلى الذى تعجز موارده عن اعباء التعبئة الشاملة الطويلة ، ذلك ان هذه التعبـئة تعنى بالضرورة سحب ما يقرب من ٣٠٪ من قـوة العمـل المدنية الى ميدان المعركة وذلك معناه خسائر غير مباشرة فى قطاع الانتـاج حيث كانت سـاعة القتال الواحدة تكلف الاقتصاد الاسرائيلى ما يزيد عن عشرة مـلايين مـن الدولارات طبقا لتصريحات بنحاس سابير وزير المالية فى ذلك الوقت ـ الذى قدر الخسائر المباشرة لحرب اكتوبر بحوالى ثـلاثة آلاف مليون دولار وذلك بدون الأخذ بالاعتبار الخسائر غير المباشرة والممثلة فى ارتفاع حجم البطالة فى القطاع المدنى وانخفاض الانتاج بكافة اشكاله وتقدر الخسائر الاجمـالية

لحرب اكتوبر بما يعادل مجموع الناتج القومي الاسرائيلي في عام وهو ما يعني ان ميزان الموارد قد تحمل بالكامل اعباء تمويل الاستهلاك الاجمالي وبقية مكونات الطلب الاخرى في ذلك العام .

لقد أدت الحرب الى ارباك الميزانية وتقليص مخصصات الاستثمار والخدمات حيث ارتفعت ارقام النفقات العسكرية بالعملة الاسرائيلية في عام ١٩٧٣ من ٦,٢ مليار ليرة اسرائيلية قبل الحرب الى نحو ١٥ مليار ليرة اسرائيلية أي بنسبة زيادة تصل الى ١٥٠٪ في نفس العام ثم استمرت في التصاعد منذ ذلك التاريخ ولم تقف تأثيرات الحرب الاقتصادية عند هذا الحد فقط بل امتدت الى مستويات الهجرة وتدفق رؤوس الأموال حيث انخفضت اعداد المهاجرين الى اسرائيل من ٥٦ الف شخص عام ١٩٧٢ الى نحو ٣٢ ألفا عام ١٩٧٤ ، كذلك انخفضت رؤوس الأموال الواردة عام ١٩٧٤ بنسبة ٤٥٪ عما كانت عليه قبل حرب اكتوبر مما هدد معدلات التنمية الاقتصادية تلك التي انخفضت هي الاخرى من ٩,٢٪ قبل الحرب الى ٣,٤٪ عام ١٩٧٥ .(٨)

مؤشرات نمو المتغيرات الكلية :

يشهد الاقتصاد الاسرائيلي منذ نهاية حرب اكتوبر ١٩٧٣ وحتى الآن مظاهر ازمة اقتصادية حادة تتداخل فيها عوامل التشغيل الدورية وخصائص التركيب العضوي لهيكل الاقتصاد لتشكل في النهاية نسيجا معقدا تتداخل فيه خصائص الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة التي تجمع ما بين الركود والتضخم في آن واحد .

وإذا كان التضخم هو احد الخصائص الملازمة لنموذج الاستزراع الاقتصادي الاسرائيلي حيث ترتفع نسبة ومعدل نمو النفقات العامة وتدفق الاموال عن معدلات نمو الانتاج المادي ، إلا ان ذلك كان يصاحبه باستمرار توسع في مجالات النشاط الاقتصادي خصوصا عن طريق التوسع الاقليمي بما يضيفه من موارد ومصادر جديدة ، إلا أن التضخم الراهن في اسرائيل قد اصطحب بانخفاض معدلات تدفق رأس المال الاجنبي وتوقف معدل التوسع الاقليمي منذ حرب اكتوبر وانخفاض مستوى ومعدلات الهجرة ، بما يشكل ارضية موضوعية للركود الاقتصادي ، وتدهور مستوى الدخل الحقيقي للسكان الاسرائيليين .

لقد أدت الحرب الى التأثير في الاقتصاد في عدد من المجالات مثل تخصيص الموارد ومستوى الرفاهية الاقتصادية وميزان المدفوعات ، ففي مجال تخصيص الموارد ترتب على الحرب تحول جزء كبير من الأيدي العاملة (٣٠٪) من الانتاج المدني الى ميدان القتال في وقت كانت هناك ضغوط شديدة اصلا على سوق العمل مما زاد من تفاقم المشكلة وادى توحيد

قطاعات الانتاج لخدمة القطاع العسكرى الى انخفاض النمو فى تلك القطاعات ، كما أدى من ناحية اخرى الى اعادة ترتيب جدول الأولويات فى تخصيص الموارد ، بحيث تحتل اعتبارات الامن المكانة الأولى يليها فى ذلك اعتبارات التوازن الخارجي والداخلى ، واخيرا اعتبارات الرفاهية الاقتصادية مما يلقى اجباريا بظلال الركود على الاقتصاد بقطاعاته المختلفة ، وفى هذا المجال فقد ظهرت بشكل حاد مشكلة التوفيق بين محاربة الغلاء ، والخوف من الوقوع فى مصيدة الجمود الاقتصادى كطريق لا مفر منه لاحتواء التضخم والغلاء ، كما أدت متطلبات الامن الى رفع معدلات الضريبة بشكل حاد ، بحيث وصلت الضريبة الحدية الى ٨٧,٣٪ من الراتب منها ٦٥٪ ضريبة دخل ، ٢٠٪ ضريبة دفاع اجبارية ، ٢,٣٪ ضريبة مشتريات ، أما الشركات فتصل الضريبة الحدية فيها الى ٩٤٪ من مجموع ارباحها .

انخفاض الاستثمارات الأجنبية وتباطؤ النمو الاقتصادى :

ذكر التقرير السنوى لمركز الاستثمارات الاسرائيلى ان الاستثمارات بالعملة الصعبة التى وظفها المبادرون من أوربا والولايات المتحدة وامريكا الجنوبية فى عام ١٩٧٤ قد انخفضت بنسبة ٤٨٪ وبلغ حجمها نحو ١١٧,٥ مليون دولار مقابل ٢٤١ مليون دولار عام ١٩٧٣ ، هذا فى الوقت الذى انخفضت فيه استثمارات المبادرين من امريكا وكندا بنسبة ٧٠٪[٩] وهو ما يرجع تأثير عامل الاستقرار السياسى والامنى فى اسرائيل على معدل نمو الاستثمارات والتوظيفات الاجنبية ، بالاضافة الى تأثير عدد من العوامل الداخلية مثل الجماعات الحاكمة وسياساتها ومدى انسجامها مع مصالح رأس المال الدولى بشكل عام ورأس المال الصهيونى بشكل خاص .

وقد عدد راينيوفيش وزير المالية الاسرائيلى السابق دلائل التباطؤ الاقتصادى فى هذه الفترة فذكر منها :

(١) تباطؤ النشاط الصناعى الذى زاد فى عام ١٩٧٤ بنسبة ٤٪ مقابل ٩٪ فى النسوات السابقة .

(٢) انخفاض الاستثمارات فى البناء بنسبة ٢٠٪ من نفس العام عما كانت عليه سنة ١٩٧٢ وانخفاض عدد العاملين فى البناء من ٨٣ ألفا الى ٨٠ الف عامل .

(٣) انخفاض الاستثمار الاجمالى فى الاقتصاد سنة ١٩٧٤ بنسبة ٣,٥٪ تقريبا وذلك فى نفس الوقت الذى بلغت فيه نسبة ارتفاع الاسعار حوالى ٥٦٪ سنة ١٩٧٤ .[١٠]

وايضا فقد انخفض نمو اجمالى الناتج الى ٤,٥٪ مقابل نمو سنوى يصل

الى ١١٪ فى العام السابق ، بينما استمرت زيادة الاستهلاك الخاص والانفاق الحكومى بما فى ذلك مصاريف الدفاع بما يقارب ٤٠٪ وارتفاع الدخل الاجمالى بنسبة ٣٦٪[١١] ، وازاء الوضع الاقتصادى المتفاقم فى النصف الثانى من ١٩٧٤ ومع ازدياد حدة العجز القومى والعجز فى ميزان المدفوعات حيث ارتفع العجز فى ميزان المدفوعات من مليار دولار سنة ١٩٧٢ الى نحو ٣,٥ مليار دولار سنة ١٩٧٤ فى الوقت الذى انخفضت فيه التحويلات الاجنبية (الجباية اليهودية الموحدة وايرادات البوندس وتحويلات الافراد والمؤسسات) الى ما يقرب من ٣٠٪ من العجز فى ميزان المدفوعات بعد ان كانت عام ١٩٧٢ تسهم فى تغطية ما يقرب من ٨٥٪ من مجموع العجز فى ميزان المدفوعات[١٢] كان لابد من اتخاذ عدد من الاجراءات الاقتصادية من جانب الحكومة الاسرائيلية فى ذلك الوقت خصوصا وقد انخفض الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية الى نحو ٨٠٠ مليون دولار فقط وهو مبلغ لا يكفى إلا لتمويل شهرين من الواردات .

لذلك لجأت الحكومة الى اعلان عدد من الاجراءات الاقتصادية فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٤ كان المستهدف منها اصلا هو دفع حركة الصادرات وايجاد مركز تنافسى افضل للسلع الاسرائيلية فى الخارج وزيادة ايرادات الحكومة والايقاف المؤقت لبعض بنود الواردات وخاصة السلع الكمالية ، وكان اهم هذه الاجراءات .[١٣]

(١) تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة ٤٣٪ وهو التخفيض الثامن لها منذ قيام الدولة .

(٢) منع استيراد بعض السلع الكمالية لمدة ستة اشهر .

(٣) رفع التعريفة الجمركية بنسبة ١٥٪ على كافة السلع المستوردة .

(٤) تجميد الاسعار والأجور فى محاولة لاحتواء التضخم المالى .

(٥) زيادة معدلات الضريبة على ارباح الموجودات وعلى مؤسسات التأمين والبنوك التجارية لتمويل نفقات الدفاع المتزايدة .

لقد كانت الفجوة المتزايدة بين الصادرات والواردات ، والفجوة المتزايدة بين الدخل والاستهلاك وتضخم نفقات الامن واعباء الدفاع وارتفاع الديون الخارجية وندرة احتياطى العملات الاجنبية تمثل اهم المظاهر الملموسة للأزمة الاقتصادية فى اعقاب الحرب حيث بلغ العجز الخارجى طبقا لتقدير بنك اسرائيل عن عام ١٩٧٤ مضافا اليه الانخفاض فى احتياطى العملة الصعبة الى نحو ١٨ مليار دولار مقابل نصف مليار سنة ١٩٧٣ ، ١٥٨ مليون فقط سنة ١٩٧٢[١٤] ، كما ازدادت قيمة الديون قصيرة الأجل وبلغت سنة ١٩٧٤ نحو ثلاثة اضعاف ما كانت عليه سنة ١٩٧٣ ممثلة حوالى ٩٪ من مجموع الدين وحوالى ٥٨٪ من حجم المدفوعات [١٥] ويضاف الى هذه

المظاهر التضخم والارتفاع الحاد فى الاسعار وبوادر البطالة فى بعض القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها قطاع البناء ، والتى يمكن ان تنتشر بدورها الى عديد من القطاعات الاخرى .

وفى مواجهة هذه المشكلات لجأت السلطات الاسرائيلية الى العديد من التدابير فى اطار سياسة اقتصادية جديدة ابرز عناصرها الاصلاح الضريبى وفرض ضريبة قيمة اضافية على الشركات بصورة خاصة ومحاولة سد العجز فى الميزانية العامة ثم تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية عن طريق التخفيض الشديد لمرة واحدة مثلما حدث فى نوفمبر ١٩٧٤ أو عن طريق التخفيض الدورى أو التخفيض الزاحف لليرة كما حدث بعد ذلك فى ظل حكومة المعراخ ، فقد اظهرت تجربة نوفمبر ١٩٧٤ حيث تم تخفيض قيمة الصرف لليرة مرة واحدة ولفترة طويلة . ان صدمة هذا التخفيض تنطوى فى الحقيقة على عوامل مضادة تلغى جزءا كبيرا من التأثير المطلوب ، ومن هنا كانت اهداف التخفيض الزاحف لليرة (التخفيض الدورى بنسبة ٢٪ كل شهر على الاكثر) تتجه الى تحسين ميزان المدفوعات وزيادة الصادرات وكبح ارتفاع الاسعار ، غير ان توقع المزيد من التخفيض ظل على كل حال ينتج آثاره المضادة بما يفاقم العجز فى الميزان التجارى ، اذ ان التجار يتهافتون على شراء البضائع من الخارج ـ ومن وجهة اخرى يؤجل التجار الدفع والطلبات الى « ما بعد التخفيض القادم لليرة »(١٦) ، مما أدى الى الدخول فى حلقات متصاعدة من الانهيار النقدى خصوصا مع حمى تدفق الاموال من الخارج بعد ذلك والسماح بحيازة النقد الأجنبى وتداوله وتعويم الليرة الاسرائيلية مما ضاعف من حجم المعروض النقدى مع عدم نمو الناتج العينى وبالتالى جموح تضخمى هائل وارتفاع فى الأسعار لا يتوقف عند حد وفى النهاية أزمة تغذيها باستمرار عوامل الاعتماد على الخارج والخلل الهيكلى فى البنية الاقتصادية فى اسرائيل .

تطور الناتج ومكونات الطلب :

تطور اجمالى الناتج المحلى الاسرائيلى بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٠ من ٢٣٣١٧ مليون ليرة اسرائيلى الى ٢٦٨٢٢ مليون ليرة سنة ١٩٧٥ بزيادة تصل الى حوالى ٣٥٠٠ مليون ليرة اسرائيلية طيلة الفترة من ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥ وقد حققت زيادة الناتج الاجمالى اقل قيمة لها عام ١٩٧٥ حيث زاد الناتج عن العام السابق ١٩٧٤ بنحو ٢٣٦ مليون ليرة فقط مقابل ١٦٩٥ مليون ليرة زيادة فى عام ١٩٧٤ عن عام ١٩٧٣ مما يعكس تراخى معدل النمو فى الاقتصاد بشكل عام فقد نما الناتج القومى خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٧٣ بمعدل ٧,٥٪ وازدادت الاستثمارات بنسبة ٢٠٪ اما

بعد الحرب مباشرة فقد هبط الناتج القومي بمقدار ١,٢ مليار ليرة عما كان مستهدفا وكانت الاستثمارات الاضافية اقل بنحو ١,٩ مليار ليرة عما خطط لها ، بينما هبطت الصادرات بنحو ٧٥٠ مليون عما كان يجب ان تصل اليه ، ولم تتعد نسبة الزيادة في الناتج ٢ ـ ٣٪[١٧] وفي نفس الوقت فقد انخفض اجمالي المدخرات المحلية من ١٤٪ من الناتج القومي الاجمالي سنة ١٩٦٠ الى (٦٪) سنة ١٩٧٦[١٨] ـ كما تقلصت معظم الاستثمارات الاجمالية سنة ١٩٧٦ بنسبة ١٤ ـ ١٥٪ وانخفضت الموارد المخصصة للاستثمارات ١٦ ـ ١٩٪ وانخفض الانفاق على الاستهلاك العام (الحكومة والمؤسسات العامة والمجالس المحلية) بنسبة ٨٪ وطبقا لتقرير بنك اسرائيل[١٩] فان هذه المؤشرات لم تفلح في مقاومة التضخم وارتفاع الاسعار حيث بلغ جدول الأسعار الذروة ووصلت الزيادة الى ٣٨٪ وبالمقابل فقد انخفض العجز الجاري في ميزان المدفوعات بما مقداره ٨٠٠ مليون دولار إذ انخفض هذا العجز من ٤,١ مليار دولار عام ١٩٧٥ الى ٣,٣ مليار دولار عام ١٩٧٦ مع ان خفض الواردات الامنية بـ ٢٤٠ مليون دولار تشكل ثلث الانخفاض في العجز .[٢٠]

لقد اوردت دافار عن تقرير بنك اسرائيل ان الناتج القومي الاجمالي قد ازداد بنسبة بسيطة جدا تعادل ١٪ بالاسعار الثابتة بينما لم ترتفع ساعات العمل للمستخدمين إلا بنسبة تتراوح بين ٢ ـ ٣٪ وظل مجموع الموارد على ما هو عليه خلال العامين ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ وبالرغم من زيادة الصادرات من السلع والخدمات في عام ١٩٧٦ بنسبة ١٤٪ عن العام السابق وانخفاض الواردات في نفس العام بنسبة تتراوح بين ٣ ـ ٤٪ فقد ارتفع الاستهلاك الخاص للفرد بنسبة ٢ ـ ٣٪ .

ان استمرار انخفاض معدلات نمو الناتج من ١٠٪ سنة ١٩٧٢ الى ٦٪ في عامي ٧٣ ، ٧٤ ثم ٢ ـ ٣٪ عام ١٩٧٥ ، ووصول معدل النمو الى ادنى حد له سنة ١٩٧٦ (١٪) يعني في الحقيقة استمرار تدهور نصيب الفرد من الناتج القومي وتدهور معدلات النمو الصافي التي تصل نسبتها الى (ـ ٢٪) سنة ١٩٧٦ بافتراض ان معدل النمو السكاني يصل الى ٣٪ سنويا .

فمن اجل تحقيق خفض في العجز في ميزان المدفوعات وكبح جماح التضخم لجأت الحكومة الى تخفيض العملة وتخفيض الاستثمارات وتقليص الواردات وتخفيض الاستهلاك الأمني والعام والخاص ، لكن النجاح في تحقيق هذه الاهداف كان شديد التواضع لا يوازي بكل المقاييس النتائج التي ترتبت على هذه السياسة من ركود وتفاقم الاسعار وتدهور مستوى الدخل الحقيقي للفرد .

وقد اوضح تقرير لبنك اسرائيل ان جزءا كبيرا من الاهداف المرحلية لم يتحقق فالاستهلاك الفردى لم يجمد طبقا لاهداف الحكومة وانما ازداد بنسبة ٤٪ أى نحو ثلاثة اضعاف نسبة زيادة الناتج كما ان الاستهلاك المدنى العام هو الآخر قد ازداد بمقدار اكثر من خمسة اضعاف معدل زيادة الناتج ١,٥٪ واكد تقرير البنك فى النهاية ان هذه المعطيات هى التعبير الاحصائى عن فشل سياسة الدخول وتشجيع التوفير ، وعدم نجاح الحكومة فى كبح الميزانيات العامة .

وعلى الرغم من سياسة ضغط الانفاق فقد زاد العجز فى الميزانية الاسرائيلية من ١,٥ مليار ليرة عام ١٩٧٥ الى ٧ مليار سنة ١٩٧٦ ووصل الى ١٧ مليار ليرة فى ميزانية المعراخ التى سقط أثناءها سنة ١٩٧٧ ، وانخفض فى ميزانية الليكود لعام ٧٧ /١٩٧٨ الى ٤ مليار ليرة على أساس تجميد حجم الاستهلاك المدنى وتخفيض الاستهلاك الأمنى بنسبة ٦٪وتخفيض يصل من ٦ الى ٢٠٪فى مجموع الاستثمارات ، الى جانب تشجيع للصادرات يصل الى ١٩٪[٢١] . وترتكز سياسات الليكود تلك على مفاهيم لليبرالية الاقتصادية وتأكيد مصالح الجماعات الصهيونية ذات الارتباطات الدولية والقطاع الخاص فى اسرائيل ، وقد ساعدت هذه الفلسفة اتجاه حكومة الليكود الى تخفيض العجز فى الميزانية عن طريق خفض الانفاق العام والحد من دور الدولة ومهامها الاقتصادية ، والاعتماد على أدوات السياسة النقدية والضريبية والاعانات بما يعطى دورا أوسع للقطاع الخاص وأصحاب رؤوس الأموال ، وبما يدعم أيضا وبشكل أساسى قطاع الصناعات التصديرية الذى يأمل تحالف الليكود منه أن يقوم بدور حيوى فى زيادة حصيلة الصادرات وتخفيف العجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات .

ومن الجدير بالذكر ان افتراضات وغايات الليكود الاقتصادية قد أقيمت على أساس فرض جوهرى وهو استمرار الهدوء العسكرى بما يمكن من خفض النفقات الأمنية واعادة التوازن الى الاقتصاد ورفع معدل النمو فيه ، وبالتالى فان حدوث توتر عسكرى واسع من شأنه أن يقلب كل مخططات الليكود رأسا على عقب ، وسوف نناقش فيما بعد سياسات الليكود الاقتصادية على أن مايهمنا هنا هو أن نشير الى فشل غايات السياسة الاقتصادية لحكومة الليكود حيث قفز التضخم الى حوالى ٢٥٪سنة ١٩٧٧ وقدرت نسبة التضخم المتوقعة فى عام ١٩٧٩ بنحو ٣٧٪لكنها طبقا لتقديرات الخبراء ستتراوح بين ٤٤ ــ ٤٥٪وهو مايسقط امكانيات حصار وكبح التضخم بفضل سياسات الليكود المالية ، ثم أثبتت الوقائع بعد ذلك ان نسبة التضخم قد فاقت الـ ٥٠٪وانها يمكن أن تصل الى ١٠٠٪فى نهاية عام

١٩٧٩ بما يساعد على احتدام التناقضات الاجتماعية فى اسرائيل حيث يؤدى التضخم أكثر الى تآكل دخول الفقراء وتدهور أحوالهم بسرعة الى جانب أصحاب الرواتب والاجور المتكتلين للمطالبة برفع الأجور .

لقد انهارت معظم تطلعات وزير المالية فى مجال كبح جماح الاستهلاك الفردى والاستهلاك العام ، فبدلا من ذلك زاد الاستهلاك العام سنة ١٩٧٨ بنسبة ١٤٪ ــ والاستهلاك الفردى بنسبة ٤٪ ، كذلك لم يتحسن العجز كثيرا فى ميزان المدفوعات وفى نفس الوقت فقد حدث تدفق مالى كبير دون سيطرة على العملة الصعبة أدى الى زيادة الضغوط التضخمية ، ووصل معدل الارتفاع فى الأسعار فى أوائل سنة ١٩٧٨ الى نحو ٥١٪ وفى فترة أخرى لم يرتفع جدول الأسعار للمستهلك بهذه السرعة وبلغت نسبة زيادة الأسعار فى نهاية العام ١٩٧٨ الى حوالى ٤٨٪[٢٢] وأشارت يديعوت احرونوت الى أن التحول الاقتصادي قد أثر مباشرة بنسبة ١٠٪فى ارتفاع الأسعار وهى نسبة تجاوزت كل توقعات مخططى الانقلاب الاقتصادى .

وقد وصفت عل هامشمار هذه النتائج بـانها استمرار مباشر للتحول الاقتصادى الذى استند على تغييرات متطرفة متهورة لتحقيق النظرية الليبرالية الفوضوية وتغيير توزيع الدخل القومى لصالح العمل الخاص وأصحاب الثروات ومن المفهوم ان الاستمرار فى سياسات الليبرالية الاقتصادية من شأنه أن يضاعف من هذه ـ الآثار بحيث يتحمل المستهلك الفقير وأصحاب الدخول الثابتة دائما بعبء تخفيض العملة والغاء الاعانات والارتفاع العالمى فى الأسعار خصوصا مع ارتفاع نسبة الواردات الوسيطة فى الاقتصاد الأسرائيلى ، وهكذا تنجح حكومة الليكود فى خفض الاستهلاك الخاص عن طريق الحد من الأستهلاك الضرورى أو استهلاك الفقراء .

لقد انخفضت الاستثمارات فى العام السابق ١٩٧٨ بما يعادل ١٧٪ وتوقف نمو الناتج القومى طبقا لرأى أساف رازين أستاذ الاقتصاد فى جامعة تل أبيب[٢٣] وذلك من أجل تغطية الزيادة فى تسديد الديون الناجمة عن « الانقلاب الاقتصادى » ذلك ان مدفوعات الدين العام قد زادت فى الميزانية الاسرائيلية لعام ٧٨ /١٩٧٩ الى نحو ٣٢,٩٪من اجمالى الميزانية مقابل ٢٤,٦٪ فى ميزانية ٧٦ /١٩٧٧ ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة الى نحو ٥٠٪بعد عامين . [٢٤]

وهكذا تمضى السياسة الليبرالية وهى تحاول أساسا علاج العجز الخارجى أولا ــ والداخلى ثانيا الى تخفيض الاستثمارات والاستهلاك العام بينما لم يترتب عليها سوى مزيد من الالتزامات الخارجية ومزيد من ارتفاع الأسعار ومزيد من تفاقم الأزمة الاقتصادية التى تهدد الائتلاف الوزارى الحاكم بالسقوط نتيجة لتلك الاخفاقات الاقتصادية .

نفقات الأمن واعباء الدفاع :

تمثل نفقات الأمن واعباء الدفاع أحد الأرقام الضخمة بالنسبة للميزانية الاسرائيلية كما انها تسبق من حيث الأولوية كافة النفقات الأخرى حيث يتعلق الأمر أساسا بمسألة الحياة أو الموت ، ونتيجة لطبيعة التكوين الاسرائيلي والتناقض بين فكرة الصهيونية وفكرة القومية العربية ، فقد استمرت الصراعات العسكرية بين اسرائيل والدول العربية المجاورة تغذى باستمرار الطابع العسكرى للدولة ، حتى توصل معظم الدارسين للاقتصاد الاسرائيلى الى استنتاج أن احدى الخصائص الأساسية لاقتصاد الدولة الاسرائيلية هى أنه « اقتصاد حرب » بالدرجة الأولى .

ومعنى ان تكون الخاصية الأساسية لاقتصاد اسرائيل هى أنه « اقتصاد حرب » ضرورة وجود علاقات وارتباطات قوية بين القطاع الحربى ومختلف القطاعات المدنية الخدمية والانتاجية ، بما يسمح بمرونة فائقة لانتقال عناصر الأنتاج بين القطاعات المختلفة لخدمة القطاع الحربى أساسا ، وتساعد الخصائص الفنية لهيكل الصناعة الاسرائيلية وتفوقها التكنيكي واتساع قاعدة الصناعات العلمية التى تصل الى نحو ١٠٪من الصناعة فى اسرائيل على احداث التفاعل المطلوب بين القطاعات المختلفة وقطاع الانتاج الحربى .

نفقات الأمن :

بلغت تكاليف الدفاع فى اسرائيل سنة ١٩٦٨ نحو ٢٥٠٠ مليون ليرة اسرائيلية تمثل حوالى ١٨٪من الناتج القومى الاسرائيلي وتعادل هذه النسبة ماكانت عليه فى العام السابق ١٩٦٧ ، لكنه نتيجة لاستمرار الاشتباكات وحرب الاستنزاف وهجمات الفدائيين فقد ارتفعت النفقات الأمنية فى اسرائيل الى أقصى قيمة لها قبل حرب ١٩٧٣ حينما بلغت حوالى ٩٨٠٠ مليون ليرة اسرائيلية سنة ١٩٧٠ بنسبة تصل الى ٢٥٪من اجمالى الناتج القومى ، وحيث ان طاقة الاستهلاك فى اسرائيل تبتلع ما يقرب من ٩٠٪ من اجمالى الناتج القومى ، بينما يتطلب تجديد الاقتصاد سنويا تكوينا رأسماليا اجماليا تصل نسبته الى ٢٥٪من اجمالى الناتج فان معنى ذلك وبدون ان نأخذ فى الاعتبار العجز المتراكم على المستوى القومى ان احتياجات اسرائيل للبقاء على نفس المستوى دون تطويره تصل الى نحو ١٤٠٪من اجمالى الناتج القومى أى ان هناك فجوة تصل الى ٤٠٪من اجمالى الناتج القومى تتسبب النفقات العسكرية فى تضخمها باستمرار وتشكل نحو ٢٥٪منها .

وقد تطورت أرقام النفقات العسكرية لتقفز قفزة هائلة بعد ذلك أثر حرب اكتوبر ١٩٧٣ حيث بلغت حوالى ١٥ مليار ليرة اسرائيلية واستمرت فى

تزايدها حتى بلغت عام ١٩٧٧ نحو ٣٤,٥ مليار ل . إ . أى أن الزيادة خلال الأربع سنوات التالية لعام ١٩٧٣ قد وصلت الى ١٣٠٪تقريبا ، بينما يمثل الرقم الاجمالى للانفاق العسكرى فى ميزانية عام ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ زيادة قدرها ٣٦٪عن مخصصات الانفاق العسكرى فى العام السابق بالرغم من وعود حكومة بيجين بتخفيض الانفاق العسكرى .

وتنقسم ميزانية الانفاق العسكرى الى قسمين : احداهما محلى بالليرة الاسرائيلية والآخر بالعملة الأجنبية وتساهم الولايات المتحدة والعائدات الخارجية الأخرى فى تغطيته تقريبا ، وقد بلغت ميزانية الدفاع الاجمالية سنة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ حوالى ٥٤,٥ مليار ليرة اسرائيلية منها ٢٩,٨مليار بالعملة المحلية بالاضافة الى ٢٤,٧ مليار بالعملات الأجنبية (٢٥) ولاتتحمل ميزانية اسرائيل وفقا لتقديرات الخبراء الأمريكيين سوى بما يوازى ١٦,٥٪فقط من الناتج القومى للانفاق الحربى بالعملة المحلية كما يرى ميلتون فريدمان أستاذ مذهب الحرية الاقتصادية الأمريكى الشهير ، أما النسبة الباقية فتتولى الولايات المتحدة أساسا تغطيتها عن طريق المعونات والمساعدات العسكرية ، فقد مولت الولايات المتحدة الانفاق العسكرى الاسرائيلى سنة ١٩٧٧ بنحو ١,٨ بليون دولار فى شكل هبات وقروض ميسرة بفوائد رمزية ومساعدات منها نصف بليون دولار فى صورة هبات ، ونصف بليون أخرى فى صورة قرض لعشر سنوات بدون فوائد بالاضافة الى ٨٠٠ مليون دولار قروض طويلة الأجل بفوائد رمزية ومساعدات (٢٧) ، وتتسبب هذه النفقات الأمنية المتزايدة فى تفاقم العجز القومى وزيادة حدة التضخم وارباك ميزانيات التنمية والانعاش الأجتماعى على حد سواء .

ويرى عديد من الاسرائيليين طبقا لوجهات نظر الأستاذ سيفر فى أبحاثه عن امكانيات اقتصاديات المنطقة فى ظل علاقات سلام مع اسرائيل والتى بدأها سنة ١٩٦٥ بتكليف من جولدا مائير بأن ميزانيات الدفاع هى المشكلة الاقتصادية الرئيسية لدول المنطقة وأنه اذا أمكن خفض النفقات الأمنية لكل من مصر واسرائيل الى الثلث فقط سيصبح ممكنا زيادة التوظيفات فى البنية الاقتصادية فى كلتا الدولتين بنسبة ٥٠٪ومضاعفة ميزانية الانعاش الاجتماعى دفعة واحدة .(٢٨) .

لكن البعض الآخر يقول بأنه اذا كانت التسوية ستتضمن تنازلات اقليمية فان الانفاق العسكرى ربما يزداد اذ يتعين اذ ذاك بالنسبة لاسرائيل الدفاع عن الدولة ضمن رقعة أصغر وفى حدود أقصر مما يتطلب قدرة من التفوق العسكرى ومستوى من الديناميكية العسكرية أكثر نشاطا وفعالية (٢٩) .

لكن يمكن القول على أى حال بأن البعد القومى فى الصراع حتى فى حالة حدوث تسوية يشترط أن تكون شاملة سوف يفرض ضرورة استمرار شكل

من أشكال سباق التسلح بالمنطقة الأمر الذي يعنى استمرار ارتفاع أعباء الأمن والتكاليف العسكرية ، الا حينما يتعلق بتكاليف الحرب المباشرة تلك التى تجاوزت فى حرب ١٩٧٣ اجمالى الناتج القومى الاسرائيلى فى سنة كاملة ، ومعنى ذلك ان النفقات الأمنية فى اسرائيل لايتوقع لها حتى مع تسوية شاملة ان تنخفض مثلا الى ٥ ـ ٦٪ من الناتج القومى لعديد من الاعتبارات أهمها الاعتبارات القومية وسباق التسلح العالمى الذى يلقى بظلاله على منطقة الشرق الأوسط .

وبالرغم من اعلان ليكود عن تخفيض العجز فى الميزانية وفقا لفرض أساسى هو تخفيض النفقات الأمنية فان الذى حدث فى الواقع هو تضخم العجز وتجاوز الحدود المسموح بها فى كل ميزانيات ليكود حتى الآن ، ويضاف الى ذلك فى السنوات الثلاث القادمة اعباء وتكاليف اعادة توزيع قوات الجيش الأسرائيلى فى جنوب النقب فى مواجهة الخطوط المصرية واقامة قاعدتين جويتين متقدمتين هناك هذه التكاليف التى تصل الى نحو ٣ مليار دولار تبرعت أمريكا منها بنحو ٨٠٠ مليون دولار كمعونة ، والباقى وقدره ٢,٢ مليار دولار حولت الى قرض بفائدة سنوية تبلغ ٩٪ ومن المتوقع زيادة هذه التكاليف طبقا لزيادة الأسعار العالية الأمر الذى يمكن ان يقفز بها من ٣ مليار دولار الى نحو ١٠ مليار دولار وهو مايشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد الاسرائيلى فى هذه المرحلة من وجهة النظر الاقتصادية ، الى جانب ماسوف تولده هذه النفقات من ضغوط تضخمية وزيادة فى الطلب المحلى بما يهدد برامج الحكومة لمكافحة التضخم .

العمالة والأجور :

وفى مجال العمالة فقد سجلت طاقة العمل المدنية فى اسرائيل وفى نهاية سنة ١٩٧٦ زيادة قدرها ٥٧ الف عامل ، حيث بلغ حجمها ١,١٨٩,٠٠٠ مليون عامل ، وعلى حين لم تحدث أية زيادة فى العمالة الصناعية فان العمالة فى الزراعة قد زادت بنحو ١٣٠٠ عامل وانخفض عدد العاملين فى البناء بنحو ٤٥٠٠ عامل وفى الخدمات التجارية بـ ٤٤٠٠ عامل ، بينما اضيف الى الخدمات العامة حوالى ٢٠,٠٠٠ ألف عامل[٣٠] ، وقد أكد محافظ بنك اسرائيل ان الطاقة البشرية فى قطاعات الخدمات العامة قد سجلت زيادة قدرها ٤٠ الف شخص خلال السنوات ٧٣ ـ ١٩٧٦ أى بنسبة ١٢٠٪ من الزيادة فى الطاقة البشرية فى الاقتصاد وهذا يعنى ان الخدمات قد استوعبت عمالا تركوا فروعا أخرى كالبناء ، بينما لم يزد عدد العاملين فى الصناعة أبدا خلال الفترة [٣١] بل انخفض العاملون فيها سنة ١٩٧٦ بنحو ٦٠٠ شخص عما كان عليه التعداد سنة ١٩٧٥ حيث بلغت القوة العاملة الصناعية سنة ١٩٧٦ حوالى ٢٧٣,٨٠٠ ألف عامل مقابل

٢٧٤,٤٠٠ ألف عامل سنة ١٩٧٥ (٣٢) وتبلغ القوة العاملة فى الصناعة نحو ٣٠٪من القوة العاملة يسهمون فى تحقيق نحو ٤٣٪من اجمالى الناتج القومى بينما تستوعب الزراعة ما يقرب من ٧ ـ ٨٪ من القوى العاملة وتنتج حوالى ٨٪ من الناتج القومى الاجمالى فى حين تنتج الخدمات حوالى ٤٩٪من الناتج عام ١٩٧٦ بينما تمتص مايقرب من ٤٤,٥٪من مجموع القوة العاملة فى الاقتصاد القومى .

ومن الطبيعى ان يؤدى انخفاض معدلات نمو الاستثمارات والتباطؤ فى النشاط الاقتصادى الى التأثير فى سوق العمل باتجاه زيادة البطالة والاستخدام الجزئى للعمل ، وقد أعلن قسم الأبحاث فى مصرف اسرائيل ان التباطؤ فى النشاط الاقتصادى يؤثر باتجاه تزايد البطالة التى تبلغ نسبتها حوالى ٣,٥٪من الطاقة البشرية المدنية ، ويشير البنك أيضا الى اتساع ظاهرة الاستخدام الجزئى فى الاقتصاد الاسرائيلى .

وتشير معطيات قسم الأبحاث فى بنك اسرائيل الى ارتفاع المعدل اليومى للعاطلين بمقدار ٨٪خلال الربع الثانى من عام ١٩٧٥ بعد أن بلغت الزيادة حوالى ١١٪خلال الربع الأول ، كما يؤكد أيضا ان تخفيض استيراد المعدات والمواد الخام بمبلغ نصف مليار دولار سوف يؤدى الى بطالة تتراوح بين ٦٠ ـ ٧٠ الف شخص . (٣٣)

وقد أخذت مؤشرات البطالة فى الأرتفاع منذ ذلك ففى نهاية عام ١٩٧٦ ازداد عدد العاطلين الى ٥٠ الفا وعلى أثر ذلك حذر ابراهام طال فى هاآرتس من حدوث بطالة فعلية نتيجة الانكماش الاقتصادى وارتفعت مؤشرات البطالة الى نحو ٤٪من قوة العمل المدنية فى الربع الثالث من عام ١٩٧٧ هذا دون أن نأخذ فى الاعتبار تعداد العمالة التى يتم تسريحها من بعض القطاعات الصناعية أو بعض الأنشطة والفروع الأخرى الى مجالات توظف مختلفة أو اعداد العمالة التى تتجه الى التوظف فى القطاعات الخدمية ، وتؤدى الى تفاقم مشكلات البطالة الاحتكاكية والبطالة المقنعة ، حيث يتزايد باستمرار ضغط العمالة على القطاعات الخدمية نتيجة عجز القطاعات السلعية عن استيعابها .

وتؤدى سياسات الأسعار والأجور الى تفاقم نزاعات العمل والاضرابات التى تشمل معظم العاملين فى قطاعات الاقتصاد الاسرائيلى سواء الصناعية او الخدمية بل وتمتد هذه النزاعات الى مجالات حيوية مثل البوليس والنقل الجوى والبحرى وغيرها ، كما أن هذه النزاعات تضم جنبا الى جنب جماهير العاملين مع الأكاديميين والعلميين ذوى المراتب العليا والتخصصات الرفيعة ، ولا تنتهى هذه النزاعات عادة الا بتحقيق كل او

جزء هام من مطالب العاملين والتى تتثمل اساسا فى زيادة الأجور وتحسين علاقات العمل .

ولا شك ان هناك علاقة قوية مؤكدة بين ازدياد معدلات نزاعات العمل والاضطرابات وبين زيادة الأجور عن المخصصات المتوقعة فى الميزانية بما يقوض من إمكانية تحقيق اهداف خفض وتجميد الأستهلاك الخاص ، كما يؤدى ايضا الى ارتفاع مؤشرات الأستيراد وتفاقم العجز الداخلى والخارجى واستمرار التضخم . .

وقد بلغت الأجور بالنسبة لكل ساعة عمل على المستوى القومى سنة ١٩٧٥ نحو ٣٨,٤٠٠ مليون ليرة إسرائيلية مقابل ١٤,٤٠٠ مليون ليرة سنة ١٩٧٢ [٣٤] ، وبينما كان متوسط اجر العامل اليومى فى إسرائيل سنة ١٩٧٣ نحو ٤٨ ليرة إسرائيلية فقد انخفضت الأجور الحقيقية سنة ١٩٧٥ بنسبة ١٠٪ تقريبا نتيجة للسياسة الأقتصادية واجراءات تخفيض الليرة ورفع الاسعار والغاء الدعم .

وفى نهاية عام ١٩٧٧ بلغ الأجر السنوى للعاملين حوالى ٥٥ مليار ليرة اسرائيلية ومعدل الأجر الاجمالى للأجير ما يقرب من ٤٠٠٠ ليرة ، بينما ان اجمالى الأجر الصافى للعاملين يبلغ نحو ٣٠ مليار ليرة من الدخل القومى البالغ ١٣٥ مليار ليرة بالأسعار الجارية ، ويبلغ نصيب الأجور حوالى ٣٦٪ من الاستهلاك الخاص الذى وصل حجمه فى نهاية ١٩٧٧ الى نحو ٨٥ مليار ليرة إسرائيلية ، على حين ٦٤٪ من الأستهلاك الخاص ــ يتحدد بواسطة دخول لا علاقة لها بالأجر الثابت او دخل العمل . [٣٥] .

ويتراوح الأجر الشهرى للأجير بين ٢٦٠٠ ليرة بالنسبة لعمال الزراعة والخدمات الشخصية ، ٧٩٠٠ ليرة شهريا بالنسبة لعمال الكهرباء والمياه ، وقد توصل اتحاد العمال الأسرائيلى ــ الهستدروت ــ الى توقيع اتفاق شامل مع اصحاب العمل بشأن تجديد عقود الأجور لمدة سنتين على ان تكون العلاوة الشاملة حتى ١٢,٥٪ وان يكون الحد الأدنى للأجر اليومى ٩٥ ليرة عن كل يوم عمل كامل مقابل ٥٨ ليرة عام ١٩٧٣ ، ويشمل هذا الأتفاق حوالى ٧٠٠٠ عامل من مجموع القوة العاملة الأسرائيلية البالغة نحو مليون ومائتى الف عامل [٣٦]وتؤدى الزيادة فى الأسعار الى زيادة مستمرة فى الأجور حيث ترتفع المطالبة بزيادة الأجور لمواجهة ارتفاع الأسعار الذى يقفز معدله من ١٣٪ عام ١٩٧٢ الى ٣٩٪ عام ١٩٧٥ ثم الى أكثر من ٤٨٪ عام ١٩٧٨ .

هذا بالأضافة الى ان تأثير وتخفيض والغاء الدعم الذى سيؤدى ايضا الى ارتفاع اسعار منتجات اساسية بنسبة تتراوح بين ٨٠ ــ ١٠٠٪ فى السنة ، كما يزيد من حدة ارتفاع الأسعار بالأضافة الى ذلك التحلل من

وسائل الأشراف على الأسعار [٣٧] بما يترك الأسعار تواصل ارتفاعها دون كابح فبينما لم يتجاوز ارتفاع الأسعار خلال الستينات عن ٥ ــ ٨٪ فقد قفز حتى بلغ أكثر من ٥٠٪ ومن المتوقع أن يصل الى ١٠٠٪ بنهاية عام ١٩٧٩ ، وهو ما سوف يؤدى وبالضرورة الى تعميق التناقض المؤسسى بين الحكومة واتحاد العمال الذى تسيطر عليه المعارضة السياسية ، ويدفع الى زيادة الضغوط من اجل زيادة مخصصات الأجور وزيادة العلاوات واعانات غلاء المعيشة بما يخلق ضغوطا تضخمية ويزيد من حدة التناقض بين سياسات مكافحة العجز وسياسة مكافحة الغلاء .

ومن الملاحظ ان هناك تفاوتا شديدا فى الأجور فى إسرائيل تصل نسبته الى ما يقرب من ١ : ٤٠ كما أن هناك تمايزا واضحا فى توزيع الدخل القومى لمصلحة ابناء الطوائف الغربية إذ يتمتع الخمس الأعلى بنحو ٤٤٪ من الدخل القومى واكثريتهم من اصل اوربى وامريكى ، بينما يحصل الخمس الأخير على نحو ٦٪ من الدخل القومى ، ويشكل اليهود الشرقيون حوالى ٩٠٪ من تعداد هذه الشريحة .

وعلى مدار العقد الأخير فقد إزدادت الفجوة بين هاتين الشريحتين بنحو ٢٥٪ وذلك بحسب نسبة دخل كل مهما من الدخل القومى العام [٣٨] .

إذن فهيكل العمالة وتوزيع الدخل يتميز بالتناقض الصارخ بين القمة والقاعدة هذا التناقض الذى يشير لا الى مضمون اقتصادى فقط ولكن الى مضمون عنصرى ايضا بالتمييز لصالح البيض والغربيين بشكل عام وضد الملونين وأبناء الطوائف الشرقية .

ويعانى الأقتصاد الأسرائيلى فى الآونة الأخيرة من مشكلة افرزها تركيب هيكل العمالة الأسرائيلى والذى يتميز بوفرة العلميين والتكنيكيين واصحاب المهارات النادرة والعمالة الماهرة ، وهى مشكلة ندرة الأيدى العاملة غير الماهرة او نصف المدربة ويشير تقرير للبنك الدولى ان الأقتصاد الاسرائيلى يعانى من نقص فى القوة العاملة خصوصا فى قطاعى الصناعة والتشييد [٣٩] ، وتتجه إسرائيل الى تعويض هذه الندرة عن طريق أمتصاص قوة العمل المتوفرة فى الضفة الغربية وقطاع غزة حيث يصل عدد العاملين من الضفة الغربية وغزة فى إسرائيل حوالى ١٢٠ الف عامل اصبحوا يشكلون قوة اساسية فى الأقتصاد الأسرائيلى وطبقا لأرقام المكتب المركزى للأحصاء فى القدس فان العمال العرب من المناطق يشكلون حوالى ٥٪ من مجموع القوة العاملة فى اسرائيل الا انهم يشكلون نحو ثلث المستخدمين من قطاع غزة والضفة الغربية ، يشتغل ٤٠٪ منهم فى قطاع البناء بينما يعمل حوالى ٢٥٪ فى قطاع الصناعة ، ٢٠٪ فى الخدمات ، ١٥٪ فى الزراعة ويحصل العمال العرب على اجور منخفضة بشكل كبير بالمقارنة مع الأجور فى

الأعمال المماثلة للعمال الاسرائيليين ويصل الأختلاف فى معدلات الأجـور فى المناطق حوالى ٣٠ ـ ٤٠٪ ، اما بـالنسبة للعمـال العـرب القـاطنين فى إسرائيل فيصل الأختلاف فى معدلات الأجور الى ٢٥٪ بينهـم وبين العمـال الأسرائيلين .

ويتركز نصف عمال المناطق فى الأعمال بمنطقة تل ابيب وضواحيها ، وقد اصبحوا متمركزين فى قطاعات دنيا من الانتاج مثل البناء وقطف الحمضيات وتعليب المنتجات الزراعية كذلك فى قطاع الخدمات (تنظيف الشوارع ، جمع النفايات ، المطاعم ... الخ) تلك الأعمـال التـى يرفض العمـال اليهـود الأشتغال بها لأنها متدنية الأجور وبعضـها غير قـابل للتنظيم مثـل عمـال المطاعم ولأنها تتطلب ساعات عمل طويلة وقذرة .

ومن الجدير بالذكر هنا أن اتحاد العمال الأسرائيلي الذى يضم فى صفوفه نحو ٩٠٪ من أجمالي المأجورين فى الأقتصـاد الأسرائيلى فى اطـار اربعين نقابة اقليمية ويعمل لحسابه نحو ٣٠٪ منها ويتحكم فى ٢٥٪ من الانتاج ، قد سمح سنة ١٩٥٩ للعمال العرب بـالمشاركة فيه على صـورة عضـوية كاملة حيث وصلت نسبة هؤلاء الى ٣١٪ من اعضـاء الهسـتدروت عام ١٩٦٥ ، لكنه بالرغم من انتساب العمال العرب الى الهستدروت فان معدلات الأجـور للعمال العرب تبلغ نحو ٣٥ ـ ٧٠٪ من معدلات اجور العمال اليهـود الذى يقومون بأدارة نفس الوظيفة ، فمازال العمال العرب ـ وبـرغم انتسـابهم للهستدرت يعاملون على انهم« عمال درجة ثانية » بعد العمال الاسرائيليين فهم عادة لا يعملون فى الصناعات الحربية او الصـناعات الاسـتراتيجية ، ويتركزون اصلا فى القطاعات الدنيا من الأقتصـاد ، وبخـاصة فى القـطاع الخدمى ، وقطاع الخدمات الشخصية ، وايضا فى قطاع الزراعة حيث يتزايد معدل تشغيلهم من جانب التعـاونيات والقـرى الجمـاعية لندرة العمـالة وانخفاض اجورهم .

البطالة والاضرابات ونزاعات العمل :

تمثل البطالة احدى المشكلات المتميزة التـى يعـانى منهـا الاقتصـاد الأسرائيلى ، لكنها لا تمثل على اية حال احدى مشكلاته الحادة الا فى احوال الركود الاقتصادى واتساع اعداد العاطلين وزيادة معدل البطالة عن النسبة المحكومة التى تسمح بها السلطات الاقتصادية والتى تتروح بين ٣ ـ ٣,٥٪ من قوة العمل الأجمالية .

وتنقسم البطالة من حيث الأساس الأقتصادى الى قسمين ، الأول يرجع الى اسباب هيكلية مثل البطالة المقنعة او البطالة الموسيمية المتكررة ، والآخر يرجع الى اسباب متعلقة بالتشغيل وهى تضم مـا تسـمى البـطالة الدورية وهى تنتج عن الانخفاض فى الأستثمار ومن ثم الانخفاض فى التوظف وفرص

العمل ، وظهور اعداد واسعة من المتعطلين ، وكذلك البطالة الاحتكاكية الناتجة عن انتقال العامل من مهنة الى مهنة واعادة التدريب وخلافه .
وتعانى إسرائيل من كلا النوعين من البطالة بدرجات متفاوتة ، فاتساع قطاع الخدمات وتضخمه يؤدى الى ظهور ما يسمى بالبطالة المقنعة ، الأمر الذى تغذيه باستمرار ضرورات الاستيعاب الاقتصادى لبعض المهاجرين الذين لا تتوافر لهم فرص عمل مناسبة فيتم توظيفهم فى قطاع الخدمات ، ويشكلون بطالة مقنعة او عمالة زائدة تشكل عبئا مستمرا على الاقتصاد القومى .
والى جانب البطالة المقنعة فان هناك نوعا آخر من البطالة الهيكلية تعانى منه اسرئيل بوجه خاص ، يتمثل فى استخدام الردىء للقوة العاملة ، حيث ان ارتفاع نسبة حملة المؤهلات العليا والفنية والعمال المهرة ، ونقص نسبة العمالة غير المدربة يؤدى الى احلال العديد من المتخصصين واصحاب الكفاءات العليا محل اصحاب المؤهلات المتوسطة ، هؤلاء الذين يتم توظيفهم محل اصحاب درجات الخبرة الدنيا او العمالة غير المدربة ، وتعكس هذه الظاهرة احدى مشكلات الهجرة الى اسرائيل ، حيث ترتفع نسبة المهاجرين من اصحاب التخصصات العليا فى الوقت الذى يعجز فيه الاقتصاد الأسرائيلى عن استيعابهم فى مراكزهم المناسبة .
وتأتى بعد ذلك انواع البطالة الأخرى ، الدورية او الاحتكاكية ، وتزداد اهمية النوع الأخير من البطالة نتيجة للاتجاه الى احداث مجموعة من التغيرات الهيكلية فى بنية الصناعة الاسرائيلية بما يدعم اسس الصناعات التصديرية ويشجع نموها ، وهو ما يتوافق فى نفس الوقت مع انهيارات فى اجزاء اخرى من الأنشطة او الصناعات لا ترتبط بقطاعات التصدير ، ومن ثم تعطل العاملين بها لحين الألتحاق بفروع مشابهة فى قطاعات التصدير ، او التدريب على برامج جديدة تخدم العمل فى هذا القطاع ، كما تزداد اهمية البطالة الاحتكاكية كذلك نتيجة لأتجاه الدولة الى فصل اعداد كبيرة من العاملين فى الحكومة والقطاع العام ، وتوجيههم الى سوق العمل مباشرة ، وهو ما يستلزم بالضرورة فترة لأعادة الصقل والتدريب من اجل التوظف فى قطاعات اخرى .
اما البطالة الدورية فانها ترتبط اساسا بالتغيرات التى تطرأ على دورة الاستثمار وربحيه ومستوى الاستثمارات الجديدة ، وهو ما يرتبط غالبا بالاستثمار فى قطاع البناء الذى تؤدى التغيرات فيه الى حدوث موجات متتالية من التغيرات المشابهة فى معظم القطاعات وخاصة فى ميدان العمالة .
ويحدد الاقتصاديون الأسرائيليون حجما لبدايات البناء سنويا يمثل « الخط الأحمر» الذى لا ينبغى تجاوزه ، ويصل حجم البناء طبقا للخط

الأحمر نحو ٦ مليون متر مربع ، وهو ما يعنى بطالة قدرها ٢٠ الف عامل ، إذا قل حجم بدايات البناء عن ذلك فان هـذا معناه زيادة البطالة وانتشار الازمة الى قطاعات اخرى عديدة . [٤٠] .

تطور البطالة

بلغ المتوسط اليومى للمتعطلين فى اسرائيل سنة ١٩٧٢ حوالى ٧٤٤ متعطلا ، زاد الى نحو ١٠٠٠ متعطل فى عام ١٩٧٥ [٤١] وارتفع المعدل اليومى للمتعطلين بنسبة ٨٪ خلال الربع الثانى من العام بعد ان بلغت الزيادة ١١٪ خلال الربع الأول طبقا لأرقام قسم الأبحاث فى بنك اسرائيل .

وقد اعلن قسم الأبحاث فى بنك اسرائيل ان التباطؤ فى النشاط الاقتصادى فى ذلك العام يؤثر فى سوق العمل باتجاه تزايد البطالة التى تبلغ نسبتها ٣,٥٪ من الطاقة البشرية المدنية ، كما اشار مصرف اسرائيل ايضا الى اتساع ظاهرة الاستخدام الجزئى ، وطبقا لتقديرات البنك فان تخفيض استيراد المعدات والمواد الخام بمبلغ نصف مليار دولار ، سيؤدى الى بطالة تصل الى نحو ٦٠ ــ ٧٠ الف شخص . [٤٢]

ومعنى ذلك ان محاولات الحكومة لموازنة حساب المدفوعات عبر تخفيض الواردات تؤدى الى خفض مستوى النشاط الاقتصادى ، وبالتالى الى زيادة البطالة ، وفى اسرائيل فان المضى فى هذا الطريق لا ينبغى ان يتجاوز حدا معينا حتى لا تقع أزمة شبيهة بأزمة سنة ١٩٦٦ ، وبالأضافة الى تخفيض الواردات ، فأن انخفاض حجم بدايات البناء سنة ١٩٧٥ الى نحو ٤ مليون متر مربع ، وربما اقل من ذلك مقابل ٦,٩ مليون متر مربع فى السنوات الخمس السابقة ، كانت النتيجة المترتبة عليه ان تزيد البطالة بنحو ١٠ ــ ١٥ الف عاطل [٤٣] زيادة على العشرين الف عاطل الذين تسمح بهم حدود الخط الأحمر فى البناء .

ومع احتدام ازمة الاقتصاد الأسرائيلى سنة ١٩٧٦ فقد ظهرت فى اسرائيل بوادر بطالة جماعية تمثلت فى تسريح اعداد كبيرة من عمال القطاع الصناعى نتيجة لانخفاض ــ الأستثمارات ، كما ان الانخفاض فى ميزانيات البناء بنسبة ٢٢٪ فى ذلك العام ادى الى زيادة حدة المشكلة ، حيث اعلنت شركة (سوليل بونيه) عزمها على تسريح نحو ٢٠٠٠ عامل بسبب خفض ميزانيات البناء وحذر المدير العام للشركة من أن التباطؤ فى البناء ربما يجر الى ازمة اقتصادية شديدة .[٤٤] .

وحسب تحليل الخبراء فى وزارة المالية فانه بالاضافة الى اتساع البطالة الصريحة فى قطاع البناء والقطاع الصناعى ، فقد ازدادت ايضا البطالة المقنعة فى المصانع بحجم عشرات الآلاف من العمال ، وارتفع المعدل اليومى للعاطلين والمسجلين فى مكاتب العمل بنسبة الثلث بالمقارنة مع معدلها عام

١٩٧٥ وازداد عدد العاطلين الى نحو ٥٠ الف عاطل [٤٥] وقد استمر طبقا لذلك ارتفاع معدل البطالة ، ومن المتوقع ان يصل الى نحو ٤,٥٪ مقابل ٣,٥٪ سنة ١٩٧٥ ، ومع ذلك فان اتجاه الحكومة مازال يسير فى اتجاه فصل مزيد من العمال ودفعهم الى سوق العمل الذى يعانى من بطالة متزايدة .

اضرابات ونزاعات العمل :

تلعب العلاقة المضطربة بين الأجور والأسعار دورا بارزا فى عدم استقرار علاقات العمل فى اسرائيل ، وبالتالى فى حدوث المزيد من الاضرابات ونزاعات العمل المختلفة ، التى يقودها « الهستدروت » اتحاد العمال فى اسرائيل .

وتعتبر الاضرابات ونزاعات العمل احد المؤشرات التى تبين مدى الاستقرار الاجتماعى فى اسرائيل وتعكس أيضا درجة الاستقرار الاقتصادى الداخلى ، وقد قدر عدد العمال المشتركين فى نزاعات العمل فى اسرائيل سنة ١٩٧٦ نحو ١١٥ ألف عامل معظمهم فى قطاعات الخدمات[٤٦] وطبقا للمعلومات التى نشرها معهد الابحاث الاجتماعية والاقتصادية التابع للهستدروت ، فقد حدث ٨٦ اضرابا كاملا عن العمل خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٧٦ ، اشترك فيها نحو ٧٩٧١٠ عامل ، أدت الى ضياع نحو ١٤٠ ألف يوم عمل ، هذا بالاضافة الى ٤٢ اضرابا جزئيا عن العمل ، وقد وقعت أعلى نسبة من الاضرابات فى قطاعات الخدمات التى حدث بها نحو ٣٠ اضرابا بنسبة ٣٥٪ ، ثم الصناعة ٢٧ اضرابا بنسبة ٢٣٪ خلال التسعة أشهر الأولى من هذا العام[٤٧] وقد بلغ اجمالى أيام العمل الضائعة سواء من الاضرابات الكاملة أم الجزئية طبقا لتصريحات نحمان أورى المسئول الرئيسى عن علاقات العمل فى وزارة العمل نحو ٢٤٩٥١٧ يوم عمل مقابل ١٢٣٨٨٥ يوم عمل فى السنة الماضية بزيادة تصل الى ١٠٠٪ .[٤٨]

وقد ظهرت فى هذه السنة ظاهرة جديدة هى ظاهرة التكتل الجماعى لعمال الخدمات وانشاء « شركات تأجير خدمات » مثل تلك التى انشأها الطيارون أو الأطباء لضمان قوة المساومة فى سوق العمل وضمان اجابة مطالبهم .

ومع استمرار زيادة التضخم وارتفاع الاسعار ، كان من الطبيعى أن تستمر الاضرابات ونزاعات العمل ، خصوصا فى ظل حالة من الركود الاقتصادى تهدد ببطالة واسعة بين العمال ، وفى خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٧٧ عمت اسرائيل موجة من الاضرابات ونزاعات العمل شملت عشرات الآلاف من العاطلين فأضرب المهندسون الزراعيون والصناعيون والجيولوجيون والكيماويون فى النصف الثانى من فبراير ، ثم اضرب ٤٠٠

مهندس فى شركة الكهرباء وأمتدت الاضرابات الى الحكومة وشملت نحو ٢٠٠٠ موظف مالى فى جميع الوزارات ، بالاضافة الى موظفى بنك ليومى ، وخلال الأسبوع الأخير من مارس أضرب عمال الموانى واستمر اضرابهم نحو أسبوع ولم ينته الا بعد حصول العمال على زيادة فى الأجور تتراوح بين ٤ ـ ٥٪ أسوة بعمال قطاعات الانتاج .(٤٩)

كما شملت نزاعات العمل الأخرى نحو ٥٠ ألفا من العاملين فى فروع البريد والنقل والمنشآت العامة ونقابة المهندسين والعلميين .

ولم تتوقف موجة الاضرابات ونزاعات العمل ، وانما تواصلت بعد ذلك فأضرب بحارة الأسطول التجارى ويقدر عددهم بنحو ٢٠٠٠ بحار فى أوائل ١٩٧٨ واستمر نحو ٧٠ يوما مما أدى الى شلل جميع الموانى الاسرائيلية وكان هذا أكبر نزاع ينشب منذ الاضراب العام الذى نظمه البحاره فى بداية الخمسينات ، واتسعت الاضرابات لتشمل عمال الصناعة والموظفين والاداريين وعمال الخدمات والحركة الجوية فى شركة (العال) كما أضرب جميع موظفى الأذاعة والتليفزيون والصحافة وسائر العاملين فى وسائل الاعلام الرسمية ، وكذلك الاضراب الذى نظمه نحو ٤٠٠٠ عامل فى شركة (ميكوروت) للمياه واضراب عمال شركة (ايجد) للمواصلات .

وشملت نزاعات العمل مايقرب من ٥٠٠٠ موظف فى البريد طالبوا بعلاوة أجور بنسبة ٤٠٪ وتوقف القضاة عن العمل لمدة ثلاثة أيام احتجاجا على تأجيل البت فى رواتبهم والاضراب « التحذيرى » لعمال الهندسة والبريد احتجاجا على التضخم .(٥٠)

لقد كان وصول ليكود الى السلطة وسياسة نقل عبء الأزمة الى العاملين بأجر وأصحاب الدخول المحدودة ، محركا قويا لموجات الاضرابات القوية حتى الآن والتى شملت معظم قطاعات الصناعة والخدمات والمرافق الحيوية ، وكان الاختلال فى العلاقة بين الاسعار والأجور سببا رئيسيا من أسباب موجات الاضرابات هذه ، فالاسعار قد ارتفعت منذ تنفيذ « الليبرالية الاقتصادية » بنسبة وصلت الى ١٠٠٪ ، وترتفع نفقات المعيشة شهريا بما يعادل نحو ٨,٥٪ مما يعنى انخفاض الأجور الحقيقية وتدهور الدخل الحقيقى للطبقات العاملة ذات الدخل الثابت ، ومن هنا فان يروحام ميشيل سكرتير الهستدروت يرى أن اتحاد العمال الاسرائيلى لايستطيع توقيع اتفاقيات أجور لمدة سنتين ، بل لسنة واحدة فقط ، وكذلك لن يكتفى بدفع علاوة غلاء مرتين فى السنة ، بل سيطالب بدفع علاوة مرة كل ثلاثة شهور(٥١) كى يواجه الزيادة المستمرة فى الغلاء .

ولتفادى الموجات المتزايدة من الاضرابات فقد كانت الحكومة تلجأ الى التراجع أمام الهستدروت ، فالاتفاقية التى وقعتها مع الهستدروت فى ٢٠

ابريل سنة ١٩٧٨ تعتبر خطوة للوراء من جانبها ، وذلك لتفادى موجة الاضرابات ،هكذا حصل الهستدروت على ارتفاع فى الأجور بنسبة ١٥٪ وكذلك على تجميد اسعار عدة سلع حتى شهر أكتوبر من نفس العام الأمر الذى يجبر الحكومة على التدخل بدعم مواد جديدة[٥٢] خلافا لمبادئها التى تقوم على تخفيض الدعم والغائه تدريجيا .

ومع استمرار تفاقم الأزمة الاقتصادية فى اسرائيل تعم الاضرابات ونزاعات العمل ، ويرتبط بذلك مع انخفاض النمو الاقتصادى اتساع البطالة بكافة أنواعها ومع استمرار الخلل فى هيكل العمالة ونقص العمالة غير الماهرة تتزايد احتياجات الاقتصاد الاسرائيلى للعمالة من الخارج ، حيث تأتى من الضفة الغربية وغزة اعداد تصل الى أكثر من مائة ألف عامل للاشتغال فى مجالات مختلفة فى الاقتصاد الاسرائيلى ، وتطمح اسرائيل الى أن تصل الى بناء علاقات طبيعية تتيح لها تعديل هيكل العمالة بها للوصول الى التوازن بالرغم من نظرية العمل العبرى التى تتهدم يوما بعد يوم فوق اعتبارات المصلحة الاقتصادية فى قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات .

هوامش الفصل الثانى

(١) د . يوسف شبل ، الاقتصاد الاسرائيلى فى عشر سنوات ، ش . ف العدد ٤١/٤٢ ص ٣٠٦ .
(٢) د . سلمان رشيد سلمان ـ مرجع سابق ص ٢١ .
(٣) د . ابراهيم عويس ، مقال سابق ص ٤٦ .
(٤) د . عمرو محيى الدين ، مرجع سابق ، ص ١٤ ـ ١٥ .
(٥) البنك الدولى ـ تقرير عن التنمية فى العالم ، أغسطس ١٩٧٨ ص ٨٥ ـ ٩١ .
(٦) د . يوسف شبل ـ مرجع سابق ص ٣٠٨ .
(٧) البنك الدولى ، مرجع سابق ص ١٠١ ـ ١٠٥ .
(٨) د . السيد عليوه ـ الاقتصاد الاسرائيلى اقتصاد حرب ، الاقتصادى العربى العدد ٤ نوفمبر ١٩٧٧ ص ١٢٠ .
(٩) دافار ٨ ـ ٤ ـ ١٩٧٥ ، ن . م . د . ف أول سبتمبر ١٩٧٥ ص ٤٥٦ .
(١٠) هاآرتس ٢٢/٥/١٩٧٥ .
(١١) جيروساليم بوست ٢٣/٥/١٩٧٥ .
(١٢) ن . م . د . ف . ١٦/١٢/١٩٧٦ ص ٤٧٤ .
(١٣) د . يوسف شبل ، الاقتصاد الاسرائيلى فى عشر سنوات ، مرجع سابق ص . ٣١٠ ـ ٣١١ .
(١٤) هاآرتس ٢٧/٥/١٩٧٥ .
(١٥) ن . م . د . ف العدد رقم (١٧) ص ٤٥٣ .
(١٦) المصدر السابق .
(١٧) وزير المالية الاسرائيلى ـ عل هامشمار ١٥/١١/١٩٧٦ .
(١٨) البنك الدولى ـ تقرير عن التنمية فى العالم ـ ص ٩٣ .
(١٩) دافار ٢/١/١٩٧٧ .
(٢٠) هاآرتس ٢/٦/١٩٧٧ .
(٢١) هاآرتس ١/٨/١٩٧٧ .
(٢٢) عل هامشمار ٦/٣/١٩٧٩ .
(٢٣) هاآرتس ٩/٤/١٩٧٨ .
(٢٤) الاقتصاد العربى ـ العدد ٢٥ ـ يوليو ١٩٧٨ ص ٢٦ .
(٢٥) الاقتصاد العربى ـ العدد ٢٥ ـ يوليو ١٩٧٨ ص ٢٦
(٢٦) الاقتصاد العربى ـ العدد ٢٥ ـ يوليو ١٩٧٨ ص ٢٦ .
(٢٧) ن . م . د . ف مارس ١٩٧٨ ص ٩٥ ـ ٩٦ .
(٢٨) ن . م . د . ف يناير ١٩٧٨ .
(٢٩) الاقتصاد العربى العدد ٢٥ ص ٢٨ .

(٣٠) دافار ١/٤/١٩٧٧ .
(٣١) عل هامشمار ١٩/١٠/١٩٧٧ .
(٣٢) معاريف ٨/٩/١٩٧٧ .
(٣٣) معاريف ٣١/٧/١٩٧٥ .
(٣٤) Statistical Abstract of Israel, 1976, P. 171.
(٣٥) عل همشمار ٣١/١/١٩٧٨ .
(٣٦) دافار ٢٦/٣/١٩٧٨ .
(٣٧) عل همشمار ٦/٣/١٩٧٩ .
(٣٨) ن . م . د . ف ١ ، ١٦/٣/١٩٧٦ ص ١٧٥ ــ ١٧٦ .
(٣٩) Financial Times 27, 6, 1979 .
(٤٠) ن . م . د . ف اول سبتمبر ١٩٧٥ ص ٤٥٥ .
(٤١) Statistical Abstract of Esrael, 1976, P. 336 .
(٤٢) معاريف ٣١/٧/١٩٧٥ .
(٤٣) عل همشمار ٣١/٧/١٩٧٥ .
(٤٤) عل همشمار ١٦/٦/١٩٧٦ .
(٤٥) ن . م . د . ف ١٦/١٢/١٩٧٦ ص ٤٧٥ .
(٤٦) معاريف ٨/١١/١٩٧٦ .
(٤٧) دافار ١٩/١١/١٩٧٦ .
(٤٨) عل همشمار ٩/١١/١٩٧٦ .
(٤٩) ن . م . د . ف ١ ، ١٦/٣/١٩٧٧ ص ٢٢٠ ــ ٢٢٢ .
(٥٠) ن . م . د . ف يونيو ١٩٧٨ ص ٣٩٦ ــ ٣٩٩ .
(٥١) المصدر السابق ص ٣٩٢ .
(٥٢) لوموند ١٣/٦/١٩٧٨ .

الفصل الثالث

المتغيرات القطاعية

ينقسم هيكل الاقتصاد الى عدد من القطاعات هي القطاعات الأولية ، والقطاعات السلعية أو القطاعات « المنتجة » والقطاعات الخدمية ، ويعتبر الاقتصاد تقليديا بقدر ما تتزايد فيه نسبة وأهمية القطاعات الأولية التى تشمل التعدين والمناجم والاستخراج والصيد وخلافه ، فبينما تمثل القطاعات السلعية « المنتجة » المرتكز الاقتصادى لهياكل الاقتصاديات الحديثة وخصوصا القطاع الصناعى ، وتعكس هذه القطاعات درجة قوة الاقتصاد وتعكس مدى تقدمه من زاوية ما تستخدمه من مستوى فن انتاجى وقوى انتاج ، بينما يعكس قطاع الخدمات مستوى الرفاهية العامة على ضوء محددات الناتج القومى الاجمالى وامكانيات الاقتصاد المحتملة .

ويعمل هيكل الاقتصاد الاسرائيلى فى ظل عدد من المحددات من أهمها فقر الموارد الداخلية ، والاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية ، وهو ما ينعكس بالضرورة فى ظاهرتى الخلل القطاعى . وضعف العلاقات التشابكية بين القطاعات .

وتتمثل ظاهرة الخلل القطاعى فى اسرائيل فى زيادة نسبة قطاع الخدمات وتضخمه ، بالنسبة الى القطاعات السلعية المنتجة ، فالعمالة فى القطاعات (الانتاجية) فى أوربا الغربية تتراوح نسبتها ما بين ٤٥ ــ ٥٥٪ من الاجمالى ، بينما فى اسرائيل بلغت هذه النسبة سنة ١٩٧٥ نحو ٣٨٪ فقط[١] ، وهو ما يعنى تضخم القطاعات الأخرى ، وخصوصا قطاع الخدمات الذى يمتص نحو ٤٤,٥٪ من مجموع القوى العاملة[٢] ويرجع جزء من تضخم هذا القطاع الى ضرورات الاستيعاب الاجتماعى التى كانت تفرض ضرورة توظيف المهاجرين دون النظر الى الاعتبارات الاقتصادية .

أما بالنسبة لظاهرة ضعف العلاقات التشابكية بين القطاعات فهى ترجع بالأساس الى ارتفاع نسبة المكون الأجنبى خصوصا فى الصناعة الاسرائيلية والذى تصل نسبته الى نحو ٤٠٪ من المنتج النهائى ، ويعمق من هذه الظاهرة فعل عوامل التبعية المالية والتكنولوجية حيث تعتمد اسرائيل بشكل أساسى على تدفق الأموال والمعلومات التكنولوجية وبراءات الاختراع وتصاريح الانتاج من الخارج من أجل رفع النمو فى هيكلها الاقتصادى .

ومن ثم فان قطاعات الاقتصاد الاسرائيلى تعمل فى ظل عوامل ومحددات تحكم الهيكل الاقتصادى بمجمله ، وتظل فاعلية وكفاءة هذه القطاعات

محكومة فى النهاية بقيود وعوائق النمو فى الاقتصاد الاسرائيلى .

وسوف نعرض هنا بايجاز لأهم القطاعات « المنتجة » الزراعة والصناعة كذلك سوف نشير الى قطاع البناء والسياحة ، باعتبار انها جميعا من أهم قطاعات الهيكل الاقتصادى الاسرائيلى ، وتمثل اسهاماتها أهم البنود فى توليد الدخل والناتج ، بعد ذلك نفرض موضوعا حول البنية الأساسية فى اسرائيل .

الزراعة

لعبت الزراعة الصهيونية دورا حيويا فى تشكيل وبناء المجتمع الصهيونى فى فلسطين كما استمر هذا الدور الهام بعد ذلك ، حيث أمنت احتياجات الدولة الصهيونية من المواد الغذائية وساهمت فى تحقيق هدف الاكتفاء الذاتى ، بالاضافة الى دورها الهام فى مجال استيعاب المهاجرين وربطهم بالأرض ، وذلك بما يخدم استراتيجية ربط اليهود بأرض الميعاد ، وانصهار العمل اليهودى فى هذه الأرض من خلال الزراعة .

وساهمت حركات « الكيبوتز » و « الموشاف » مساهمة فعالة فى تنظيم النشاط المباشر للعمل العبرى فى مجال الزراعة ، وعملت على تحقيق الاكتفاء الذاتى عن طريق تطوير الزراعة تطويرا سريعا وكثيفا بالاعتماد على احدث الأدوات والمعارف التكنولوجية وذلك من أجل رفع انتاجية العمل فى الزراعة الى أقصى حد ومن أجل التغلب على عديد من الصعوبات الطبيعية التى تعوق تطوير الزراعة فى اسرائيل ، وكان ذلك التنظيم الاجتماعى للزراعة عاملا أساسيا فى تطويرها الى جانب العوامل المادية الأخرى ، حيث ارتبط المزارعون مباشرة ببعضهم وبالأرض من خلال علاقات تعاونية على أساس جماعى كما فى « الكيبوتز » أو على أساس وحدة المستأجر كما فى « الموشاف » وساعد ذلك فى الحصول على دعم الدولة والمنظمات الصهيونية العالمية بما مكن الزراعة من أن تنمو بوتيرة سريعة حتى وصلت السوق الى درجة التشبع بالانتاج الزراعى ، ووصلت الاستثمارات الى ذروتها .

لقد استطاع القطاع الزراعى حتى سنة ١٩٧٠ ان ينتج حوالى ٨٥٪ من الاحتياجات الغذائية لثلاثة ملايين فرد عند مستوى من التغذية يبلغ ضعف المستوى السائد سنة ١٩٥٠ وحقق الناتج خلال الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٦٥ نموا سنويا بلغ فى المتوسط ١٠,٤ سنويا[٣] لكنه تباطأ بعد ذلك ووصل الى ما يقرب من نصف ذلك المعدل وقدر البنك الدولى معدل نمو الانتاج الزراعى للفترة من ٧٠ ـ ١٩٧٦ بحوالى ٦,٦٪ فى المتوسط سنويا لكن مساهمة الزراعة فى اجمالى الناتج القومى قد تراجعت من ١١٪ سنة

١٩٦٠ الى ٨٪ سنة ١٩٧٦[٤] وهو ما يعكس نمو القطاعات الأخرى بنسب متزايدة تفوق نسب تزايد الانتاج الزراعى استمرت فى الحدود المطلقة .

مقومات الزراعة الاسرائيلية :

تبلغ جملة مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فى اسرائيل حوالى ٤,٦ مليون دونم طبقا لآخر الاحصائيات بينما كانت هذه المساحة فى العام ١٩٧٥/٧٤ نحو ٤,٣ مليون دونم ، وتحاول اسرائيل باستمرار توسيع رقعة الأراضى المنزرعة عن طريق استصلاح وزراعة الأراضى الجبلية والاستفادة من مياه الأمطار فى المنطقة الوسطى وكذلك عن طريق استصلاح الأراضى الصحراوية فى الجنوب ، وتمثل الأراضى المروية نسبة تصل الى ٤٨٪ من المساحة الكلية التى تزرعها اسرائيل بينما تعتمد المساحات الباقية على نظم الزراعة الأخرى (البعلية) التى تعتمد على مياه المطر . وتقدر كمية المياه المستخدمة فى الزراعة بحوالى ١٧٠٠ مليون متر مكعب تأتى معظمها من الينابيع والمياه الجوفية وكذلك من المياه السطحية وخاصة من وادى الأردن ، وتمثل المياه احدى العقبات فى مواجهة التوسع الزراعى فى حيث تبلغ كمية المياه المستخدمة فى رى الهكتار حوالى ٦٠٠٠ متر مكعب حين انها كانت ٨٠٠٠ مترمكعب منذ حوالى ٢٠ عاما[٥] وهذا الوفر الذى تحقق فى استهلاك الأرض للمياه يعكس مدى تطور تكنولوجيا الرى فى اسرائيل ، حيث لجأت اسرائيل الى الاعتماد اساسا على نظام الرى بالرش ، ثم طورت ذلك واستحدثت نظاما جديدا للرى هو الرى بالتنقيط يعطى وفرا كبيرا فى استخدام المياه كما يساعد فى نفس الوقت على تحسين جودة الانتاج الزراعى وتقدر المساحات التى تروى بالرش فى اسرائيل بحوالى ٨٧٪ من المساحات المزروعة بينما تروى ١٠٪ بطريقة التنقيط الحديثة والتى يتسع تعميمها تدريجيا فى الزراعة الاسرائيلية .

وتوزع ملكية الأراضى الزراعية فى اسرائيل بين الحكومة أو المؤسسات الحكومية التى تمتلك ما يزيد على ثلاثة أرباع الأراضى الزراعية ، ثم الوكالة اليهودية حيث تصل نسبة ما تملكه الى الخمس تقريبا فى حين لا يتعدى ما يمتلكه المواطنون من اليهود نحو ٣٪ من جملة الأراضى الزراعية[٦] ويؤكد هيكل الملكية بخصائصه تلك على الأهمية الاستراتيجية الكبرى للأرض وخصوصا الأرض الزراعية بما أنها مورد انتاجى عام تمتلكه بشكل اساسى الدولة والوكالة اليهودية ، بما يمكن من تعميم سياسات معينة فى مجالات التشغيل والانتاج فى القطاع الزراعى تخدم الاستراتيجية الصهيونية بشكل عام والدولة الاسرائيلية بشكل خاص .

ويبلغ عدد سكان الكيبوتزات فى اسرائيل نحــو ٩٦ الف شــخص يمثلون نسبة تصــل الى ٣,٢٤٪ مــن الســكان ، غير أن أعداد السـكان الريفيين تتناقص بشكل عام ، فقد تناقصت مـن ١٨٪ الى ١٤٪ سـنة ١٩٧٧ منهــم حوالى ٨٢ ألف نسمة يرتبطون بالزراعة بشـكل مبـاشر(٧) حيث تســتوعب الزراعة نحو ٦,٦٪ فقط من قوة العمل الاجمــالية مقــابل ٨٪ ســنة ١٩٧٠ وتعانى الزراعة من عديد من المشكلات فى مجال العمالة وذلك بسـبب هـجـر اليهود للعمل الزراعى وانخراط عدد كبير من العــرب فى العمــل الزراعى فى اسرائيل وفى المستعمرات الزراعية فى الأراضى العربية المحتلة ، وتمثل هــذه المشكلة أهمية خطيرة لدرجة ان وزير الزراعة الاسرائيلى الســابق اهــرون أوزن قال ان سيطرة العمال العرب على الزراعة اليهودية هو « سرطــان فى جسمنا » ، وان الوضع الذى يتــولد اليوم فى الدولة يسـتدعى اعادة يهـود كثيرين الى العمل فى الزراعة ، وأضاف بأن مشكلات العمل اليدوى الأخرى يمكن حلها عن طريق الميكنة(٨) .

هيكل الانتاج الزراعى وتطوره :

بلغت قيمة الانتاج الزراعى بسعر عوامــل التـكلفة عام ١٩٧٥ حــوالى ٣٩٨٣ مليون ليرة اسرائيلية بنسبة تصــل الى ٦٪ مــن اجمــالى الناتـــج القومى ، وتطور اجمالى الناتج الزراعى حتى وصـل عام ١٩٧٨ الى نحـو ١٢٦٠٠ مليون ليرة اسرائيلية بنسبة تبلغ ٦,٥٪ من اجمالى الناتج القــومى بتكلفة عوامل الانتاج .

ويقدر متوسط معدل النمو السنوى فى الانتاج الزراعى للفرد بمـــا يوازى ٤,٨٪ طوال الفترة من ١٩٥٤ ـ ١٩٧٧ وهى نسبة ملائمة لحالة الاقتصــاد الاسرائيلى الذى ترتفع فيه معدلات زيادة السكان نتيجة للهجرة القادمة من الخارج ، حيث تغــطى نســبة الزيادة الســنوية فى الناتــج الزراعى الزيادة السنوية فى السكان وتقــل نســبة الاعتمــاد على الواردات الزراعية مــن الخارج ، وطبقا للموازنة الزراعية لاسرائيل فقد قدر الانتــاج الزراعى عام ١٩٧٧ بنحو ١,٧ مليون دولار ، بما يجعل اسرائيل فى حــالة اكتفــاء ذاتــى بنسبة ٩٥٪(٩) وهو ما يعكس تزايد الاعتماد على النفس فى مجــال الســلع الزراعية ، ويتمثل النقص الأساسى فى مجال القمح والأعلاف وفول الصــويا حيث تستورد كميات من الخارج لمواجهة احتياجات الاستهلاك المحلى حيث لا يكفى الانتاج المحلى من هذه المحاصيل .

وتحتل منتجــات الزراعة الاسرائيلية التــى لا تشــمل الســلع الزراعية المصنعة مكانا معتدلا فى هيكل التجارة الخارجية الاسرائيلية سواء فى جانب

الواردات أو الصادرات حيث بلغ اجمالى الواردات الزراعية سنة ١٩٧٥ نحو ٨٩٠ ر ٧٥٨ مليون دولار بنسبة قدرها ١٨,٢٪ من اجمالى الواردات ، انخفضت بعد ذلك فى عام ١٩٧٨ الى ٦٩٠,٠٠٠ مليون دولار أى أقل بنحو ٦٪ عن عام ١٩٧٥ ، ويعكس انخفاض الأهمية النسبية للواردات الزراعية تزايد الاعتماد على النفس فى هذا المجال ، وتلعب الصادرات الزراعية دورا هاما فى تمويل الواردات من نفس مجموعة السلع ، وتتزايد نسبة مساهمة الصادرات الزراعية فى تمويل الواردات الزراعية عاما بعد آخر ، بما يعكس قوة معدل التبادل للسلع الزراعية الاسرائيلية فى مجال التجارة الخارجية .

وقد بلغت الصادرات الزراعية عام ١٩٧٥ نحو ٤٠٩,٦٧٧ مليون دولار تمثل نسبة تصل الى ٢١,١٪ من اجمالى الصادرات ، وبينما كانت تتناقص قيمة الواردات عاما بعد آخر راحت ترتفع قيمة الصادرات عاما بعد آخر حتى وصلت الى حوالى ٩٨٠,٠٠٠ مليون دولار تمثل نسبة قدرها ١٥,٧٪ من اجمالى الصادرات .

وبالرغم من انخفاض الأهمية النسبية للصادرات الزراعية فى هيكل الصادرات الا أنها قد حافظت على الزيادات السنوية المطلقة ، ويرجع تدهور الأهمية النسبية لها الى التزايد الكبير فى بنود الصادرات من مجموعات السلع الأخرى ، وخاصة الصادرات ـ الصناعية . وقد ساهمت الصادرات الزراعية بتمويل نحو ٥٤٪ من الواردات الزراعية عام ١٩٧٥ لكن هذه النسبة ظلت تقفز عاما بعد آخر حتى وصلت الى نحو ٨٤,١٪ عام ١٩٧٨(١٠) بما يعنى انخفاضا كبيرا فى عبء الواردات من السلع الزراعية بالنسبة لميزان التجارة الخارجية الاسرائيلى .

وتستهدف الحكومة الاسرائيلية توجيه الانتاج الزراعى من مجال الاكتفاء الذاتى الى مجال التصدير ، ومن هذه الناحية فهى تهتم بتطوير انتاج الفواكه والزهور والأخشاب والتوابل وفتح اسواق جديدة لمنتجاتها بالرغم من منافسة السلع الزراعية للسوق المشتركة ، وفى نفس الاتجاه أيضا تهتم اسرائيل بتصنيع المنتجات الزراعية حيث أن نحو خمس الصادرات الاسرائيلية عبارة عن منتجات زراعية مصنعة ، كما تقوم الحكومة أيضا بدعم مجموعة من السلع الزراعية ، وقد بلغت نسبة الدعم سنة ١٩٧٧/٧٦ الى نحو ١٢,٢٪ من قيمة الانتاج الزراعى يذهب معظمها للعلف والحليب و ٦٠٪ من مجموع الدعم غير ان سياسة حكومة الليكود الحالية قد اخذت فى الغاء الدعم تدريجيا عن طريق تخفيضه مع استمراره بالنسبة للسلع المصدرة حتى لا تحدث انتكاسة فى امكانيات وعوائد التصدير .

هيكل الانتاج الزراعى :

يشمل هيكل الانتـاج الزراعى فى اسرائيل الانتـاج الزراعى والحيوانى والسمكى ، وفى مجال الانتاج الزراعى فان هيكل الزراعة الاسرائيلية يتكون من عدد من مجموعات المنتجات مثل المحاصيل الحقلية وهى تشغل نحو ثلث المساحة المزروعة فى اسرائيل ، وتتكون من الحبوب واهمها القمح والشعير والذرة ، ثم القطن والبنجر والفول السودانى ومحاصيل الاعلاف .

وتحتل المحاصيل الصناعية مكانة هـامة فى الزراعة الاسرائيلية فهـى تشكل نحو ٢٠٪ من المساحة المزروعة واهمهـا القـطن والبنجـر والفـول السودانى وعباد الشمس ويغذى انتاج القطن صناعة النسيج المحلية ويوفـر لها معظم احتياجاتها من الخيوط ، وقد اصبح القـطن مـن الصـادرات الزراعية ، الهامة كما تستخدم البذور فى صناعة الزيوت النباتية .

وتنتج اسرائيل جميع حاجاتها من الخضار والبـطاطس ويذهـب نحـو ٣٠ ـ ٣٧٪ من الانتاج ايضا للمصانع المحلية لصناعة المعلبات والخضروات المجففة ، والى جانب هذه المحاصيل تعمـل الحـكومة على تشـجيع زراعة الاعلاف التى تعطى انتـاجا عاليا فى الدونم ولا تسـتنفد كميات كبيرة مـن المياه ، وتوفر لها امكانيات التصدير ، ويوفر انتـاج الاعلاف المحلى نحـو ٥٠٪ من حاجتها بينما تستورد الباقى من الخارج .

وتتميز المحاصيل الحقلية فى اسرائيل بـارتفاع معـدل الانتـاج للوحـدة المنزرعة سـواء فى الأراضى المروية او غير المروية ، وبـالنسبة للقمـح على سبيل المثال تعتبر انتاجية الوحدة من اعلى معدلات الانتاجية فى العالم وقـد بلغ انتاج القمح سنة ١٩٧٨ نحو ١٧٥٠٠٠ طن فقط نتيجـة للجفـاف الذى تعرض له الجنوب ، وبلغ متوسط غلة الدونم نحو ٢٨٥ كم سنة ٧٤/ ١٩٧٥ فى الاراضى المروية وغير المروية .

والى جانب المحاصيل الحقلية تجـدد زراعة الموالح فى اسرائيل وتصـدر منها كميات كبيرة الى الخارج ، وتحتل زراعة الموالح نحو ١٠٪ من مساحة الارض الزراعية عام ١٩٧٧ فى حين بلغ اجمالى الانتاج لسنة ١٩٧٨ حوالى ١,٥ مليون طن ، وخلال الفترة من ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤ تضاعف انتـاج الموالح بنسبة ٢٠٠٪ وزاد انتاج الفواكه الأخرى بنسبة ٤٥٪ وتمثل اشجار الموالح نحو ٦٠٪ من اجمالى الاشجار المثمرة فى اسرائيل ، بينما نسـبة الـ ٤٠٪ الباقية تتوزع على انواع اشجار الفواكه الأخرى تحت الاسـتوائية ، مثـل العنب . وتحتل اسرائيل المركز الثالث كدولة مصـدرة للبـرتقال فى حـوض البحر الأبيض المتوسط . والخامسة فى الترتيب العالمى وبلغت صادراتها من البرتقال سنة ١٩٧٧ نحو ٩٣٠ الف طن ، وقد تعرضت صادرات البـرتقال

للتناقص بنسبة ٣,٥٪ سنة ١٩٧٨ نتيجة لظهور حالات التسمم الزئبقى فى البرتقال الاسرائيلى ومشاكل الشحن .

وقد اتجهت اسرائيل اخيرا الى التوسع فى انتاج محاصيل ذات صفات تصديرية عالية الجودة وذلك لتزيد من دخلها من العملات الأجنبية وذلك فى الوقت الذى تواجه فيه زراعة الحمضيات فى اسرائيل منافسة شديدة فى الأسواق الأجنبية ، واهم هذه المحاصيل التصديرية الزهور والنباتات الطبية والتوابل والأخشاب التى يقفز انتاجها باستمرار الى مستويات عالية وتجد طلبا واسعا فى الأسواق الدولية .

ومن اجل تطوير الزراعة الأسرائيلية فقد عقدت الحكومة اتفاقية تعاون زراعى بين اسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة فى ١٣ يوليو ١٩٧٨ فى اطار الاتفاقية الاسرائيلية مع السوق وتركز الاتفاقية على مجالين اساسيين : الاول : هو تطوير الأساليب الفنية فى الزراعة والتدريب عليها وتنمية الانتاج الزراعى الثانى : هو التنمية الزراعية وتطوير الهيكل الزراعى وطرق التسويق والخدمات الزراعية والتنمية المحلية(١١)

اما بالنسبة للأنتاج الحيوانى والسمكى ، فان اسرائيل تحصل على كل حاجاتها الاستهلاكية من الحليب ومشتقاته والبيض واللحوم والدواجن محليا ، فى حين تسد الاسماك نحو ٨٠٪ فقط من الاستهلاك المحلى ويأتى معظمها من الصيد فى اعالى البحار ، ويشكل الانتاج الحيوانى بمجمله نحو ٤٢٪ من الانتاج الزراعى .

ومن الملاحظ ان المشكلة الرئيسية التى تعانى منها الثروة الحيوانية فى اسرائيل هى الحاجة الى استيراد الاعلاف المركزة لتغذية الحيوانات والتى تشكل نحو ٤٠٪ من المواد المشتراه من خارج القطاع الزراعى ، ذلك ان محاصيل العلف الزراعية تستهلك كميات كبيرة من المياه بطبيعتها الأمر الذى يرغم اسرائيل على التوسع فقط فى انتاج الاعلاف التى تحتاج الى كمية قليلة من المياه وتتمتع بقيمة غذائية عالية ومعدل انتاجية عال بالنسبة للوحدة المنزرعة ، ويمثل الدعم المقدم للاعلاف ضمانة اساسية لعدم ارتفاع اسعار الألبان واللحوم ، ذلك ان الغاء هذا الدعم يعنى مباشرة زيادة اسعار كل المنتجات الحيوانية تقريبا من الألبان حتى اللحوم .

وتتمثل اهم مشكلات الزراعة الأسرائيلية فى فقر موارد المياه ، تلك التى تمثل قيدا على التوسع الزراعى ، وكذلك انخفاض العمالة الاسرائيلية نتيجة لعدم قدرة المهاجرين الجدد على الاشتغال بالزراعة وهجرة كثير من المستوطنات الزراعية ومناطق التعمير الى المدن والمدن الكبرى ، كما يضاف الى ذلك عدم وجود اسواق لتصريف المنتجات بما يشكل قيدا على التوسع الاقتصادى ، لكن الاتفاقية مع السوق المشتركة والاتجاه الى تنويع هيكل

الزراعة الأسرائيلية واعطاء اهمية متزايدة للسلع التصديرية وخصوصا زراعات الزهور والنباتات الطبية والتوابل يمكن ان يقضي على عقبة السوق بالنسبة للزراعة الأسرائيلية . وتأتى بعد ذلك مشكلة الاعانات والدعم للمزارع التعاونية « الكيبوتز » والديون على المزارع والمزارعين واضطر اعضاء الكيبوتزات او المزارعين فى الموشاف الى استئجار قوة عمل عربية بما يشكل « تلويثا » لسياسة العمل العبرى الاسرائيلية .

على ان الزراعة الاسرائيلية تظل رغم ذلك واحدة من اكثر زراعات الشرق الأوسط تقدما سواء بمعايير الأساليب الفنية المستخدمة فى الزراعة ام بمعايير انتاجية الوحدة المزروعة وحتى بمعايير علاقات العمل وتوزيع الناتج من حيث الشكل ، والتى تتفوق كثيرا عما عداها من زراعات المنطقة .

الصناعة

تمثل الصناعة القطاع السلعى الأساسى والقطاع القائد استراتيجيا فى الأقتصاد الأسرائيلي ، ونتيجة لاعتبارات ايدلوجية فانه قد تم التركيز فى بداية نشأة الدولة الأسرائيلية على بناء الزراعة الصهيونية ففى ذلك الوقت المبكر كان من الضرورى تحويل اليهود القادمين تحت تأثير الصهيونية الى ارض فلسطين ، من وظائفهم ومهنهم فى البلدان الأصلية الى مهنة الزراعة التى تعيد الارتباط بين اليهودى والأرض ، وليس ذلك فقط ولكن من اجل مزيد من التوسع فى اراضى فلسطين ، ذلك ان استقدام مهاجرين جدد سوف يجعل توسيع المساحة امرا ضروريا وجوهريا فى حالة اعتماد الدولة بشكل رئيسى على الزراعة ، ذلك النشاط الذى تشكل فيه الأرض مورد الانتاج الرئيسى بالاضافة الى العمل .

لكن الصناعة ظلت بالرغم من ذلك ، هى المحور الذى يساهم فيه القطاع الخاص بالدور الرئيسى والذى يدعم بقوة نمو الدولة الصهيونية ، ففى ظل انقطاع الصلة بين هذه الدولة وبين المحيط الأرضى الممتد حولها ، كان تحقيق هدف الأكتفاء الذاتى امراً ضروريا لبقاء واستمرار الدولة ، وقد تطلب تحقيق هذا الهدف انجازه اولا فى مجال السلع الغذائية بوصفهاسلعا استراتيجية ، كما تطلب تحقيق هذا الهدف خلق القاعدة الصناعية المحلية القادرة على توفير الاحتياجات الاساسية للسكان(١٢)

وبالرغم من ان التنمية فى العشر سنوات الأولى من عمر الدولة قد اعتمدت اساسا على تطوير الزراعةبدرجة فائقة ، إلا أن حدود نمو الزراعة الاسرائيلية طبيعيا والتى تتلخص اساسا فى ندرة موارد المياه ومحدودية الأرض الصالحة للزراعة بالاضافة الى حدود نموها الأقتصادى المتمثلة فى كثافة الأستثمارات الزراعية والنقص فى اليد العاملة والصغر النسبى للسوق

بالاضافة الى المنافسة القوية للسلع الزراعية فى الأسواق العالمية قد املت التوجه نحو القطاع الصناعى وخصوصا قطاعات الصناعة التصديرية وذلك بالرغم من الفقر فى الموارد والمواد الأولية الصناعية ومصادر الطاقة التى تستورد اسرائيل معظم احتياجاتها منها من الخارج ، واعتمادها فقط على توفر التمويل الخارجى والصلات الصناعية القوية بشبكة الأحتكارات الدولية وتوافر الخبرة التكنولوجية التى تضمن اعداد التكنولوجيين من الفنيين والمهندسين وعلماء البحث .

مراحل نمو الصناعة :

قامت اسرائيل بأول محاولة للتخطيط الصناعى عام ١٩٥٧ بوضع برنامج قصير الامد لتنظيم عملية توزيع موارد وامكانيات الدولة على الصناعات المختلفة وللاشراف على كيفية استغلالها غيرّ ان ذلك تم فى ظل معطيات وخصائص للهيكل الصناعى تتسم بالصغر والحداثة وارتفاع نصيب القطاع الخاص .

ثم قامت اسرائيل بعد ذلك بوضع برنامج صناعى للفترة ٦٠/ ١٩٦٥ ساهم فى ارساء اسس البرنامج الثانى للفترة ٦٥/ ١٩٧٠ وقد جاء هذا البرنامج الثانى اوسع نطاقا واكثر دقة من سابقه ، وقد استهدف البرنامج الثانى تحقيق عدد من المؤشرات اعتمادا على ان الصناعة هى اساس التقدم والتنمية الصناعية ، ومنها :

١ - العمل على زيادة نسبة الصادرات الصناعية الى اجمالى الصادرات

٢ - الاهتمام بالصناعات الثقيلة والعمل على زيادة انتاجها بالنسبة لأجمالى الانتاج الصناعى .

٣ - الاهتمام بالصناعات الصغيرة والورش الفنية .

٤ - الاهتمام بالخبرة التكنولوجية وتنمية المدارس الفنية والمهنية وتشجيع البحث العلمى .

ويلاحظ ان معظم المشروعات والصناعات الكبرى فى اسرائيل تقوم اساسا على الخبرات الأجنبية والتمويل الأجنبى ، وتعتمد على المحاكاة المباشرة التى اساسها شراء حق التصنيع دون الدخول فى مخاطر التعديل الجذرى او التطوير ، وذلك فى تلك المرحلة الأولى من ارساء اسس الصناعة الأسرائيلية واقامة هياكلها الأساسية وفى هذا المجال فان اسرائيل تعتمد بشكل اساسى على الخبرات فى امريكا وفرنسا وسويسرا وايطاليا بينما تؤدى مشاركة رأس المال الأجنبى او التمويل والخبرة الأجنبية فى مشروعات اسرائيل الصناعية الى فوائد هائلة بالنسبة لتلك المشرعات تتمثل اساسا فى

خفض نفقات الانتاج واستخدام تكنولوجيا راقية وفتح امكانيات واسعة للتسويق . امام منتجات هذه المشروعات .

ونستطيع ان نقول بأنه قبل سنة ١٩٥٧ لم تكن هناك استراتيجية صناعية متكاملة الا ما يخدم حاجات الاكتفاء الذاتى من انتاج السلع الضرورية اما المرحلة من ١٩٥٧ حتى ١٩٧٠ فقد بدأت فيها محاولات التخطيط الجاد ، كما تم فيها ارساء اهم اسس هيكل الصناعة الاسرائيلية بكافة قطاعاتها كما ان هذه الفترة قد شهدت ايضا نمو وتضخم القطاع الحربى فى الصناعة وذلك بعد حرب ١٩٦٧ كما شهدت نهاية هذه الفترة ايضا الاتجاه نحو تطوير الصناعة كثيفة المهارة كصناعات الآلات الدقيقة والصناعات العلمية الأخرى[١٣] .

وفى هذه المرحلة ايضا ازدادت قوة رأس المال الخاص وسيطرته على القطاع الصناعى اذ ان هذا القطاع يمتلك حوالى ٩٣٪ من المؤسسات الصناعية ويعمل به نحو ٧٦٪ من الايدى العاملة .[١٤]

وقد حقق القطاع الصناعى معدلا سنويا لنمو الناتج يقدر بـ ١٠,٧٪ خلال الفترة ١٩٦٩/٥٠ فى حين كان معدل النمو السنوى رأس المال المستخدم خلال تلك الفترة حوالى ١٢,٣٪ بينما توضح مؤشرات الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ طبقا لأرقام البنك الدولى ان معدل النمو السنوى فى الصناعة الاسرائيلية قد بلغ خلال هذه الفترة نحو ١٥,٦٪ فى حين كان نصيبها من اجمالى الناتج المحلى يصل الى ٣٢٪ سنة ١٩٦٠ .

لكن الصناعة الاسرائيلية لم تلبث ان دخلت فى مرحلة اختلال هيكلى منذ بداية السبعينات وظهر واضحا ان استراتيجية التنمية الصناعية المتبعة وهى استراتيجية احلال الواردات ، بالاضافة الى ارباك تخصيص الموارد الناتج عن الحرب وارتفاع مستوى ونسبة الانفاق الحربى بعد عام ١٩٦٧ قد تعاونا فى نهاية الامر على اظهار العيوب الهيكلية للصناعة الاسرائيلية القائمة على استراتيجية احلال الواردات ، وبدأت تتضح مشكلة الطاقات العاطلة فى الصناعة وكذلك ضيق الفرص المتاحة لمزيد من احلال الواردات نتيجة ضيق السوق المحلى والمقاطعة العربية وقوة المنافسة فى الاسواق الخارجية من المنتجات العالمية المماثلة .

وبالرغم من ذلك فان سياسة احلال الواردات قد نجحت خلال هذه الفترة من ١٩٥٧ حتى ١٩٧٠ فى انجاز اهم اهدافها التى تمثلت فى :

(١) تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتى .

(٢) توفير النقد الاجنبى وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات .

(٣) استيعاب العمالة فى الصناعة .[١٥]

فقد بلغ نمو العمالة الصناعية خلال الفترة ١٩٦٩/٥٠ نسبة ٥,٥٪ فى

المتوسط سنويا فى حين كان يقل معدل نمو القوى العاملة الاجمالية عن هـذا المعدل ، كذلك وصلت الصادرات الصناعية عدا الماس الى ان تمثل مـا يزيد على ٤٦٪ من الايراد الاجمالى للصادرات السلعية ، ٥٧٪ مـن القيمة المضافة للصادرات السلعية ، واحتلت الصادرات القائدة المتمثلة فى منتجات الادوية ومعدات النقل والالات الدقيقة ومنتجات الصناعات الاليكترونية والالات نحو ١٨٪ من الصادرات الصناعية فى اواخر هذه الفترة(١٦)

لكن الصناعة بدءاً من اوائل السبعينات بدأت تعانى من عدد من المشكلات التى تعكس خللا هيكليا فى بنية الاقتصاد الاسرائيلى بشكل عام فارتفاع نسبة الواردات من المواد الخام والمواد الوسيطة الناتج اصلاً عن فقر الموارد وزيادة واردات البترول قد أدت إلى تفاقم العجز فى الميزان التجارى ، ولم تتمكن الصادرات الصناعية من تضييق هوة العجز فى ميزان المدفوعات هـذا بالاضافة الى ان اتباع سياسة اجور تفوق انتاجية العمال فى بعض الاحيان كانت تعنى ابقاء الصناعة والاقتصاد الاسرائيلى اسرى للمساعدات الأجنبية سواء أخذت هذه المساعدات بشكل قروض او هبات ، كذلك فان تطور ونمو الصناعة كان يترتب عليه بالضرورة زيادة حجم الواردات من المدخلات الصناعية المستوردة .

وبالاضافة الى ذلك فان ضيق السوق المحلى الاسرائيلى والمقاطعة العربية ، والتأثير الواسع للتكتلات الاقتصادية الدولية على هيكل السوق العالمى بما يدعم تركيز التجارة العالمية وخصوصا تجارة المواد المصنوعة بين الدول المتقدمة بعضها البعض ، فرض على الصناعة الاسرائيلية عديدا من الالتزامات الجديدة منها التركيز على حقوق التكنولوجيا المتقدمة والصناعات العلمية خاصة فى مجالات الاليكترونيات والكيماويات الدقيقة اى تلك المجالات التى تنخفض فيها نسبة المكون الاجنبى ومستلزمات الانتاج الوسيطة بشكل عام ، وترتفع فيها درجة المهارة الفنية وعنصر الكفاءة التكنولوجية ، وتتميز باتجاهها اساسا الى اسواق البلدان المتقدمة ، كما يرتفع عائد التصدير الناتج عنها ، وقد تطلب الامر احداث مجموعة من التغيرات الهيكلية ، فى بنية الصناعة الاسرائيلية بدأت تلح بشدة خصوصا بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وتفشى الازمة فى معظم قطاعات الاقتصاد الاسرائيلى .

وعلى الصعيد المؤسسي فان الصناعة الاسرائيلية خضعت فى تلك الفترة لسيطرة حفنة من المجموعات المالية مثل بنك ديسكونتى والشركة المركزية للتجارة والصناعة بالاضافة الى مجموع ولفسون وبنك ليومى واصبح ٩٦٪ من المؤسسات الصناعية التى انشئت حتى أوائل السبعينات تتبع القطاع الخاص ، وعند ذلك فقد اصطدمت سياسة الدولة الاقتصادية مع مصالح

القطاع الخاص المرتبط جوهريا بالاحتكارات العالمية خصوصا تلك التي تسيطر عليها المجموعات الصهيونية ، وبرز بوضوح التناقص بين البرجوازية الاسرائيلية (القومية) والبرجوازية الصهيونية العالمية ، وعندما انعقد المؤتمر الدولي للمليارديرات اليهود في القدس في ابريل ١٩٦٨ أصر المليارديرات اليهود وعددهم سبعون على ان تلعب الحكومة الاسرائيلية دور الشريك فقط على غرار اصحاب المؤسسات الخاصة ، وطالبوا بأن يكون للاستثمارات مردودا عاليا وان يتقلص تأثير القطاع التعاوني « الهستدروت » على الاقتصاد [١٧] حيث يتزايد هذا التأثير عن طريق امتلاك الهستدروت لمجمع شركات « كور » الام الذي يتكون من مجموعة تبلغ حوالي خمسين مؤسسة بلغ نصيبها في اجمالي الناتج الصناعي ٩٪ سنة ١٩٧٢ مقابل ٦٪ عام ١٩٦٩ وقد زادت هذه النسبة لتصل الى ٢٦٪ من مجمل الانتاج الصناعي سنة ١٩٧٧ ، وتنتج ثلاث مؤسسات منها حوالي ٧٠٪ من المنتجات المعدة للتصدير .

وقد ادى التناقص بين مصالح القطاع الخاص والقطاع العام وانعكاسات ذلك على مجموعات القوى الاقتصادية المؤيدة الى الضغط من اجل احداث تعديلات مؤسسية/اقتصادية ، عن طريق سياسة اقتصادية جديدة تعطي دعما للقطاع الخاص ولاجراءات الحرية الاقتصادية وتشجيع الصناعات التصديرية مما سوف يشكل بعد ذلك ملامح سياسة اقتصادية جديدة بدأها المعراخ على خجل وببطء ، وميزت بشكل اساسي وجه ليكود بعد مجيئه الى السلطة في مايو سنة ١٩٧٧ .

لقد اعلن عام ١٩٧٥ تفاقم مشكلات الصناعة الاسرائيلية بشكل حاد فاتسع نطاق الطاقات العاطلة التي بلغت نسبتها في حدود ٣٠ ــ ٥٠٪ في معظم فروع الصناعة كذلك ظهور الخسائر في ميزانيات الشركات الصناعية بأرقام كبيرة فقد بلغت خسارة مصانع الصلب حوالي ٤٠ مليون ليرة اسرائيلية كما بلغت خسائر مناجم النحاس في تمناع قبل اغلاقها بنحو ٧٠ مليون ليرة بينما بلغت ارقام العجز في الصناعة الجوية الى حوالي ٩٠٠ مليون ليرة اسرائيلية وذلك في عام ١٩٧٥ [١٨] وتعرضت الصناعة الاسرائيلية بقطاعاتها المختلفة الى مخاطر تهدد بالركود والافلاس اذا لم يتم ايجاد مخرج للأزمة التي تواجهها ، واذا كانت الصناعة الاسرائيلية قد نمت خلال الفترة من ٦٠ ــ ١٩٧٠ بنسبة ١٥,٦٪ في المتوسط سنويا ، فقد انخفض هذا المعدل الى ٩٪ في السنوات الاولى من السبعينات لكنه لم يلبث ان هبط مرة واحدة الى ٤٪ سنة ١٩٧٤ ووصل المعدل الى اسوأ حالاته في العام التالي حيث بلغ ٢٪ تقريبا . [١٩] بسبب انخفاض الاستثمارات عن المستوى المطلوب وانخفاض انتاجية العمل وتقليص حجم الواردات واتساع

نطاق الطاقات العاطلة بالاضافة الى صعوبات التصدير التى كانت تقف حائلا فى وجه توسع الصناعة الاسرائيلية .

وقد أدت هذه الضغوط الى تبنى استراتيجية جديدة فى مجال النمو الصناعى تتميز بالتركيز على الصناعات التصديرية ، وتخفيف العبء الضريبى عن الشركات المنتجة بالاضافة الى دعم الصادرات وفتح اسواق جديدة امامها توجت بالاتفاق مع السوق المشتركة الذى يرمى الى خلق منطقة تجارة حرة بين اوربا الغربية واسرائيل مما يفتح الباب امام الصادرات الاسرائيلية الى الدخول بسهولة فى اسواق هذه الدول بعيدا عن عوائق المنافسة الصعبة . وارتكزت هذه الاستراتيجية الجديدة على عدد من التغيرات الهيكلية المؤسسية فى الصناعة الاسرائيلية اهمها دعم اتجاهات المشاركة مع الاحتكارات الدولية وتوسيع نطاق العلاقات بينها وبين الشركات الاسرائيلية وتخطى مراحل الوكالة او التجميع الى المراحل التكنولوجية الرئيسية مثل انتاج المنتج بالكامل او اجزاء منه فى اسرائيل لحساب الاحتكارات الدولية وكذلك المشاركة فى عمليات النقل والتسويق وبالاضافة الى المشاركة اخذت الحكومة الاسرائيلية فى بيع وتصفية الشركات الخاسرة المملوكة للقطاع العام ، ورغم ان هذه السياسة قد بدأت منذ اوائل السبعينات الا أنها غدت بعد ذلك اتجاها رئيسيا خصوصا مع الغاء الدعم الحكومى للانتاج والصادرات وتسهيلات التمويل من جانب الحكومة مع مجىء كتلة ليكود الى السلطة وتقدر عائدات بيع الشركات فى الشركات البنوك الحكومية الثلاث وهى بنك تفاحوت وبنك العمال وبنك الملاحة الاسرائيلى .

التغيرات فى هيكل الصناعة الاسرائيلية :

لقد تميز تطور الصناعة الاسرائيلية فى الفترة منذ بداية السبعينات حتى منتصفها بالاختلال الشديد على المستوى القومى ، بحيث اصبحت سياسة « احلال الواردات » عبئا على نمو الصناعة وعلى ميزان المدفوعات فى نفس الوقت ، ومع تفجر هذه الازمة بمشكلات الطاقات العاطلة والخسائر المتلاحقة وتفاقم العجز نتيجة ارتفاع نسبة المكون الأجنبى وتكاليف استيراد الطاقة ، عملت الحكومة الاسرائيلية على التركيز فى تطوير الصناعة على القطاعات التصديرية والصناعات العلمية كما بذلت جهودا كبيرة من اجل توقيع اتفاق صناعى مع السوق الاوربية المشتركة لاستكمال خطوات الاندماج فى السوق ، وقد ادت هذه الجهود الى توقيع اتفاق جديد فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٦ من اجل توسيع التعاون الصناعى بين اسرائيل والسوق ، وتوقيع بروتوكول مالى يمنح اسرائيل « ممرا الى المصرف الاوربى للتنمية » وتكمن اهمية هذا الاتفاق التكميلى فى كونه مرحلة اخرى من

مراحل ارتباط اسرائيل بالسوق والتزام هذه بتشجيع التصنيع والزراعة والانتاج واستثمار الاموال فى اسرائيل [٢١] وكانت اسرائيل قد وقعت اتفاقا مع السوق فى مايو سنة ١٩٧٥ يقضى بتحرير التجارة بينهما واقامة منطقة تجارة حرة حتى سنة ١٩٨٠ على أساس ان جميع المنتجات الصناعية ومعظم الصادرات الزراعية الاسرائيلية الى دول السوق سيسمح لها بالدخول الى أوربا دون رسوم جمركية ابتداء من ١ يوليو ١٩٧٧ اما اسرائيل فتلتزم بالسماح بادخال منتجات اوربية الى اسرائيل دون رسوم جمركية ابتداء من ١ يناير ١٩٨٠ لكن الضغوط الاسرائيلية تحاول ان تصل الى اطالة الفترة الخاصة بتحرير وارداتها من السوق الى سنة ١٩٨٧ على اساس التخفيض السنوى بنسبة ٨٪ حتى تبلغ الصفر سنة ١٩٨٧ .

وبصفة عامة تستهدف السياسة الاقتصادية طبقا لتقديرات مركز التخطيط الصناعى فى اسرائيل ان ينمو قطاع الصناعة بنسبة ١١٧٪ حتى سنة ١٩٨٥ باعتبار ١٩٧٥ سنة الاساس وان يواكب ذلك نمو فى الصادرات الصناعية بنسبة ٣٧٠٪ خلال نفس الفترة بالمقارنة بنمو وصل الى ٤٠٪ فقط بين ١٩٦٥/١٩٧٥ ومن المتوقع لذلك ان تنمو الصادرات من الصناعات الكيماوية والاليكترونية وصناعة الآلات بحوالى ١٠٪ سنويا فى المتوسط اما الصادرات من الصناعات التقليدية فلا يتوقع لها ان تنمو الا فى حدود ٥٪ سنويا .

ويتطلب تحقيق هذه الاحداث زيادة العمالة فى القطاعات التصديرية بنسبة ٣٧٪ اى من ٣٠ الفا الى ٤٠ الف عامل وتخصيص استثمارات لهذا القطاع بما يبلغ حوالى ٧,٥ مليون دولار [٢٢] .

ان المرحلة الراهنة من مراحل نمو الصناعة تتميز باعادة بناء هيكل الصناعة على اساس سياسة تصديرية تركز فى الاساس على تطوير الصناعات التصديرية واعادة توزيع وتخصيص الموارد المختلفة لخدمة هذا الهدف . اى ان الصناعة الاسرائيلية تجرى عليها عمليات لاعادة المواءمة بين هيكل الناتج وامكانيات التصدير بما يفتح الباب لزيادة رصيد البلاد من العملات الاجنبية والقضاء على اختناقات الصناعة وبقية فروع الانتاج وزيادة كفاءة الموارد طبقا لنمط محدد داخل نظام التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل يعطى لاسرائيل مكانا داخل الحلقة التكنولوجية الرئيسية للانتاج او احد اجزائها حيث تندمج اسرائيل شيئا فشيئا فى بنية اقتصاديات الدول الغربية المتقدمة .

اذن فنظام تقسيم العمل الدولى الرأسمالى والتغيرات التى طرأت عليه والتفاعل بينه وبين نمط تقسيم العمل الداخلى فى اسرائيل هو الذى يحكم تطور الصناعة فى النهاية حيث لا تستطيع الصناعة ان تنمو على اساس

مستقل وانما يتحدد هذا النمو فى ضوء اعتبارات تقسيم العمل الرأسمالى الدولى ومركز اسرائيل داخل حلقات الانتاج فى هذا النمط ، وهذا ما يبدد اية دعوة للاستقلال الاقتصادى فى اسرائيل حيث يستمر اعتماد الصناعة وهى القطاع الفائد فى الاقتصاد الاسرائيلى على الخارج ، كما ترتبط التحولات البنيانية فيها بالتحولات البنيانية على الصعيد العالمى وخصوصا فى بنية اقتصاديات الدول الغربية المتقدمة .

ويمثل الاتفاق مع السوق الأوربية المشتركة حجر الزاوية من أجل اعادة بناء الصناعة الاسرائيلية واحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة فيها حيث تمثل السوق الأوربية المشتركة العميل الأول للتجارة الخارجية الاسرائيلية وسوف يؤدى هذا الاتفاق الى العديد من التحولات فى بنية الصناعة الاسرائيلية ، ذلك أنه طبقا لدراسات وزارة الصناعة فقد صرح المدير العام لوزارة التجارة والصناعة بأن تنفيذ الاتفاق بين اسرائيل والسوق المشتركة سيقتضى تحويل ٤٠ ألف عامل فى اسرائيل من مهنة الى أخرى ومن انتاج الى آخر وكذلك نحو ١٥ الف عامل يتوقع انتقالهم من مصنع الى آخر . وفى الوقت الذى يبلغ فيه عدد المصانع والشركات الأوربية فى اسرائيل الى نحو ١٣٠ مصنعا وشركة[٢٣] فان معهد « فان لير » قد أجرى دراسة شملت ٦٠٠ مصنع حول استعداد الصناعة لتنفيذ الاتفاق من السوق الأوربية المشتركة ، وخرج المعهد من هذه الدراسة بعدد من النتائج كان من أهمها أن نحو ٣٥٪ من هذه المصانع لن يتضرر أبدا من تنفيذ الاتفاق مع السوق ، بينما سيصاب ٢١٪ من المصانع بنسبة مرتفعة من الضرر ، فى حين يتوقع أن يصاب بنسبة متوسطة من الضرر نحو ٤٤٪ من هذه المصانع[٢٤] .

وعلى ذلك فان حوالى ثلث هذه المصانع او ثلث الصناعة الاسرائيلية اذا اعتبرنا عينة (فان لير) ممثلة للصناعة الاسرائيلية لن تصاب بأية اضرار ، فى حين ان نحو ثلثى الصناعة سيتعرض لاضرار تتراوح نسبتها بين الاضرار الطفيفة والاضرار الفادحة لكنه فى كل الاحوال يمكن القول بان اعادة التخصيص الصناعى فى اسرائيل على اساس الاتفاق مع السوق المشتركة سوف يخدم اغراض النمو الصناعى طبقا لمعطيات المجتمع الاسرائيلى فى الوقت الراهن ، فى حين يؤدى الى مزيد من الاضرار بالنسبة للصناعات التقليدية والعمالة التى سيكون عليها ان تتحول من مهنة الى اخرى او من صناعة الى اخرى ، وهو ما يشكل تكلفة اضافية يلقيها عبء تطوير الصناعات التصديرية .

تطور متغيرات الصناعة الاسرائيلية :

بلغ اجمالى التكوين الرأسمالى الثابتة سنة ١٩٧٥ حوالى ٧١٢٠ مليون

ليرة اسرائيلية خص الصناعة منها حوالى ١١٣٤ مليون ليرة بنسبة تصل الى نحو ١٥٪ تقريبا .

وساهمت الصناعة فى نفس العام فى توليد ما يقرب من ٢٣٪ تقريبا من الدخل القومى حيث بلغ الانتاج المحلى الصافى والدخل القومى بتكلفة العوامل بأسعار السوق الى نحو ٧٤٨٦٤ مليون ل . م خص الصناعة منها حوالى ١٧٤٨٥ مليون ليرة اسرائيلية[٢٥] وتسهم القطاعات السلعية فى توليد ما يقرب من ٤٠٪ من الدخل القومى تمثل فيها الصناعة القطاع الرئيسى لكن معدل النمو الصناعى انحدر فى ذلك العام ١٩٧٥ الى ادنى مستوياته حيث بلغ حوالى ٢٪ مقابل ٤٪ فى العام السابق ، ٩٪ قبل ١٩٧٣ لكن الناتج الصناعى اخذ فى التزايد بعد ذلك حيث زادت سنة ١٩٧٦ بنسبة ٣ ـ ٤٪[٢٦] واخذت النسبة فى الارتفاع منذ ذلك العام على اساس زيادة استثمارات القطاعات التصديرية بالاساس لكنه لم تحدث زيادة فى العمالة الصناعية فى ١٩٧٦ بل على العكس من ذلك انخفض عدد ـ المستخدمين فى الصناعة بنحو ٦٠٠ عامل حيث بلغ عددهم ٢٧٣٨٠٠ عامل مقابل ٢٧٤٤٠٠ عامل عام ١٩٧٥[٢٧] وقد أكد محافظ بنك اسرائيل على هذه الحقيقة حيث صرح فى على همشمار بأن قطاعات الخدمات قد استوعبت أكبر زيادة فى العمالة ، وان العمال الذين خرجو من الصناعة توجهوا الى قطاعات الخدمات المختلفة وهو ما يمثل ظاهرة سلبية فى توزيع العمالة الاسرائيلية على القطاعات المختلفة .

وتتوقع وزارة الصناعة طبقا لخطة النمو الصناعى حتى سنة ١٩٨٥ ان الانتاج الصناعى الذى بلغ عام ١٩٧٦ الى نحو ٦١ مليار ليرة سيتضاعف ليصل الى ١٢٥ مليار ليرة سنة ١٩٨٥ ، اما فى مجال العمالة الصناعية فمن المنتظر ان ينمو عدد العمال من ٣٠٠ الف عامل الى ٤٠٠ الف عامل وتطمح الوزارة الى تحقيق زيادة فى ناتج العامل فى القطاع الصناعى بحيث تبلغ هذه النسبة ٤,٧٪ فى المتوسط سنويا وذلك من خلال زيادة الاستثمارات وتحسين الجهاز التنظيمى والتكنولوجى[٢٨] .

وعلى حين تقلص اجمالى الاستثمار المحلى سنة ١٩٧٦ بنسبة تصل الى ١٥٪ فان اجمالى الاستثمارات التى وافق عليها بنك التنمية الصناعية سنة ١٩٧٧ يقل بنحو الثلث عن الاستثمارات التى اقرت فى السنة الماضية فقد بلغت الاستثمارات الجديدة ١,٧ مليار ليرة منها ١,٢ مليار لشركة الكهرباء ، اى ان الصناعة يخصها فى الواقع ما لا يزيد عن ٥٠٠ مليون ليرة مقابل ٥١٣ مليون فى العام السابق تنخفض قيمتها الحقيقية بنسبة ٣٠٪ وهى نسبة انخفاض قيمة العملة بين العامين[٢٩] بينما بلغ مجموع الاستثمارات الصناعية حوالى ٤,٥ مليار ليرة وهو مبلغ لا يكفى لكى

تحافظ الصناعة الاسرائيلية على حجمها الحالى حيث انه لكى يتم ذلك ينبغى أن يستثمر سنويا ما يوازى ٦ ــ ٨٪ من حجم الصناعة ومعنى ذلك بأسعار ١٩٧٧ ضرورة ما يزيد عن ٥ مليارات ليرة[٣٠] وهو ما يعنى جمود الصناعة الاسرائيلية ، لكن هذه الظاهرة لم تلبث ان تراجعت بعد ذلك حيث قفزت الاستثمارات الصناعية سنة ١٩٧٨ الى نحو ٨ مليار ليرة بزيادة تصل الى الثلث من ميزانية السنة الماضية[٣١] .

وما زالت الصناعة الاسرائيلية تعانى من بعض المشكلات الخاصة بنتائج الانقلاب الاقتصادى لحكومة ليكود حيث قدر اتحاد الصناعيين الضرر اللاحق بأعضائه بنسبة ٢,٢٪ من ربحية الصادرات ، وبلغت اضرار مصدرى منتجات النسيج من الانقلاب الاقتصادى الى نحو ٥٪ من ربحية الصادرات فى حين ان هناك فروعا صناعية معينة تتضرر بنسبة ٢٠٪ ومعظمها من قطاع الانتاج التقليدى .[٣٢] وتساهم الصناعة بنحو ٨٠٪ من الصادرات التى تشكل ما يقرب من ٢٠٪ من الناتج القومى وتمثل الصناعات العلمية والصناعات الكيماوية اهم فروع الصناعات الاسرائيلية التى تعتمد اصلا فى تطويرها فى الفترة الاخيرة على التركيز فى القطاعات التصديرية الحديثة حيث ان اتجاهات التجارة الخارجية الاسرائيلية تشير الى متانة الروابط والعلاقات بين السوق الاسرائيلى والسوق فى البلاد الغربية المتقدمة وتشكل المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات الكهربائية والاليكترونية ومعدات الرى والمعدات الطبية وفروع الصناعات الكيماوية المختلفة اهم بنود الصادرات الصناعية الاسرائيلية الى جانب صادرات الماس .

قطاع البناء

من أكثر قطاعات الاقتصاد الاسرائيلى تشابكا مع القطاعات الاخرى ، ومن ثم فان التطورات التى تحدث داخل هذا القطاع تؤثر تأثيرا شديدا ــ سلبا ام ايجابا ــ على بنية القطاعات وينعكس هذا التأثير بالضرورة على نسبة التوظف فى هيكل العمالة .

وتعتبر الانشاءات الحربية ، واسكان المهاجرين ، والانشاءات المدنية الاخرى اهم العوامل الدافعة فى نمو قطاع البناء ، فقد شهدت المرحلة الاولى من قيام الدولة الاسرائيلية نموا عاليا فى قطاع البناء نتيجة لاحتياجات اسكان المهاجرين ، والانشاءات المدنية اللازمة لاقامة البنية التحتية للاقتصاد وكذلك الانشاءات الحربية التى تلازمت مع تحول العصابات العسكرية الصهيونية الى جيش منظم يستهدف تحقيق وظيفة جديدة طبقا لهذا التنظم الجديد .

وقد كان لانخفاض نشاط البناء فى منتصف الستينات اثر اساسى فى

الانكماش الاقتصادي وانتشار البطالة ، حيث ان أكثر من عشرة آلاف عامل فى الفروع الصناعية كانو ينتجون اصلا لقطاع التشييد والبناء ، ومن ثم فان تراخى الطلب فى قطاع البناء يؤدى الى تراخى الطلب على منتجات الفروع والقطاعات المرتبطة به ، وهو ما يؤدى الى تخفيض مستوى النشاط الاقتصادى وزيادة البطالة .

غير ان حرب ١٩٦٧ وما تلاها من نتائج قد ادت الى نمو هائل فى نشاط البناء خصوصا فى القطاع العسكرى ، وايضا فى القطاع المدنى ، وهو ما ادى الى ازدهار الفروع الاخرى وارتفاع معدلات التنمية والاستثمار والتوظف . وكان انشاء خطوط دفاعية جديدة على اطراف المناطق المحتلة مثل خط بارليف رافعة كبرى لنمو متعاظم فى قطاع البناء .

لكنه ابتداء من عام ١٩٧٤ انخفض النشاط فى قطاع البناء بنسبة ٢٠٪ عما كان عليه سنة ١٩٧٢ ، وانخفض عدد العاملين من ٨٣ الفا الى ٨٠ الفا ، واستمرت هذه الموجة من الانخفاض بالرغم من محاولات الحكومة الاسرائيلية لمنع انخفاض كبير فى استثمارات البناء ، واتسع نطاق الازمة فى قطاع البناء لتضافر العديد من العوامل مثل انخفاض المهاجرين ، وتراخى الطلب الحربى فى قطاع الانشاء فى هذه الفترة عنه قبل ذلك ، بالاضافة الى ضرورات مكافحة العجز القومى التى كانت تتطلب تخفيضات متتالية فى ميزانية البناء ، وميزانيات التنمية والبنية التحتية .

ويعانى قطاع البناء فى الوقت الراهن من أزمة فى مواد البناء ، حيث تعجز الصناعة الاسرائيلية عن توفير القدر الملائم من الأسمنت وحديد التسليح والأخشاب اللازمة ، وكذلك يعانى القطاع من نقص فى مجال العمالة غير المدربة ، تلك التى يقوم بسدها العمال العرب القادمون من المناطق المحتلة الذين يعمل ٤٠٪ منهم فى قطاع البناء ليعوضوا هذا النقص فى اسرائيل .

ومن المتوقع مع التحولات الراهنة فى بنية العلاقات فى الشرق الاوسط خصوصا بعد الاتفاق المصرى الاسرائيلى واحتياج اسرائيل الى بناء خط دفاعى جديد على حدود سيناء ، بالاضافة الى المطارات المزمع انشاؤها لتعويض اسرائيل عن القواعد الجوية التى كانت تحتلها فى سيناء ، ان يتزايد الطلب فى قطاع البناء ، وهو ما يعنى امكانية تجاوز الازمة فى قطاع البناء ، وبالتالى حفز معدلات النمو فى القطاعات الاخرى .

السياحة

تمثل السياحة احد الموارد الهامة التى تعتمد عليها اسرائيل ، باعتبارها احد بنود الصادرات غير المنظورة التى تؤدى الى ادرار عائد كبير يسهم فى

توازن العجز فى ميزان المدفوعات . وتقوم السياحة الاسرائيلية على اساس الاستفادة من وجود عدد كبير من الاماكن السياحية لليهود وغير اليهود فى اسرائيل ، مثل الاماكن الدينية المقدسة ، وكذلك الاماكن الاثرية ، كما يضاف الى ذلك امكانيات السياحة على الشواطىء والسياحة العلاجية وتهتم اسرائيل الى درجة كبيرة بتنشيط السياحة سواء اليهودية أو غير اليهودية وذلك بغرض رفع مستوى مساهمة دخل السياحة فى اجمالى الدخل القومى الاسرائيلى ، وطبقا للخطة التى وضعتها وزارة السياحة الاسرائيلية (قبل ان يتم دمج وزارة السياحة اخيرا فى وزارة التجارة والصناعة) فقد قدرت اعداد السائحين فى اسرائيل سنة ١٩٧٦ بنحو ٨٠٠ الف سائح كما قدرت العائد من السياحة بنحو ٤٠٠ مليون دولار ، وقد وضعت الوزارة خطة لزيادة اعداد السياح الداخلية الى اسرائيل الى نحو ١,٧ مليون سائح بسنة ١٩٨٥ وان يقفز الدخل من السياحة الى حوالى ٧٠٠ مليون دولار وكذلك زيادة الغرف السياحية من ٣٢ الف غرفة سنة ١٩٧٦ الى نحو ٦٠ الف غرفة سنة ١٩٨٥(٣٢) .

وتعلق اسرائيل اهمية كبرى على امكانيات زيادة السياحة الجماعية الى اسرائيل والدول المحيطة بها بعد اقامة علاقات طبيعية معها ، وذلك على اساس ان تقوم اسرائيل بدور الوكيل الاقليمى لشركات السياحة العالمية وتنظيم رحلات سياحية جماعية الى بلدان المنطقة ، بحيث يزور السياح المعالم السياحية فى مصر والاردن واسرائيل ضمن برنامج واحد .

ثالثا : البنية الاساسية :

تمثل البنية الاساسية ، أو البنية التحتية للاقتصاد **In frastructure** مجموع راس المال الاجتماعى أو اجمالى الاصول والتجهيزات التى لا تدخل فى تعريف رأس المال من وجهة نظر المشروع الخاص ، وهى تشمل التجهيزات الاساسية للانتاج من طرق ومواصلات ونقل وموانىء ومطارات وكهرباء وسدود ورى ، بالاضافة الى مجموع الخدمات العامة والتسهيلات الجماعية فى مجال المياه والصحة والتعليم والثقافة وغيرها .

وتمثل البنية الاساسية اقتصاديا مجالا اساسيا لاستثمار رأس المال العام أو رأس المال الحكومى حيث تتميز المشروعات فى هذا المجال إما بانخفاض العائد الخاص (الارباح) ، أو بطول فترة الحصول على العائد ، أو بكليهما معا ، ويمثل الانفاق الاستثمارى ، فى مجال البنية الاساسية انفاقا تضخميا بطبيعته ، حيث يتم عن طريقه خلق وتوزيع دخول فى ايدى الافراد دون وجود مقابل من الانتاج العينى لامتصاص هذه الدخول ، لكن المقابل الاجتماعى يمكن ان يفوق بكثير حجم هذا الانفاق ، خصوصا اذا ما وضعت خطط الاستثمار فى مشروعات البنية الاساسية

بعناية لكى تتفق مع احتياجات النشاط الاقتصادى فى هيكل الانتاج القومى . وعلى سبيل المثال فان خدمات النقل أو الكهرباء أو المياه يمكن ان تعوق نشاط قطاعات الانتاج اذا لم تساير الاحتياجات ويترتب على ذلك خسائر اقتصادية تفوق بكثير توجيهه الى مجال البنية الاساسية لتدعيمها . وقد اولت اسرائيل منذ بداية تكوينها اهمية فائقة لمشروعات البنية الاساسية لارتباط ذلك مباشرة باستيعاب المهاجرين الجدد اجتماعيا واقتصاديا ، وكان تضافر نفقات الوكالة اليهودية وميزانية الحكومة ونشاط الهيئات التعاونية وخاصة الهستدروت كافيا لتحقيق انجازات ملموسة فى هذا المجال ، وساعد على ذلك بلا ادنى شك سيطرة اسرائيل على مرافق اساسية وخدمات ومساكن وطرق ، بل ومدن كاملة كانت تخص المجتمع الفلسطينى ، فاسرائيل لم تحتل « ارضا بلا شعب » كما تزعم ، وانما احتلت بلدا ، كان فى ذلك الوقت يمثل بكل المقاييس واحدا من اكثر البلدان العربية تطورا خصوصا من زاوية الانتاج والدخل .

لقد كان تكثيف الدولة والوكالة اليهودية والقطاع التعاونى فى الفترة الاولى من قيام الدولة على الاستثمار فى مجال البنية الاساسية له ما يبرره ، وقد وجد ايضا ما يساعد عليه من تحويلات من الخارج غير واجبة السداد ، واستطاعت اسرائيل خلال فترة وجيزة ان تشيد هيكلا للخدمات الاساسية يتمكن من تزويد هيكل الانتاج باحتياجاته الاساسية من التسهيلات المرفقية ، ولم تشهد اسرائيل اختناقا ملحوظا فى هذا المجال ، وذلك على العكس من العديد من البلدان المجاورة التى تعيش هياكل الانتاج فيها فوق بنية اساسية متآكلة وهشة لا تقدر على الصمود وتئن كل يوم من الانهيارات فى جوانبها المختلفة .

وفى مجال البنية الاساسية فى اسرائيل فان رأس المال التعاونى والحكومى يسيطر سيطرة مطلقة تقريبا ، على مجالات النشاط المختلفة فيها ، خصوصا اتحاد العمال الاسرائيلى « الهستدروت » الذى يتكون من التنظيم المهنى ومؤسسة الخدمات الطبية وهيئة العاملين ، وهذه الهيئة الاخيرة هى اكبر الهيئات الاقتصادية فى اسرائيل اذ توفر عملا لنحو ٢٠٪ من سائر الطاقة البشرية « ٢٥٠ الف شخص » وتنتج نحو ٧٠٪ من الانتاج الزراعى ، ٢٦٪ من الانتاج الصناعى كما انها تسيطر على ما يقرب من ٩٩٪ من المواصلات العامة ، كما تمتلك هيئة العاملين العديد من المؤسسات التى تعمل فى مجالات الانتاج والهياكل الاساسية ، منها شركة مساكن العاملين (شيكون عوفريم) وهى اكبر شركة بناء غير حكومية كما تمتلك ايضا شركة البناء (سوليل بونيه) التى تتسع عملياتها داخل وخارج اسرائيل ويبلغ عدد العاملين بها نحو ٢١٥٠٠ عامل فى الداخل والخارج هذا

بالاضافة الى دار نشر واسهمها فى شركات العال وتسيم واركيع للطيران[٣٣] كما يتبع الهستدروت ايضا مؤسسة الخدمات الطبية (كوبات حوليم) التى بلغت ميزانيتها عام ١٩٧٧ نحو ٣,٧٥ مليار ليرة اسرائيلية وتمنح خدماتها لنحو ٢,٧ مليون مواطن ، وتملك المئات من العيادات الطبية بالاضافة الى ١٦ مستشفى بها نحو ٥٣٠٠ سرير يعمل بها حوالى ٤٥٠٠ طبيب .

وفى مجال النقل تدار السكك الحديدية كمصلحة حكومية ، وتسيطر على النقل البرى كما اوضحنا هيئة العاملين بالهستدروت عن طريق شركات مثل « ايجد » و « دان » اما النقل البحرى والجوى فقد تم تنظيمهما بمقتضى قوانين تعطى الحكومة سيطرة قوية على الشركات العاملة فيها ، وكذلك الحال بالنسبة لهيئة موانى اسرائيل ، ويحتل ميناء حيفا المركز الرئيسى فى حركة السفن بينما تزايد فى الوقت الراهن اهمية ميناء اشدود على البحر المتوسط .[٣٤] وفى مجال التعليم والبحث العلمى فان المجتمع الاسرائيلى يولى اهمية فائقة لزيادة الطاقة العلمية ورفع مستوى فعاليتها ، ووصلت اسرائيل الى مستوى رفيع بالقياس الى مجموعة الدول المحيطة بها ، اذ يقدر البروفيسور نيئمان احد كبار العلماء الاسرائيليين بأن الهوة التكنولوجية بين اسرائيل والعرب هى ٧ : ١ وتخصص اسرائيل حوالى ٢,٤٪ من مجموع الدخل القومى للانفاق على البحث العلمى ، ويأتى أكثر من ٥٠٪ من ميزانية البحث العلمى والتطوير من خارج اسرائيل اذ تقدر مساهمة رأس المال الاجنبى فى تمويل البحوث العلمية فى اسرائيل بنحو ٣٥ ــ ٨٥٪ من الاجمالى تساهم فيها شركات اجنبية مثل فولكس واجن (١,٤ مليون دولار سنويا) وكذلك مؤسسة روز نبلوم وفريد نوالد بمبلغ ١,١ مليون دولار كل عام الى الجامعة العبرية ، وكذلك اصدقاء « التخنيون » الذين يتبرعون سنويا بمعدل ٣ ملايين دولار ، كما تمول المؤسسات اليهودية الصهيونية عن طريق التبرعات نحو ٣٠٪ من ميزانية البحث العلمى والتطوير فى اسرائيل .

ويوجد فى اسرائيل (٤,٥ مليون نسمة) سبع جامعات تمنح درجات متعددة من ضمنها الدكتوراه كما يوجد اكثر من ٦٨ معهد ابحاث ، ٥٢ مركزا للابحاث الصناعية والزراعية علاوة على معاهد نقل التكنولوجيا ومشاكلها .

ويأتى العلماء الاسرائيليون فى المرتبة الثانية بعد العلماء الامريكيين مباشرة فى مساهماتهم فى الندوات والحلقات الدراسية العالمية ، وتصل نسبة مساهمتهم الى حوالى ٨٨٪ بمتوسط ٢٠ ندوة كل سنة . ومن الجدير بالذكر ان اسرائيل لم تتكلف شيئا فى اعداد معظم هؤلاء العلماء ، اذ بلغت نسبة العلماء المهاجرين الى اسرائيل عام ١٩٦٨ حوالى ٣٣٪ من مجموع

الهجرة وان المعاهد المحلية مسئولة فقط عن نصف الزيادة السنوية من عدد العاملين فى الحقل الهندسى ، وان ستة اسباع العاملين فى الحقل الطبى هـم من المهاجرين الوافدين ، ويذكر بان نصف الطاقة العلمية هى من جـامعيين قدموا الى اسرائيل بعد ان اتموا تعليمهم فى جامعات الغرب .[٣٥]

وقـد اسـتمرت ميزانيات التنمية والبنية التحتية فى الزيادة حتـى سـنة ١٩٧٣ تقريبا ، وابتداء مـن ميزانية العـام التـالى حتـى الان تنخفض ميزانيات التنمية والبنية التحتية ، فتوسيع شبكات الطرق والكهرباء والبريد والهاتف والمجارى وتشييد المبانى الصناعية والمهنية يسير بصـورة بـطيئة جدا مقارنة مع الماضى[٣٦] مما يعنى بداية لامكانية حدوث اختناقات فى هـذا المجال وهو ما ينعكس بالضرورة سلبيا على اداء هياكل الانتاج .

ويرجع هذا الانخفاض الى المشكلات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد الاسرائيلى ومن ضمنها مشـكلة العجـز المزمـن الداخلى والخـارجى ، ومحاولات سد هذا العجز جزئيا عن طريق تخفيض ميزانيات التنمية والبنية الأساسية بالاقتطاع من الميزانية العامة للدولة .

كما يلاحظ أيضا الهبوط فى حركة البحـث العلمـى والتـطوير بعـد عام ١٩٧٣ نتيجة للأزمات التى يمر بها الاقتصاد الأمـريكى والغـربى ، اذ أن أزمات الاقتصاديات الغربية تنعـكس بـالضرورة على قـدرة المؤسسـات الصهيونية العالمية فى جمع التبرعات وتحويل الأموال لصالح دولة اسرائيل . ويقدر (مايكل برونوان) معدل النمو فى مجالات البناء والنقـل والخـدمات العامة سوف ينخفض خلال السـنوات الخمس ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ عمـا كان عليه فى الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ففى مجال البناء تتوقع دراسة مايكل بـرونو أن ينخفض معدل النمو من ٧٪ خلال الفترة الأولى ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ الى ٥٪ خلال الفترة الثـانية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ والنقـل مـن ١٠٪ الى ٩٪ ، بينمـا الخدمات العامة تظل على مسـتواها تقـريبا خـلال الفتـرتين ٥٪ فى حين ينخفض معدل النمو فى السكن من ٦٪ الى ٥٪[٣٧] لكن هذه التقديرات نفسها قد تعرضت للانخفاض نتيجة لاحتدام أزمة الاقتصاد الاسرائيلى ، خصوصا أزمة ميزان المدفوعات ونقص العملات الأجنبية واتساع نطاق العجز القومى الاجمالى ، مما أدى الى حدوث تخفيضـات مسـتمرة فى الاسـتثمار وعلى رأسها تخفيض الاستثمارات فى القاعدة الانتاجية وقطاع التشـييد بنسـبة تتراوح بين ١٠ ـ ١٣٪ فى ميزانية عام ١٩٧٨/٧٧[٣٨] .

ونتيجة لهذا فقد بدأت تـظهر أعراض المرض على الهياكل الأسـاسية فى اسرائيل تلك التى ظلت حتى عام ١٩٧٣ تقريبا لا تشكو من مرض ، حيث أن انخفاض الاستثمارات فى مشروعات البنية الأساسية مع تقادم الأصـول

وانتهاء العمر الافتراضي لجزء كبير منها والاحتياجات الملحة الى التجديد وارتفاع نفقات الصيانة نتيجة للتصادم ، تمثل كلها عوامل تتضافر لكى تزيد من مستوى أزمة الهياكل الأساسية فى اسرائيل .

وتمثل خسائر الشركات العاملة فى مجال البنية الأساسية أحد مؤشرات هذه الأزمة الجديدة على الاقتصاد الاسرائيلى ، فقد أوضحت الميزانيات بداية ظهور العجز والخسائر خصوصا لدى شركات الخدمات وقطاع النقل والمواصلات الداخلى أو الخارجى فقد بلغ العجز المالى فى شركة (ايجد) وهى شركة احتكارية مساهمة للأتوبيسات عن السنة المنتهية فى ١٩٧٥/١٢/٣١ نحو ٤٠٤ مليون ليرة اسرائيلية(٣٩) كما انهارت الشركة البحرية لنقل الفاكهة الاسرائيلية ونحى صاحباها وتولى ادارتها أمريكان ونقل مقرها من حيفا الى لندن ، وقد أعلنت شركة العال هى الأخرى (وهى شركة حكومية) عن خسارة بلغت نحو ١٠٠ مليون ليرة عام ١٩٧٥(٤٠) .

وتمارس سياسة الليكود الاقتصادية ضغوطا غير مباشرة تؤدى الى اتساع مظاهر الأزمة فى هذه الشركات وذلك عن طريق الغاء الاعانات وتقليص حجم الائتمان الداخلى لتمويل نشاط هذه الشركات وتوجيهها الى الاقتراض من الخارج لتيسير نشاطها مما دعا بعض الاقتصاديين الى تسمية هذه الظاهرة ب « دولرة » الاقتصاد أى الاعتماد فى تمويل الاستثمارات فى الأساس على الاقتراض من الخارج نتيجة لنقص رصيد اسرائيل من العملات الأجنبية ، فاذا كانت الشركات التجارية أو الصناعية تستطيع تمويل نشاطها بالاعتماد على الخارج وفقا لسعر الفائدة الجارى فى السوق العالمية ، فان شركات الخدمات والمرافق لا تستطيع أن تساير هذا الاتجاه دون مواجهة خطر الافلاس ، وهذا ما تلوح بوادره بالنسبة للعديد من الشركات العاملة فى مجال البنية الأساسية ، وهو ما يعلن انتهاء العصر الذهبى للهياكل الأساسية فى الاقتصاد الاسرائيلى ، وما يعنى فى نفس الوقت ضرورة توجيه المزيد من الاستثمارات نحو فروع النشاط المختلفة فى هذا المجال وهو ما يتناقض مع ضرورات ضغط الانفاق العام لمواجهة التضخم وارتفاع الأسعار .

وفى مجال الاسكان تتجه حكومة الليكود الى تقليص دور النشاط الحكومى بأقصى ما يمكن ، ويهاجم سمحا ارليخ وزير المالية سياسة المعراخ السابقة قائلا انها كانت تهدف فى الأساس الى زيادة تعلق المواطنين بها لخدمة أهدافها لكى يكون المواطن متعلقا بالجهاز الحاكم ومستعبدا له ، ويقول فى معرض الحديث عن سياسة الاسكان « اعتقادى هو أن مساكن الايجار هى الحل الوحيد لانتقال العمالة من مكان عمل الى آخر »(٤١) فالحكومة تتجه فعليا الى التخلى عن بناء المساكن للعاملين على نظام

« التمليك » والغاء هذا النظام ، واطـلاق حـرية البناء واتبـاع نظـام « ايجار » المساكن لتحرير قوة العمل واكسابها مرونة كافية للانتقـال مـن مكان الى آخر ، حيث يرتبط ذلك بحيوية التلاؤم مع الدور الجديد للقطاعات الاقتصادية من حيث اعطاء ثقل أساسى للصناعات التصديرية ومـا يرتبـط بها ، ومن اعادة توزيع للعمـالة أو تخصـيص لكافـة الموارد المتـاحة ، أو التخلى عن بعض الأنشطة لصالح منتجات الأسواق الأخرى التـى تسـعى اسرائيل الى اقامة تجارة حرة معها مثل السوق الأوربية المشتركة .

لقد ظل القطاع العام مسيطرا على معظم الاستثمارات فى قطاع السـكن والخدمات الصحية والتعليمية الضرورية لتنشيط مناطق الاستيطان واعادة توزيع الكثافة السكانية بينما تتجه الليكود فى الوقت الراهن الى اعادة توزيع الأنشطة واعادة ترتيب أجزاء الهيكل الاقتصادى واعطاء وزن كبير وأساسى للصناعات التصديرية واحتياجاتها خصوصا مرونة انتقال عنصر العمل من مكان لآخر أو من نشاط لآخر والتى يحول دونها نظام مساكن التمليك .

لقد دخلت البنية الأساسية من مرافق وخدمات عامة وتسهيلات جمـاعية وخلافه الى مرحلة ظهور المشكلات بعد استقرار دام تقريبا حتى عام ١٩٧٣ وكان ذلك راجعا بالأساس الى انخفاض ميزانيات التنمية والبنية الأساسية منذ ذلك التاريخ ، كما يرجع ذلك أيضا الى استمرار الخسائر التى أظهرتها ميزانيات معظم الشركات العاملة فى هذا المجال سـواء منهـا الحـكومية أم التابعة للهستدروت ، ويرجع ذلك ثـالثا الى السـياسات المتبعـة حـاليا فى اسرائيل من حيث الغـاء الدعم والاتجـاه الى تقليص دور الدولة وتخفيض ميزانيات الخدمات العامة ، وتشكل هذه السـياسات بـالاضافة الى واقـع الحال فى قطاعات البنية الأساسية القوة الدافعـة لتـوسيع وتعميق مـظاهر الأزمة فى مجال الهياكل الأساسية .

هوامش الفصل الثالث

(١) **Sha'ul Zarhi, The Occupied Territories, new Outlook, January, February 1977, P. 23**

(٢) د . يوسف شبل ، دراسة تحليلية لدور القطاعين الخاص والعام في الاقتصاد الاسرائيلي ، ش . ف العدد ١١ ص ١٠١

(٣) عمرو محيي الدين استراتيجية الانماء في اسرائيل مرجع سابق العدد ٣٤ ص ٨٧

(٤) البنك الدولي ـ تقرير عن البنية في العالم ، اغسطس ١٩٧٨ ص ٨٧ ـ ٨٩

(٥) المركز المصرى الدولي للزراعة دراسة عن الزراعة في اسرائيل ص ١٩ .

(٦) د . السيد عليوه ، الكيان الصهيوني دراسة في القطاع العام ورأسمالية الدولة مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ١٩٧٧ ص ٣٦ .

(٧) المركز المصرى الدولي للزراعة ـ مرجع سابق ص ١٤ .

(٨) عل همشمار ١٩٧٤/٢/١٣ .

(٩) المركز المصرى الدولي للزراعة ـ مرجع سابق ص ١٤ .

(١٠) المركز المصرى الدولي للزراعة ـ مرجع سابق ص ١٠١

(١١) المركز المصرى الدولي للزراعة ـ مرجع سابق ص ٩٥

(١٢) عمرو محيي الدين ـ مرجع سابق العدد ٣٤ ص ٧٤

(١٣) المرجع السابق ص ٧٥

(١٤) د . سلمان رشيد سلمان ـ مرجع سابق ص ١٠٧ .

(١٥) عمرو محيي الدين مرجع سابق ص ٨٥

(١٦) عمرو محيي الدين مرجع سابق ص ٩٤ ـ ٩٥

(١٧) انطوان منصور ـ الهستدروت والمجتمع الاسرائيلي ش.ف العدد ٣٤ ص ١٠٠ ـ ١٠١

(١٨) ن . م . د . ف ١ ، ١٩٧٦/٢/١٦ ص ١٠٩ ـ ١١٩ .

(١٩) دافار ١٩٧٧/١/٣

(٢٠) دافار ١٩٧٨/٣/٩ .

(٢١) هآرتس ١٩٧٦/١١/١١ .

(٢٢) الأمانة الاقتصادية للجامعة العربية ـ النشرة الاقتصادية العطيلة ـ العدد الاول مارس ١٩٧٨ ص ٨٩ .

(٢٣) يديعوت احرونوت ١٩٧٧/٧/١٤ .

(٢٤) ق . م . د . ف ٧ ، ١٩٧٧/٨/١٦ . ص ٥٨٤

(٢٥) **Statistical Abstract Of Israel, 1976 Vip p. 165**

(٢٦) معاريف ١٩٧٧/٩/٨ .

(٢٧) ن . م . د . ف ١٠ ، ١٩٧٧/١٢/١٦ ص ٨٠٤

(٢٨) معاريف ١٩٧٧/٩/١٦ .
(٢٩) ن م . د . ف ١٩٧٧/٢/١٥ ص ٨٠٣
(٣٠) ن . م . د . ف يونيو ١٩٧٨ ص ٣٨٧ .
(٣١) دافار ١٩٧٨/١/٢٠ .
(٣٢) Israel Year Book, 1977, P. 5,
(٣٣)حنه شاهين ، المخططات الاقتصادية الجديدة وعلاقة الهستدروت بالحكومة ش . ف العدد (٧١) ص ٢١٨ .
(٣٤) د . سيد عليوه ـ الكيان الصهيوني ـ مرجع سابق ص ٤١
(٣٥) د . سلمان رشيد . مرجع سابق ص ٥٨ ـ ٧١
(٣٦) معاريف ١٩٧٧/٨/٢ .
(٣٧) د . يوسف شبل ، دراسة تحليلية ـ مرجع سابق
(٣٨) جامعة الدول العربية ، القضية الفلسطينية في شهر عدد ٥ ص ٤٤ ـ ٤٥ .
(٣٩) هاآرتس ١٩٧٦/١/٣٠ .
(٤٠) ن . م . د . ف ١ ، ١٩٧٦/٢/١٦ ص ١٠٩
(٤١) معاريف ١٩٧٧/٥/٢٢ .

الفصل الرابع

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات
«العلاقات الاقتصادية الخارجية»

تعكس التجارة الخارجية الاسرائيلية والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي عموما خصائص هيكل الانتاج المحلى وامكانياته سواء فى التصدير أم فى استيعاب الواردات ، ويعكس هيكل الصادرات والواردات بشكل خاص نمط التخصص الداخلى ، ومركز النظام الاقتصادى الاسرائيلى داخل نمط تقسيم العمل الدولى الرأسمالى حيث يمثل التركيب السلعى للصادرات والواردات احد المؤشرات القوية لهذا المركز أو الموقع ، كما ان معدل التبادل السلعى بين المنتجات الاسرائيلية والمنتجات العالمية يؤخذ هو الآخر كأحد المؤشرات الهامة فى هذا المجال ، حيث يرتفع هذا المعدل فى حالة الصادرات الصناعية وينخفض فى حالة الصادرات الزراعية أو التقليدية ، وبالتالى يتأثر معدل التبادل السلعى هو الاخر بتركيب هيكل الصادرات أو الواردات ومدى غلبة أو سيطرة مجموعة معينة من السلع على كل منهما .

ونأتى بعد ذلك الى مسألة دراسة ميزان المدفوعات الاسرائيلى والذى يبين المركز الاجمالى لصافى علاقات الدولة مع العالم الخارجى فى المجال الاقتصادى ـ بالدائنية أو المديونية ، الفائض أو العجز ، ويستخدم البعض ميزان المدفوعات لتقييم مدى ارتباط دولة ما بالعالم الخارجى ، أو للدلالة على قوة الاستقلال الاقتصادى أو للدلالة على روابط التبعية الاقتصادية ، غير أن الاعتماد فقط على دراسة ميزان المدفوعات لتقدير درجة الاستقلال أو التبعية الاقتصادية يصبح مضللا الى حد كبير ، فمصر على سبيل المثال كانت تحقق فائضا فى ميزان مدفوعاتها أثناء سنوات الاحتلال البريطانى لان حجم صادراتها من المواد الخام والسلع الزراعية والخدمات يفوق حجم وارداتها حيث تميزت فترة الاحتلال بانعدام أى مجهود تنموى الا ما يخدم اغراض تصدير المواد الخام وخاصة القطن الى بريطانيا . كما انه يمكن القول أيضا ان العجز فى الميزان الحسابى أو ميزان المدفوعات يمكن ان يستمر لمدة طويلة نسبيا دون ان يعكس ذلك بالضرورة تبعية اقتصادية عضوية ويتوقف ذلك على دراسة هيكل الواردات وموقع سلع الاستثمارات داخله .

هيكل الواردات وتطورها :

كان لقيام اسرائيل فوق اراضى فلسطين المحتلة بخصائصها الجغرافية/الاقتصادية ثم الطبيعة العدوانية العنصرية وما صاحبها من اجراءات المقاطعة الاقتصادية العربية ، اثرا اساسيا فى تشكيل استراتيجية الدولة التي ترتكز على الاكتفاء الذاتى وبناء قوة عسكرية عصرية والتقدم فى مجال البناء الاقتصادى لاقامة اقتصاد متقدم ، بحيث تتحول اسرائيل الى مصنع المنطقة ومركزها الاقتصادى الرئيسى .

وتطلبت احتياجات السكان واستيعاب الهجرة المتزايدة وبناء الاقتصاد نسبة متزايدة من الواردات ، اضيفت اليها بالضرورة الاعباء الاخرى للواردات الامنية من السلاح وخلافه خصوصا فى الفترة التى سبقت التوسع فى الصناعة الحربية الاسرائيلية ، على ان استراتيجية احلال الواردات التى اتبعتها اسرائيل وحتى اوائل السبعينات تقريبا ادت هى الاخرى بدورها الى زيادة عبء الواردات على الاقتصاد الاسرائيلى ، ومن هنا فقد تجمعت عدة عوامل لكي تزيد من نسبة الواردات الاسرائيلية اهمها احتياجات الاستيراد طبقا لاستراتيجية احلال الواردات لكن عبء الواردات هذا لم يكن ليتحمله الاقتصاد الاسرائيلى لولا التحويلات الخارجية من جانب واحد والتى بلغت نحو ٧٠٪ من اجمالى التحويلات الى اسرائيل .

وقد بلغ مستوى الواردات كنسبة من الناتج القومى الاجمالى خلال الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ حوالى ٤٠٪ فى المتوسط ، ووصل متوسط معدل النمو السنوى للواردات الى ما يقرب من ٩٪ وهو ما يقرب من معدل نمو الناتج القومى خلال نفس الفترة (١) وتشكلت الواردات من بنود ثلاثة اساسية وهى مستلزمات الانتاج والسلع الوسيطة ، السلع الاستثمارية ، ثم السلع الاستهلاكية لاغراض الاستهلاك المباشر ، وقد احتلت الواردات من السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية المركز الرئيسى والقسم الاعظم من اجمالى الواردات الاسرائيلية ، حيث بلغت نحو ٩٠,٤٪ من اجمالى الواردات سنة ١٩٧٠ .

وقد تطورت ارقام اجمالى الواردات من ٣٠١٢ مليون دولار سنة ١٩٧٣ الى نحو ٤١٧١ مليون دولار سنة ١٩٧٥ ارتفعت بعد ذلك فى عام ١٩٧٨ الى نحو ٥٦٨٠ مليون دولار ، ولا تعكس هذه الزيادة فى القيمة الاجمالية للواردات الزيادة الحقيقية حيث أن التخفيض المتكرر لسعر الليرة الاسرائيلية وارتفاع سعر الدولار فى اكتوبر ١٩٧٧ بنسبة ٢٤٪ بالنسبة لليرة قد اسهمت فى تضخم ارقام الواردات بدرجة كبيرة .

وفى مقابل متوسط معدل نمو سنوى للواردات فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ بلغ نحو ٨,٨٪ طبقا لارقام البنك الدولى ، فان متوسط معدل النمو

السنوى للواردات فى الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٦ قد انخفض الى نحو ٥,٤[٢] وفى عام ١٩٧٥ احتلت الواردات من السلع الوسيطة ومستلزمات الانتاج المركز الأول بين اجمالى الواردات بقيمة قدرها ٣,١٨٨ مليون دولار امريكى بنسبة تصل الى ٧٦,٥٪ من اجمالى الواردات ، بينما جاءت الواردات من السلع الاستثمارية والالات فى المركز الثانى بقيمة قدرها ٦٥٣ مليون دولار ، وبنسبة تصل الى ١٥,٧٪ من اجمالى الواردات وعلى ذلك ٩٠,٤٪ سنة ١٩٧٠ الى ٩٢,٢٪ عام ١٩٧٥ ، فى حين بلغت قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية لاغراض الاستهلاك المباشر حوالى ٣٢٣ مليون دولار بنسبة تصل الى نحو ٧,٨٪ من اجمالى الواردات فى ذلك العام[٣] ومن الملاحظ ان نسبة الواردات الزراعية تتناقص باستمرار ومع الزيادة المطلقة لارقام الواردات فان مجموعات الواردات من السلع الاخرى وبخاصة الماس الخام والبترول والالات ومعدات النقل والكيماويات تزايد باستمرار ، ذلك ان نسبة الواردات الزراعية قد انخفضت من ١٨,٢٪ من اجمالى الواردات فى عام ١٩٧٥ الى نحو ١٢,٢٪ فى عام ١٩٧٨ فقد انخفضت القيمة المطلقة لها من ٧٥٨,٩ مليون دولار ، الى ٦٩٠ مليون دولار فى العامين المذكورين على التوالى ، ويعكس هذا ارتفاع نسبة الاعتماد على الذات فى مجال الزراعة التى وصلت الى نحو ٩٠٪ من الاحتياجات الفعلية للطلب النهائى والطلب الوسيط .

وفى مجال تطور هيكل الواردات فان السلع الغذائية التى كانت تمثل نحو ٢٠٪ من الواردات فى سنة ١٩٦٠ قد انخفض نصيبها الى ١٦٪ سنة ١٩٧٥ بنسبة نقص قدرها ٤٪ خلال الفترة ، كما انخفضت أيضا الواردات من مجموعات السلع الاخرى غير الوقود من ٧٣٪ من اجمالى الواردات سنة ١٩٦٠ الى ٦٩٪ سنة ١٩٧٥ بنسبة نقص قدرها ٤٪ أيضا ، اما بالنسبة للواردات من الوقود ، فقد زادت من ٧٪ سنة ١٩٦٠ الى ١٥٪ سنة ١٩٧٥ [٤] بالرغم من احتلال آبار البترول المصرية ، ومع تسليم هذه الابار بعد اتمام الانسحاب فان عبء استيراد الوقود سيتضاعف حيث تحصل اسرائيل على ٩٨٪ من الطاقة التى تحتاج اليها من الخارج .

تحتل السوق الاوربية المشتركة المركز الاول بين مصادر الواردات الاسرائيلية ذلك ان السوق الاوربية المشتركة هى اكبر مورد للمواد الخام الاسرائيلية ، حيث تحصل اسرائيل على معظم المعادن والمواد الاولية اللازمة للصناعة فيها من اسواق أوربا الغربية وخاصة السوق الاوربية المشتركة . وفى عام ١٩٧٥ فان ٧١٪ من صادرات السوق المشتركة لاسرائيل كانت من المواد الخام [٥] أى ان معظم الواردات الاسرائيلية يتركز

اصلا مع السوق المشتركة حيث تمثل الواردات من المواد الخام نحو ثلاثة اربـاع الواردات الاسرائيلية وبالتالى تمثل البند الاساسى فى هيكل الواردات .

وتأتى بعد ذلك فى الاهمية الولايات المتحدة وكندا حيث بلغت نسبة الواردات من الولايات المتحدة الى مجموع الواردات سنة ١٩٧٥ نحو ١٧٪ وصلت الى ١٨٪ سنة ١٩٧٧ وتحاول اسرائيل ان تزيد ارقام صادراتها الى الولايات المتحدة لمقابلة التزايد المستمر فى الواردات من امريكا والتى يتركز معظمها فى بنود الواردات الامنية .

وقد بلغ نصيب السوق الاوربية المشتركة نحو ٥٣,٧٪ من اجمالى الواردات الاسرائيلية سنة ١٩٧٥ فى حين بلغ نصيب الولايات المتحدة وكندا حوالى ٢٣,٣٪ فى نفس العام أى ان اكثر من ثلاثة ارباع الواردات الاسرائيلية الاجمالية يأتى من السوق المشتركة الاوربية والولايات المتحدة وكندا ، فاذا ما اضفنا الواردات من منطقة التجارة الحرة الاوربية (٥,٤٪) والواردات من دول اوربية غربية اخرى (٩,٠٪) لا اتضح لنا ان اكثر من اربعة اخماس الواردات الاسرائيلية يأتى اصلا من اسواق الدول الغربية المتقدمة فى حين لا تمثل الواردات من دول الكوميكون الا نحو ٧,٠٪ فقط والاقطار الافروآسيوية نسبة ٤,٧٪[٦]

وقد يبدو من ارتباط هيكل الواردات الاسرائيلى بمجموعة الدول الغربية المتقدمة ان صادرات تلك الدول الى اسرائيل تتركب اصلا من المنتجات الصناعية ، على غرار نمط تجارتها مع كافة البلدان الاخرى ، لكن نمط الواردات من تلك الدول الى اسرائيل لا يعكس الخصائص العامة لصادراتها ، وذلك يرجع فى الاساس الى ترابط المصالح بين تلك الدول وبين اسرائيل ، كما انه يوضح مدى الاسهام الذى تقدمه تلك الدول لمساعدة الاقتصاد الاسرائيلى ، عن طريق تصدير المواد الخام والمواد الاولية اليه ، وهى التى تتخصص اصلا فى تصدير المنتجات الجاهزة المصنوعة . ان ذلك النمط من صادرات الدول الغربية المتقدمة الى اسرائيل ، والذى لا يجد مثيلا له فى صادراتها الى اية دولة اخرى فى العالم يكشف الى أى مدى تترابط المصالح بين دولة اسرائيل ومجموعة الدول الغربية المتقدمة ، فى مواجهة الطموحات القومية فى المنطقة العربية وافريقيا والى جانب الواردات المدنية التى تتركز اصلا فى الماس الخام والمواد الخام والعدد والالات ومعدات النقل الثقيل والكيماويات ، فان الواردات الامنية تشكل قسما هاما من اقسام الواردات الاسرائيلية ، وقد تزايدت الواردات الامنية لاسرائيل بشكل كبير قدرت الواردات الحربية عام ١٩٧٦ بنحو ١,٦٠٣ بليون دولار أى اكثر من ربع اجمالى الواردات ، وباضافة الواردات من مدخلات الصناعة الحربية

ومستلزماتها الوسيطة والدين الخارجي وخدمته الذى ترتب على قيام هـذه الصناعات فى اسرائيل فان العبء الاجمالى يصـل الى نحـو ٢,١٢٥ مليون دولار أى ما يعادل نحو ٦٥٪ من اجمالى عجز الميزان الحسابى الاسرائيلى فى ذلك العام(٧) وهو ما يوضح ثقـل الاعبـاء الامنية على كاهـل الاقتصـاد الاسرائيلى عموما ، وما يبرر بالتالى شدة الاحتياج الى الهدوء الامنى الذى تطمح اليه اسرائيل لكى تقلل من عبء الواردات الثقيل خصوصا مـع ازدياد الدعاوى الى الاستقلال الاقتصادى باتخاذ ميزان المدفوعات مؤشرا اساسيا لذلك الاستقلال الاقتصادى والدعوة المترتبة على ذلك بتقليل العجز فى ميزان المدفوعات الى ادنى حد ممكن .

ومن الملاحظ ان معدل نمو الواردات والذى بلغ سنة ١٩٧٦ نحـو ١٤٣٪ (باعتبار سنة ١٩٧٠ = ١٠٠) يقل بنحـو النصف عن معـدل نمـو الصادرات ، مما يعنى ان اهداف ضغط الواردات تلاقى استجابة داخـل قطاعات الاقتصاد الاسرائيلى ، وان كان ذلك يأتى على حساب معدلات نمو الناتج الاجمالى ، مما يتسبب فى مزيد من الركود الاقتصادى .

وبالرغم من انخفاض نسبة نمو الواردات مقاسة الى الصادرات ، الا ان استمرار ارتفاع نسبة المكون الاجنبى وارتفاع نسبة الاعتماد على الخـارج فى الصناعة الاسرائيلية ، ينقل بـاستمرار مـؤشرات ازمـة الاقتصـاد الرأسمالى فى بلدانه المتقدمة الى داخـل اسرائيل فيشـكل احـد العـوامل الرئيسية فى زيادة حدة الغلاء والتضخم ومـا ينتـج عن ذلك مـن الاعبـاء الاجتماعية المختلفة التى تؤدى هى الاخرى الى مزيد من عدم الاسـتقرار فى علاقات العمل وانتشار النزاعات والاضرابات للمطالبة بتحسـين مسـتوى الاجور للحفاظ على مستوى المعيشة فى مواجهة الغلاء والتضخم مما يوضح الارتباط الوثيق بين هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية ، وبين مشـكلات الاقتصاد الاسرائيلى الداخلى والمشكلات الاجتماعية بشكل عام .

هيكل الصادرات وتطورها :

بالرغم من ان اسرائيل اعتمدت اسـتراتيجية احـلال الواردات ، فـان الصادرات الاسرائيلية كانت تنمو بمعدل يفوق معدل نمـو الواردات ، كمـا تميزت الصادرات الاسرائيلية بالمرونة والتنوع مـن حيث الهيكل والتـركيب السلعى ، فعلى حين بدأت الدولة بهيكل صادرات تسـيطر على اكثـر مـن نصفه صادرات الموالح ويغلب عليه الطابع التقليدى ، فان هـذا الهيكل قـد تعرض لتغيرات شديدة على مدار السنوات العشرين الاولى من عمـر الدولة الاسرائيلية بحيث اصبحت الصادرات الصناعية فيما عدا الماس تمثـل مـا يزيد على ٤٦٪ من الايراد الاجمالى للصادرات السـلعية ونحـو ٥٧٪ مـن القيمة المضافة للصادرات السلعية(٨)

وقد حققت الصادرات الاسرائيلية معدل نمو سنوى قدره ١٧,٤٪ مقابل معدل نمو للواردات يبلغ نحو ٩٪ خلال الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧١ ، واصبحت الصادرات الصناعية فى عام ١٩٧٠ تمثل اكثر من ٨٥٪ من اجمالى الصادرات السلعية كما اصبحت الصادرات تمول نحو ٥٠٪ من الواردات ويتم تغطية الباقى عن طريق استيراد رأس المال من الخارج سواء عن طريق القروض والتحويلات المعادة ام الهبات والمعونات من جانب واحد على ان معدل نمو الصادرات الذى بلغ ١٩٪ بين ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥ قد انخفض الى ١٧,٤٪ بين ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ وواصل انخفاضه الى ادنى من ذلك كثيرا حيث بلغ نحو ٩٪ للفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٦ مقابل ١٠,٩ للفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ وتكشف هذه المؤشرات عن صعوبات المنافسة فى الاسواق المفتوحة ، وصعوبات الدخول الى اسواق جديدة من جانب الصادرات الاسرائيلية خصوصا مع تحول هيكلها تدريجيا الى ان يصبح هيكل صادرات صناعية حديثة ومتقدمة ، لكن انخفاض معدل النمو فى الصادرات لم يكن له ذلك الاثر الثقيل على ميزان التجارة الخارجية بالنظر الى انخفاض معدل نمو الواردات هو الآخر بدرجة كبيرة وصلت الى نحو ٥,٤٪ خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦

ويتنوع هيكل الصادرات الاسرائيلى ويغلب عليه الطابع الحديث وغير التقليدى حيث تغلب عليه الصادرات الصناعية المتقدمة وخاصة من بعض المنتجات المعدنية التى بلغت نسبتها نحو ١٠٪ من الصادرات الصناعية وتمثل الصادرات القائدة نحو ١٨٪ من اجمالى الصادرات وهى تتنوع بين الادوية ومعدات النقل والالات الدقيقة ومنتجات الصناعات الاليكترونية والالات(٩)

ويتضح من دراسة هيكل الصادرات الاسرائيلية ان نسبة السلع الاولية الزراعية وغير الزراعية فى هيكل الصادرات قد انخفضت من ٣٩٪ سنة ١٩٦٠ الى ١٧٪ سنة ١٩٧٥ بينما قفزت نسبة السلع المصنعة من ٦١٪ سنة ١٩٦٠ الى اكثر من ٨٥٪ سنة ١٩٧٥(١٠)

وهو ما يعكس تنامى الطابع الحديث فى هيكل الصادرات الذى يعكس بالضرورة تغييرات بنيانية هائلة فى الاقتصاد الاسرائيلى على طريق التنمية وتحديث القطاعات التقليدية وتغليب القطاعات الحديثة الصناعية على وجه الخصوص .

وقد بلغ اجمالى الصادرات سنة ١٩٧٥ نحو ١٩٤٠,٧ مليون دولار قفزت فى عام ١٩٧٨ الى ما يقرب من ٣٧٠٠ مليون دولار تمثل الصادرات الزراعية (فيما عدا الصادرات الزراعية المصنعة) ما نسبته ١٥,٧٪ منها ، (أى ما يقرب من ٥٨٠ مليون دولار فى حين تمثل المنتجات الصناعية النسبة العظمى

من الصـــادرات الاسرائيلية) ، وكانت أهــم بنود الصـــادرات الاسرائيلية منتجات الماس والمعادن والصـــناعات الكيمـــاوية والاليكتـــرونيات والملابس والادوات الجاهزة والموالح ، ومنتجات زراعية أخرى مثل الزهور والنباتات الطبية وخلافه . وبالمقارنة مع دول المنطقة أو مع العديد من دول العالم فـــان اسرائيل قد استطاعت خلال فتـــرة وجيزة أن تضـــاعف مـــن صـــادراتها ، فبالنسبة الى مصر على سبيل المثال نجد أنه في عام ١٩٧٠ كانت صـــادرات كل من البلدين تكاد تتســـاوى تقـــريبا ٧٦٢ مليون دولار لمصر مقـــابل ٧٣٤ مليون دولار لاسرائيل (القيمة فوب) لكنه لم تلبث ان اتسعت الفجـــوة بين الصادرات الاسرائيلية والصادرات المصرية الى مستويات كبيرة ومتـــزايدة حتى بلغت الصادرات الاسرائيلية نحو ثـــلاثة آلاف مليون دولار عام ١٩٧٧ مقابل ١٧٢٦ مليون دولار لمصر في نفس العـــام . لقـــد حققـــت الصـــادرات الاسرائيلية اذن زيادة هائلة خلال تلك الفترة بالرغم من انخفاض معدل نمو الصادرات عن ذي قبل ، وبالرغم مـــن دخـــول الصـــادرات الاسرائيلية الى ميدان المنافسة في اسواق الدول المتقدمة ، في حين تراخى معدل نمو القيمـــة الاجمالية للصادرات المصرية ، وظل هيكلها يطغى عليه الطابع التقليدي من حيث سيطرة سلعة واحدة (القـــطن والبتـــرول بعـــد ذلك في منتصـــف السبعينات) وفي اطار مجموعة السلع المصنعة التي تصدرها اسرائيل فقـــد اقترن التوسع بمزيد من التنوع وبالدخول في مجال الاليكترونيات والآلات ، والتحول من المنسوجات الى الملابس الجاهزة . وهو ما حقـــق لاسرائيل أن تحتل مكانة هامة بين كوريا والصين وأسبانيا وهونج كونج ويوغوســـلافيا والبرازيل والهند والمكسيك . والبرتغال وســـنغافورة واليونان حيث تســـهم هذه الدول (وضمنها اسرائيل) في تقديم ما يزيد عن ٨٠٪ مـــن صـــادرات الدول النامية من السلع المصـــنعة ولا يقتصر هيكل الصـــادرات الاسرائيلي فقط على منتجات القطاعات المدنية الصناعية أو الزراعية ، بل إن تصـــدير فائض انتاج الصناعة الحربية الاسرائيلية الى الخـــارج ، وخصـــوصا الى الانظمة العنصرية والرجعية في العالم يشـــكل احـــد البنود الهـــامة في هيكل الصادرات الاسرائيلية فقد تطورت صـــادرات الســـلاح الاسرئليلية مـــن ٥٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ الى نحو ٣٢٠ مليون دولار سنة ١٩٧٥ كما ســـجلت معدل نمو سنوي فاق كل معدلات نمو الصادرات الأخرى حيث بلغ نحو ١٧٪ في الوقت الذي كان فيه معدل نمو الصادرات الصـــناعية يبلغ حـــوالي ١٥٪ سنويا[١١] .

وقد بلغت الصادرات من السلاح ســـنة ١٩٧٧ نحـــو ٥٠٠ مليون دولار ، ويتوقع لها أن تصل الى حوالي بليون دولار ســـنة ١٩٨١ ، وعلى ذلك فـــان المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية يرى بان اسرائيل تحتل المركز الثالث

بعد الصين والهند فى حجم انتاج الاسلحة بين الدول النامية[١٢] ، ولكنها ربما تتفوق فى حجم الصادرات من السلاح ومعدل نموه . وتتركز الصادرات الاسرائيلية اصلا فى اسواق الدول المتقدمة وخصوصا اسواق أوربا الغربية والولايات المتحدة وكندا حيث تصل نسبة الصادرات الى هذه الاسواق نحو ٧٠٪ من إجمالى الصادرات الاسرائيلية ، فى حين تستوعب اسواق أفريقيا وآسيا نحو ٢٥٪ منها ، فى حين يتضاءل باستمرار نصيب أوربا الشرقية الذى انخفض من ٧٪ سنة ١٩٦٦ الى نحو ١,٨٪ عام ١٩٧٦ بما يعكس تأثير قطع العلاقات الدبلوماسية بين معظم تلك الدول واسرائيل . وبالنسبة للصادرات الصناعية فان نحو ٤٤٪ منها يتجه الى أوربا ، ٢٦٪ الى أمريكا وتتوزع النسبة الباقية بين باقى بلدان وقارات العالم على حين ان نسبة ٩٢٪ من مجموع الصادرات الزراعية قد ارسلت الى أوربا التى هى سوق مطلقة تقريبا لهذه المنتجات ٦٤٪ منها تذهب الى السوق الأوربية المشتركة[١٣] .

إذن فالعميل الأول فى تجارة اسرائيل الخارجية من صادرات وواردات هى السوق الأوربية المشتركة واسواق أوربا الغربية وأمريكا الشمالية بشكل عام ، وتأتى بقية الاسواق الدولية فى مكان متدنى الاهمية بالنسبة للاسواق السابقة ، وهو ما يعكس نمط التخصص الداخلى فى اسرائيل ، بالتركيز على القطاعات الصناعية المتقدمة وما يعكس فلسفتها التجارية بالمنافسة داخل اسواق الدول المتقدمة اصلا ، وليس المنافسة داخل اسواق الدول النامية وايقاع صادراتها فى صراع تنافسى مع صادرات الدول المتقدمة الى هذه الاسواق .

الاتفاقية بين اسرائيل والسوق المشتركة :

ومن اجل أن توطد إسرائيل علاقاتها الاقتصادية مع الدول الغربية المتقدمة وعلى رأسها السوق الاوربية المشتركة فقد سعت منذ تأسيس السوق الى الانضمام اليها وواجهت عديدا من المصاعب فى ذلك لكنها تمكنت من النجاح فى توقيع عدد من الاتفاقيات مع السوق الأوربية المشتركة كان آخرها واهمها الاتفاقية الموقعة بين السوق المشتركة واسرائيل فى ١٩٧٥/٥/١١ والتى تهدف الى تطوير العلاقات بين اسرائيل والسوق بهدف خلق منطقة تجارة حرة بينهما .

وبمقتضى الاتفاق فان جميع المنتجات الصناعية ومعظم الصادرات الزراعية الاسرائيلية الى دول السوق سيسمح لها بالدخول بدون رسوم جمركية ابتداء من أول يوليو ١٩٧٧ ، أما اسرائيل فلتلتزم بالسماح بادخال منتجات أوربية الى اسواقها على اساس تخفيض الرسوم على الواردات من

السوق بنسبة ١٠٪ سنويا حتى تبلغ الصفر عام ١٩٨٥ ، وتطالب اسرائيل بخفض هذه النسبة لتبلغ ٨٪ سنويا وتصل الى الصفر عام ١٩٨٧ كما تطالب أيضا بتوسيع نطاق السلع الزراعية التى تصدرها الى السوق وازالة القيود غير الجمركية وتوسيع نطاق الاتفاق المالى وتنفيذ الاتفاق بشأن التعاون الصناعى ، وكافة البروتوكولات الأخرى اللاحقة على الاتفاقية .

ومعنى ذلك أن اسرائيل قد اكتسبت مميزات هائلة من خلال الاتفاق مع السوق بحيث يمكن القول بأن الاتفاقية بينها وبين السوق لا يمكن مقارنتها على الاطلاق بأية اتفاقية أخرى جماعية أو ثنائية مع السوق المشتركة ، ففى خلال أقل من عامين تلغى الرسوم الجمركية على واردات دول السوق من اسرائيل ، أما اسرائيل فتلتزم بالغاء الرسوم على وارداتها من السوق تدريجيا مع مراعاة مصالح المنتجين الاسرائيليين والقطاعات المختلفة بحيث لا تتجاوز هذه النسبة ١٠٪ سنويا فيطول اجل الغاء الرسوم الجمركية الى عشر سنوات كاملة ، ولا تكتفى اسرائيل بذلك ، بل تسعى الى زيادتها الى اثنى عشر عاما بخفض نسبة التخفيض السنوى فى الرسوم الجمركية الى ٨٪ بدلا من ١٠٪ .

وقد تم خلال شهر ديسمبر ١٩٧٧ توقيع بروتوكول التعاون الصناعى بين اسرائيل والسوق المشتركة بما يكفل تجديد الصناعة الاسرائيلية واعادة ترتيب هيكلها الانتاجى بما يفى بأغراض تخصيص قدر أكبر من الناتج للتصدير وفقا لاحتياجات السوق الاوربية ، وما يدعم امكانيات اندماج الصناعة الاسرائيلية تدريجيا فى اقتصاديات السوق المشتركة ، واعقب ذلك فى فبراير ١٩٧٨ توقيع البروتوكول المالى بين اسرائيل والسوق المشتركة بهدف تمكين اسرائيل من الحصول على قروض من المصرف الاوربى للاستثمار ، وتعويض نقص تدفق الاستثمارات من الخارج والذى تعانى منه الصناعة الاسرائيلية منذ سنة ١٩٧٤ وتكمن اهمية هذه الاتفاقات التكميلية فى اطار الاتفاق العام بين السوق واسرائيل تمثل مرحلة أخرى أكثر تقدما من مراحل ارتباط اسرائيل بالسوق المشتركة ، والتزام الأخيرة بتشجيع التصنيع والزراعة والانتاج واستثمار الاموال فى اسرائيل[١٤] .

وعلى الصعيد التجارى فقد فتحت الاتفاقية أمام المنتج الاسرائيلى والذى يعانى فى الاساس من ضيق السوق وصعوبات التصريف ، سوقا متقدمة تتكون من ٣٥٠ مليون نسمة وعلى ذلك فان الدكتور موشيه مندلبوم المدير العام لوزارة الصناعة والتجارة يتوقع أن الصادرات الاسرائيلية سوف تزداد بدرجة كبيرة الى دول السوق وخصوصا المواد الكيماوية والنسيج والمعدات الاليكترونية[١٥] . وبعد عام فقط من توقيع الاتفاق ارتفعت صادرات اسرائيل الصناعية بنسبة ٧,٥٪ وتقلص الخلل فى الميزان التجارى

(لصالح السوق) بنسبة ٦,٥٪[١٦] وهو ما يمثل انجازا ملموسا لدولة تعانى بشدة من عجز ميزان المدفوعات وفائض واردات يصل الى ٢٠٪ من الناتج القومى .

تزايد اهمية الصادرات فى « الانقلاب الاقتصادى » :

مع تفاقم العجز فى ميزان المدفوعات وتزايد الاعتماد على الخارج ، فان مكافحة العجز فى ميزان المدفوعات كانت تأتى غالبا عن طريق ابطاء معدل النمو الاقتصادى وهو ما يهدد بالانكماش والبطالة وانخفاض مستويات المعيشة ، وبالتالى ، يهدد كيان الدولة التى تعتمد على الاغراء الاقتصادى سواء للاحتفاظ باليهود الموجودين فعلا فى اسرائيل أو من اجل استجلاب مهاجرين جدد ، وعلى ذلك فان تخفيض الواردات من اجل تضييق الفجوه فى الميزان التجارى ، يتطلب بالضرورة تخفيض معدلات الطلب الداخلى والتشغيل بما يعكس مشكلات اقتصادية واجتماعية حادة على دولة اسرائيل بالكامل ، ومن هنا تأتى خطورة ابطاء معدل النمو الاقتصادى ومحاولة التأثير مباشرة فى حجم الواردات .

وكان البديل هو تبنى استراتيجية تركز اصلا على الصناعات والقطاعات التصديرية ، وكان هذا ملاذ حزب العمل للنجاة من طوق العجز المتزايد فى ميزان المدفوعات ، كما كان أيضا احد اسس السياسة الليبرالية الاقتصادية لحكومة ليكود ، غير أن دعم تحولات هيكلية لصالح القطاعات التصديرية لم يتم بشكل فعال الا مع تطبيق سياسة الحرية الاقتصادية والاعتماد بشكل اساسى على الصادرات لمواجهة العجز المتزايد فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، حيث تبنت الحكومة بجرأة برامج اعادة التأهيل والتدريب للصناعات والعمالة للتحول من قطاعات انتاجية الى قطاعات انتاجية أخرى أو صناعات أخرى بغرض المساهمة فى دعم القطاعات التصديرية ، كما تقدمت حكومة بيجين مباشرة الى استخدام سياسة نقدية جديدة تبيح تداول العملات الاجنبية والاحتفاظ بها ، وتطلق تحديد سعر الليرة الاسرائيلية لعوامل السوق على أمل أن يؤدى ذلك الى تقوية المركز التنافسى السعرى للصادرات الاسرائيلية وتخفيض الطلب الداخلى بما يكفل زيادة حجم الصادرات ونقص الواردات فى آن واحد .

ويمكن القول بصفة عامة أن اسرائيل تستهدف من التركيز على القطاع التصديرى ودعمه ان يؤدى ذلك الى عديد من الانجازات منها على سبيل المثال :

ا ـ أن تصل الصادرات فى عام ١٩٨٥ الى ٢٩٪ من إجمالى الناتج القومى بالمقارنة بـ ١٧٪ عام ١٩٧٥ .

ب ـ أن ينمو قطاع الصناعة بنسبة ١١٧٪ حتى سنة ١٩٨٥ (باعتبار سنة

١٩٧٥ هى سنة الأساس) وأن يتم تركيز بنيان معدل النمو هذا حول عدد من الصناعات التصديرية الاساسية دون باقى الصناعات ، ونتيجة لذلك أن تنمو الصادرات الصناعية بنسبة ٣٧٠٪ خلال نفس الفترة بالمقارنة بنسبة نمو وصلت الى ٤٠٪ فقط خلال العشر سنوات من ١٩٦٥ ــ ١٩٧٥ وذلك وفقا لتقديرات خبراء وزارة الصناعة والتجارة .

ج ــ ومن المتوقع طبقا لذلك أن تنمو الصادرات من الصناعات الكيمائية والاليكترونية وصناعة الآلات بحوالى ١٠٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ، أما الصادرات من الصناعات التقليدية فمن المتوقع أن تنمو بمعدلات أقل تصل الى نحو ٥٪ سنويا ويتطلب ذلك تركيز الاستثمارات وتوظيف العمالة فى مجال القطاعات التصديرية(١٧) . بما يفى بتحقيق تلك المستهدفات .

وقد استطاعت الصادرات الاسرائيلية فى عام ١٩٧٧/ ١٩٧٨ أن تنمو بمعدل ١٢٪ وجاءت نصف الزيادة فى الصادرات نتيجة لزيادة صادرات الماس ، بينما فسرت زيادة الصادرات الصناعية الأخرى نحو ٢٥٪ من الزيادة المتحققة فى الصادرات والباقى اسهمت فيه الصادرات الزراعية وباقى الصادرات الأخرى ، وترجع معظم الزيادة فى الصادرات الصناعية الى الزيادة فى الصادرات من المعادن والاليكترونيات والكيماويات والمطاط والبلاستيك والمنتجات الزراعية المصنعة . الغزل والنسيج والملابس ، أما فى عام ١٩٧٨/ ١٩٧٩ فمن المتوقع أن ينخفض معدل نمو الصادرات الى ١٠٪ بنقص ٢٪ عن العام السابق ، كما تشير كل الدلائل الى أن ارباح التصدير سوف تضار خلال العام (٧٩/٨٠) بدرجة كبيرة ، ويرجع هذا التدهور الى عدم التوازن الواضح بين معدل التضخم الداخلى وبين مقابل التصدير ، عقب التخفيض المتوالى لقيمة الليرة الاسرائيلية وتدهور قيمتها طبقا لتفاعل عوامل السوق ، والنتائج المترتبة فى هذا المجال خلال عام ٧٩/٨٠ تعد غير مشجعة . ذلك أنه فى مقابل انخفاض لمستوى سعر الليرة قدره ٣٠٪ فان هناك غلاء داخليا متوقعا يصل فى المتوسط الى ٤٤٪ ومعنى ذلك أن الغلاء المحلى سوف يكون أعلى بنسبة تصل نحو ٥٠٪ من الارتفاع المقابل فى حصيلة الصادرات ــ الناتجة عن تخفيض سعر الليرة ، وإذا استمر هذا الوضع طبقا لتقدير هاآرتس فانه يخفى فى داخله الحكم بالموت على كثير من المصدرين(١٨) ذلك أن الغلاء الداخلى سيؤدى الى ابتلاع نسبة التحسن السعرى الناتجة عن انخفاض قيمة الليرة بما يجرد الصادرات فى النهاية من هذه الميزة ، وقد ادت هذه النتائج الى تضخم قرض التصدير (وهو قرض يمنح للمصدرين بفائدة بسيطة لدعم الصادرات) حيث بلغ حوالى ١٢ مليار ليرة فى نهاية عام ١٩٧٨ مما يلقى بعبء متزايد على الميزانية التى تعانى هى

الأخرى من عجز جسيم وصل الى ١٧ مليار ليرة طبقا للارقام التى اعطاها ارنون جفنى محافظ بنك اسرائيل .

ميزان التجارة الخارجية :

استطاعت اسرائيل خلال الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٧٨ أن تنجح ق تخفيض العجز ق الميزان التجارى من نحو ٢,٢ مليار دولار الى نحو ١.٧ مليار دولار سنة ١٩٧٧ لكنه ارتفع بعد ذلك ق عام ١٩٧٨ الى حوالى ١,٩٨ مليار دولار ، وقد سجلت هذه الفترة زيادات متصاعدة ق نسبة التصدير تفوق الزيادة ق نسبة الاستيراد ، ادت الى أن ترتقع نسبة مساهمة حصيلة الصادرات ق تمويل الواردات من ٥٢٪ سنة ١٩٧٥ الى نحو ٦٥٪ سنة ١٩٧٨ وهو ما يعد أحد النتائج البارزة لسياسة خفض الواردات وزيادة الصادرات .

غير أنه طبقا لتقديرات يعقوب لاق من قسم الابحاث ق بنك اسرائيل فان معدل الزيادة ق الصادرات والذى انخفض من ١٢٪ عام ١٩٧٨/٧٧ الى ١٠٪ عام ١٩/٩٧٨ سوف ينخفض خلال السنوات الثلاث التالية من ١٩٨٠ الى ١٩٨٣ بحيث تصل نسبة الزيادة ق التصدير الى حوالى ٧,٥٪ ق الوقت الذى ستزيد فيه نسبة الاستيراد بمعدلات مقلقة مما سوف يؤدى الى تدهور ميزان التجارة الخارجية ، وتقدر الاحتياجات الاستيرادية لاسرائيل سنة ١٩٨٠ بنحو ٧,٥ مليار دولار منها ٥,٥ مليار ق القسم المدنى ، ٢ مليار دولار واردات عسكرية ولا تتوفر لاسرائيل مصادر لتمويل هذا الاستيراد مما يعنى تفاقم العجز ق ميزان المدفوعات وتضخم الديون الى درجة خطيرة .

وعلى ذلك فان ازمة الميزان التجارى الاسرائيلى سوف تستمر ق التفاقم طالما تشكل الواردات من الوقود والمواد الخام نسبة عالية وهو ما يعكس قصورا ق هيكل الاقتصاد الاسرائيلى ، لا يمكن القضاء عليه بسهولة بواسطة الاسراع بتنمية الصادرات ، وفتح اسواق جديدة ، وزيادة كفاءة المنافسة السعرية للسلع الاسرائيلية ، ذلك ان ارتفاع نسبة المكون الاجنبى ق المنتجات الاسرائيلية يترتب عليه بالضرورة زيادة ق معدل الأستيراد لمواجهة طلبات التصدير المتزايدة ، اللهم الا اذا اتجهت الحكومة نحو تخفيض الطلب الداخلى واتباع سياسة تقشفية تخفض مستوى المعيشة بالضرورة ، وهو ما يمكن ان يفقد اسرائيل ميزة ان تكون مصدرا للارتقاء الطبقى بالنسبة لليهودى المهاجر ، خصوصا مع تعاظم المشكلات وتفجر الازمات المترتبة على الازمة الاقتصادية التى تتميز اثارها بالطابع الانتشارى الواسع ق كل الميادين .

الديون والقروض والمساعدات الخارجية : من أجل انجاز أهداف وشروط الامن القومي الاسرائيلي ، والذى كان احد محاوره تحقيق الاكتفاء الذاتي ، اعتمدت القيادة الاسرائيلية بالاساس على الهجرة المشتركة . لكل من العمل ورأس المال ، تلك التي مكنت المجتمع الاسرائيلي من تحقيق معدل نمو مرتفع فى ظل قيود حقيقية على عملية النمو .

وقد اسهمت الهجرة الواسعة لرأس المال خلال العشرين سنة الاولى من عمر الدولة فى تحقيق الاهداف التالية :

١ ـ تحقيق مستوى مرتفع من الاتفاق الحربى بلغ فى المتوسط ١٠٪ من الناتج القومى دون ضغوط شديدة على الموارد المتاحة .

٢ ـ رفع معدل التراكم الرأسمالى (٣٠٪ من الناتج القومى) ومن ثم بناء الطاقة الانتاجية .

٣ ـ تحقيق بناء الطاقة الانتاجية دون خلق ضغوط داخلية على الاستهلاك(١٩)

بل على العكس من ذلك فان انسياب رأس المال الاجنبى لم يقم فقط بتمويل الاستثمارات بل قام ايضا بتمويل جزء من الاستهلاك ، حيث ان الادخار المحلى كان فى الجزء الغالب من هذه الفترة سالبا ، وبالتالى الحفاظ على مستوى معيشى مرتفع يمثل امكانية جذب مستمرة للهجرة الى اترائيل ، وعلى ذلك تتضح مدى خطورة النتائج التى يمكن ان تترتب على تراخى معدل تدفق رأس المال من الخارج او توقفه ، وعلى حد تعبير احد كبار الاقتصاديين الاسرائيليين ـ دافيد هورفيتش ـ بانه اذا كان استيراد رأس المال بمثابة« القوة الدافئة فى الاقتصاد الاسرائيلى » فان الحصيلة النهائية للتوقف التام لهذا الاستيراد قد تكون اشد اثارة من مجرد تدانى فى مستوى المعيشة . فيما ان الصناعة الاسرائيلية تتوجه بالدرجة الاولى لتلبية احتياجات السوق المحلية خاصة فى مجالات ـ السكن والنقل والملابس (هذا قبل التوجه للسوق الخارجي والتصدير السريع) معتمدة فى ذلك على سيل رؤوس الاموال المتدفقة من الخارج ، فان الركود الذى سيسببه توقف اجتذاب رؤوس الاموال ، سيؤدى الى البطالة ، وبالتالى الى تخفيض القوة الشرائية للمستهلك ، (الامر الذى سيزيد من ضغط الركود) وهذا بدوره سيؤدى الى مزيد من البطالة والى تدان اكبر فى مستوى الرخاء العام والى تغليب الهجرة من اسرائيل على الهجرة اليها .(٢٠)

وقد بلغ اجمالى رأس المال المتدفق الى أسرائيل على شكل قروض عامة تضمنها جهة عامة متوسطة وطويلة الاجل نحو ٤١٠ مليون دولار سنة ١٩٧٠ وبلغ صافى الاستثمار الخاص المباشر فى ذلك العام نحو ٣٩ مليون جنيه . وبلغ اجمالى قيمة الدين العام الخارجى فى نفس العام نحو ٢٢٧٤

مليون دولار امريكي تمثل نسبة قدرها ١٤,٢٪ من اجمالى الناتج القومي . في حين لم تجاوز الاحتياطيات الدولية ٤٤٩ مليون دولار أمريكي . وكانت مدفوعات الفائدة من الدين العام الخارجي تمثل حوالى ٧٪ من اجمالى الناتج القومي بقيمة قدرها ١٣ مليون دولار في نفس العام(٢١) ، وقبل حرب يونيو ١٩٦٧ كان ٧٠٪ من المبالغ التى وصلت الى اسرائيل مدفوعات محولة دون اى عبء على الاقتصاد بما انها لا تتضمن موجبات ايفاء ، اما مع بداية السبعينات فان حساب القروض يصل الى نحو ٥٠٪ من استيراد رأس المال .(٢٢)

ومعنى ذلك ان تدفق رأس المال الخارجي قد اصبح يلقي بعبء متزايد على كاهل الاقتصاد الاسرائيلى بالانخفاض المستمر لنسبة التحويلات من جانب واحد الى اسرائيل وعلى ذلك فقد راح يتضخم العجز في ميزان المدفوعات ، كما راحت تتضخم ايضا مخصصات سداد الديون في الميزانية العامة حيث وصلت سنة ١٩٧٢ الى نحو ٢٢٪ من الميزانية أى انها تأتى في المرتبة التالية مباشرة لمخصصات الدفاع وكان معظم القروض يأتى من الولايات المتحدة الامريكية وراحت تتزايد في نسبتها الى مجموع الاموال التى تنقل سنويا الى اسرائيل بحيث بلغت اكثر من النصف سنة ١٩٧٦ مقابل ١٢,٥٪ خلال السنوات ١٩٤٩ـ ١٩٦٧ وطبقا لتقديرات عديدة فان اجمالى المساعدات الامريكية المقدمة للكيان الصهيوني منذ قيام عام ١٩٤٨ حتى الان يفوق جميع ما قدمته الولايات المتحدة الامريكية لاعادة تعمير اوربا الغربية المدمرة من خلال مشروع مارشال الشهير .

ونتيجة لانخفاض نسبة التحويلات من جانب واحد الى اسرائيل وارتفاع اعباء الاقتصاد الاسرائيلى وازمات التضخم العالمي وارتفاع اسعار الفائدة واسعار المنتجات بشكل عام ، فقد اخذت الديون الاسرائيلية تقفز من عام الى عام ، وبينما بلغت ديون اسرائيل الخارجية بالاضافة الى الانخفاض في احتياطى العملة الصعبة لدى بنك اسرائيل نحو ١٥٨ مليون دولار عام ١٩٧٢ نجد ان هذا الرقم قد ارتفع الى نصف مليار دولار عام ١٩٧٣ ، ثم قفز بسرعة الى نحو ١٨ مليار دولار في عام ١٩٧٤ .

وقد بلغت الزيادة في الديون الخارجية وحدها في نهاية ١٩٧٤ نحو ٦,٢٥ مليار دولار مقابل ٤,١ مليار دولار عام ١٩٧٢ ، وبالاضافة الى ذلك فان قيمة الديون قصيرة الاجل قد تضاعفت ثلاث مرات عما كانت عليه عام ١٩٧٢ ، وهي تمثل ديونا ساخنة ، سواء لارتفاع سعر الفائدة عليها ، أو لأجلها القصير ، أو لطبيعة الواردات التى غالبا ما تستخدم في تحويلها ، فاصبحت في ذلك العام ١٩٧٤ تمثل نحو ٩٪ من مجموع الديون ونحو ٥٨٪ من حجم المدفوعات(٢٣) .

والى جانب انخفاض نسبة التحويلات من جانب واحد ، وارتفاع نسبة القروض قصيرة الأجل وارتفاع الدين العام الخارجي بشكل عام الى مستويات مضاعفة ، فقد اشار وزير المالية الاسرائيلى فى جلسة الوكالة اليهودية بالقدس الى انخفاض كمية الاموال اليهودية التى تلقتها إسرائيل ، ذلك أنه فى الفترة من ١٩٤٩ الى ١٩٧٣ كانت الاموال اليهودية تشكل نحو ٥٠٪ من الاموال التى انتقلت الى اسرائيل ، وانخفضت هذه النسبة الى ٣٤٪ فى الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٦[٢٤] ، وبلغت سنة ١٩٧٦ نحو ٢٨٪ من اجمالى تدفق الاموال الاجنبية الى اسرائيل ، وهو ما يعكس تراخى العلاقة بين اسرائيل ويهود العالم ، ويؤكد عدم تطابق الهوية بين الدولة ويهود العالم ، ولا يعكس هذا الامر بالضرورة فشل امكانيات المنظمات الصهيونية العالمية فى تجنيد يهود العالم لصالح اسرائيل ، بقدر ما يعكس خلافا فى الرؤية السياسية والتنظيمية بين قادة هذه المنظمات فى الخارج ، وبين قادة الدولة الصهيونية فى اسرائيل .

ونتيجة للتدهور الكبير الذى حدث فى السنوات ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥ فى ميزان المدفوعات ، فانه كان لابد من انتهاج سياسة متشددة سنة ١٩٧٦ من اجل تلافى خطر التورط فى ازمة خطيرة فى ميزان المدفوعات ، حتى لو أدى ذلك الى وقف النمو وتقليص الاستثمارات ، واعتمدت حكومة المعراخ فى ذلك الوقت على عناصر سياسة اقتصادية تعتمد اساسا على التأثير فى الدخول وتشجيع التوفير ، وضغط الواردات ، وكبح العجز فى الميزانية العامة .

وطبقا لتقديرات خبراء وزارة المالية فان توقعات انتقال رؤوس الاموال الصافية الى اسرائيل كان فى حدود ١,٤٥٠ مليار عام ١٩٧٦ ، وكانت خطة وزارة المالية تطمح الى تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية وخصوصا من الولايات المتحدة حيث بلغت الديون فى ذلك العام نحو ٩,٥ مليار دولار مقابل ٢,٥ مليار سنة ١٩٧٠ اى انها تضاعفت ٤ مرات خلال السنوات الست .

لكن توقف النمو الاقتصادى واخطار الركود المتعددة كانت تدفع البعض الى ان يشدد على الحاجة الماسة الى المساعدات الامريكية لمواجهة اخطار الركود وانخفاض مستوى المعيشة خلال العامين الماضيين والذى قد يستمر فى الاعوام القادمة ، خصوصا وان الجباية اليهودية الموحدة وايرادات « البوندس » بالاضافة الى تحويلات الافراد والمؤسسات اليهودية كانت تسهم قبل ذلك فى تغطية نحو ٨٥٪ من مجموع العجز فى ميزان المدفوعات (١٩٧٢) بينما ان هذه النسبة قد انخفضت فى عام ١٩٧٥ الى نحو ٣٠٪ فقط ، وزاد بالتالى الاعتماد على التمويل الامريكى سواء بواسطة القروض او المنح والمساعدات والذى تزايد حجمه باستمرار ويصل الى ٦٠٪ من

انتقال رؤوس الاموال الى اسرائيل .(٢٥) وبلغ حجم المساعدات الامـريكية لاسرائيل فى عام ١٩٧٦ حـوالى ٢,٢ مليار دولار طبقـا لما اقـــره مجلس الشيوخ الامريكى منها ١,٥ مليار دولار كمساعدات عسـكرية ، ٧٠٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية(٢٦) على ان هذه المساعدة قد انخفضت بعد ذلك فى عام ١٩٧٧ الى نحو ١,٧ مليار دولار منهـا مليار للمسـاعدات العسـكرية والباقى مساعدات اقتصادية .

غير انه مع استمرار انخفاض مبـالغ الجبـاية اليهـودية (٢٢٠ مليون دولار) فى السنة فان الحاجة الى استمرار تدفق الامـوال والعـائدات مـن الخارج كان ضرورة قاسية تفـرض نفسـها على الاقتصـاد الاسرائيلى بالرغم من اعباء ذلك على ميزان المدفوعات والميزانية العامة ، وقـد بلغـت العائدات الآتية من الخارج وتشمل المعونة الامـريكية ومبيعـات السـندات الاسرائيلية فى الولايات المتحدة والقروض من المصـارف التجـارية والمانيا الغربية والبنك الدولى بالاضافة الى العجز المستمر نحو ٥٦٣٧٠ مليون ليرة اسرائيلية اى نحو ٣٢٪ مـن اجمـالى ميزانية عام ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩ فى حين تمثل المدفوعات الى الخارج نحو ثلث الميزانية ايضا بمـا يسـاوى تقـريبا اجمالى النفقات العسـكرية فى الميزانية . ومعنى ذلك ان اكثـر مـن ثلثـى الميزانية يتجه الى الانفاق العسكرى وتحويلات للخارج ممـا يلقـى بـأعباء ثقيلة على ميزانيات التنمية والتطوير والاستثمارات الجديدة ، التى اخـذت تتقلص عاما بعد عام .

وقد ادى تراخى معدل تدفق رؤوس الامـوال الى ان يتبنى بيجين ضـمن افكاره الاقتصادية طموحا لتحويل اسرائيل الى مركز مـالى عالمى للتخلص من هذا المأزق ، على امل ان تؤدى سياسات الليبرالية الاقتصادية الى انقاذ الاقتصاد وزيادة تدفق الاموال من الخارج ، فتم اصدار عدد من التشريعات الاقتصادية فى اطار « الانقلاب الاقتصادى » كان اهمها اطلاق حرية تداول النقد الاجنبى وتعويم الليرة الاسرائيلية لكن هذا التحول الاقتصادى والذى ادى فعلا الى تدفق مالى كبير دون سيطرة على العملة الصعبة التـى تـدخل الدولة قد احدث انتشارا ماليا كبيرا وضغوط طلب خطيرة هى التـى دفعـت عجلات التضخم بسرعة ، كما اسهم تيار القروض بالدولارات فى منع ارتفاع سعر التبـادل للدولار . واضر بـأرباح التصـدير فى نفس الوقـــت ، وزاد الاعتماد على الخارج ، وارتفعت ارقام المسـاعدات المطلوبـة مـن الولايات المتحدة وخصوصا الاقتصادية . ووصلت الديون الخارجية سـنة ١٩٧٩ الى نحو ١٦ دولار مقابل نحو ١٠ مليار سنة ١٩٧٦ ممـا يعنى ارتفـاع معـدل زيادة الديون الخارجية الى درجة كبيرة بـالرغم مـن سـياسة الليبـرالية الاقتصادية وتدفق العملات الاجنبية الى الاقتصاد الاسرائيلى من الخارج .

حتى ان احدى الدراسات الاقتصادية الاخيرة تقدر ان الديون الخارجية لاسرائيل ستصل الى نحو ٢٧ مليار دولار سنة ١٩٨٣ اى ما يقرب من ضعف المستوى الحالى للديون .[٢٧] وهو ما يضع الاقتصاد الاسرائيلى امام مأزق حاد يصعب الخروج منه دون اجراء تقشف اقتصادى شديد يكون مصحوبا بزيادة البطالة وتجميد التنمية الاقتصادية ففى الدراسة التى قام بها يعقوب لاڤ من قسم الابحاث فى بنك اسرائيل والتى اثارت موجة حادة من التساؤلات الغامضة حول مستقبل الاقتصاد الاسرائيلى اوضح لاڤ انه يجب تخفيض النشاط الاقتصادى فى اسرائيل بدلا من معدل نمو سنوى يقدر بـ٦ ـ ٧٪ الى نحو ٣ ـ ٤٪ وذلك من اجل خفض العجز الجارى فى ميزان المدفوعات والذى وصل عام ١٩٧٩ الى مبلغ يتراوح بين ٤,٥ ـ ٤,٨ مليار دولار (مقابل ٢,٥ مليار دولار فى نهاية فترة حكومة المعراخ وقت تولى رابنينو فنيتش لوزارة المالية) وتخفيض النشاط الاقتصادى هذا يعنى ضرورة رفع نسبة البطالة بدلا من ٣٪ الى ٤ ـ ٤,٥[٢٨] اذن سوف تزيد الامور سوءا ، من خلال تقشف اكثر ، وبطالة ازيد ، وفقد ان لحلم عدم التبعية الاقتصادية الذى اغرقت به حكومة بيجين عقول الاسرائيليين خلال السنتين الماضيتين .

ان ازمة الديون الخارجية فى اسرائيل وتفاقمها فى الفترة الاخيرة خصوصا منذ منتصف السبعينات وحتى الان ، وتوقع استمرارها بمعدلات اشد خلال السنوات الثلاث القادمة يبرهن على ضعف بنية الاقتصاد الاسرائيلى وتضاؤل قدراته الذاتية واحتياجه اكثر فاكثر الى الدعم الخارجي ، الذى اخذ بنيانه يختلف عن ذى قبل ، فبينما كانت الاموال اليهودية تمثل نحو ٥٠٪ من الاموال التى تنتقل الى اسرائيل منذ قيامها وحتى سنة ١٩٧٣ ، وكان ما يقرب من ٧٠٪ من الاموال الواردة يتمثل فى تحويلات من جانب واحد ، فان الامور قد اختلفت كثيرا فى نهاية السبعينات ، بما يثقل من عبء الاعتماد على الخارج وليس العكس ، ذلك ان الاموال اليهودية قد تراجعت نسبتها الى ما يقرب من ربع التحويلات ، بينما ازداد اعتماد اسرائيل على المساعدات الامريكية بصورها المختلفة والتى اصبحت تمثل نحو ٦٠٪ من رؤوس الاموال الواردة الى اسرائيل وهو ما يعنى زيادة اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة بنفس النسبة تقريبا ، فى الوقت الذى تدعو فيه كافة الاحزاب الرئيسية الى تقليل الاعتماد على الخارج وخصوصا الولايات المتحدة ، فان التطورات الفعلية تؤدى الى العكس من ذلك ، حيث يتزايد الاعتماد على المساعدات الامريكية بشكل مستمر الامر الذى يعززه نضوب موارد الدعم الاقتصادى عن طريق التحويلات من الخارج تدريجيا . فقد كانت اتفاقية التعويضات مع المانيا

الغربية تشكل مصدرا من اهم مصادر التحويلات الى اسرائيل فى الستينات هذا الى جانب تحويلات المنظمات الصهيونية العالمية وبانتهاء اتفاقية التعويضات الالمانية الغربية . وانخفاض تحويلات المنظمات الصهيونية ودخل الجباية اليهودية فقد تزايد الاعتماد على الولايات المتحدة الامريكية نتيجة لفقدان الاقتصاد الاسرائيلى مقومات الاعتماد على الذات . باعتباره اقتصادا يمثل امتدادا فى مرحلة تاريخية معينة للنظام الرأسمالى العالمى ، ومن ثم فهو ينمو فى اطاره ووفقا لمحددات اهمها درجة الارتباط بينه وبين الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة .

واذا كانت حكومة كتلة ليكود تحاول من خلال الليبرالية الاقتصادية ان تزيد من تداخل العلاقات بين الاقتصاد الاسرائيلى والاقتصاد الامبريالى . لتخفيف العبء عن الدولة . واطلاق امكانيات النمو وفقا لمتطلبات السوق العالمى ، فى اطار نمط محدد لتقسيم العمل الدولى تحتل اسرائيل موقعا داخله . الا ان افتقار الاقتصاد الاسرائيلى فى مجال المقومات الاقتصادية الاساسية يجعله بالضرورة يمثل عبئا على الاقتصاد الرأسمالى الدولى من ناحية ، وعلى ميزانية الدولة ورفاهية السكان من ناحية اخرى الامر الذى يدفع القيادة الاسرائيلية باستمرار الى محاولة وصل الامتداد بينهما والمنطقة المحيطة بها حيث تتواجد امكانيات ضخمة لدفع نمو الاقتصاد الاسرائيلى من مصادر طاقة ومواد اولية . وسوق واسعة وعمالة رخيصة وخلافه .

ميزان المدفوعات :

يعكس ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد الاسرائيلى تجاه العالم الخارجى ، وهو ما يترجم بشكل عام مدى قوة او ضعف الاقتصاد الاسرائيلى . حيث تعبر مستويات الفائض او العجز عن كل وضع . غير انه مع نمو حركة المبادلات الدولية والتبدلات التى حدثت على هيكل تقسيم العمل الرأسمالى الدولى بما يسمح بخلق وتطوير صناعات او عمليات او مراحل صناعية معينة فى بعض البلدان الواقعة خارج المركز الامبريالية . او جبهة العالم الرأسمالى المتقدم ، وكذلك تداخل الاستثمارات الدولية من خلال الشركات متعددة الجنسية ، وتداخل الاستثمارات الدولية ـ القومية من خلال اشكال المشاركة الاقتصادية المختلفة . فان دراسة ميزان المدفوعات واستخلاص نتائج معينة منه يجب ان تتم بمزيد من الحذر فالفائض فى ميزان المدفوعات لكوريا الجنوبية او الصين الوطنية (تايوان) او هونج كونج لا يمكن ان يعكس مثلا درجة عالية من الاستقلال الاقتصادى وانتفاء التبعية الاقتصادية او انتفاء الاعتماد على الخارج . كما ان العجز فى ميزان المدفوعات لبلد مثل اليمن الديمقراطى او العديد من البلدان المستقلة حديثا فى افريقيا او آسيا وامريكا اللاتينية لا يجب ان يعكس بالضرورة اعتمادا

متـزايدا على الخــارج ، او وقــوعا فى اسر دائرة التبعية الاقتصــادية ... وتتوقف النتيجة النهائية على دراسة هيكل واسباب العجــز او الفــائض فى ميزان المدفوعات وتطوراته المستقبلة .

تطور العجز فى ميزان المدفوعات :

تعانى اسرائيل من عجز مزمن فى ميزان المدفوعات ، بالرغم من التــدفق الهائل للتحويلات من جانب واحــد ، وازاء صـيحات تقليل الاعتمــاد على الخارج غالبا ما تتدخل الحكومة عندما يتفاقم العجز الى مســتويات تهــدد بالخطر ، وتضحى بالنمو فى مقابل تخفيض العجــز فى ميزان المدفــوعات ، وذلك عن طريق اتباع سياسات انكماشية تحـدث آثـارا مبـاشرة فى ميزان المدفوعات .

وعند بداية السبعينات كان العجــز يتــراوح بين ٥٠٠ مليون الى واحــد مليار دولار ، لكنه لم يلبث ان تـدهور تـدهورا كبيرا خــلال الســنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ ، اذ انه ارتفع مــن ١ مليار دولار ســنة ١٩٧٢ الى ٢,٥ مليار سنة ١٩٧٣ بنسبة زيادة ١٥٠٪ مرة واحدة ، كان معظمها يرجــع الى زيادة الواردات الامنية وارتفاع تكاليف استيراد البتــرول ومشــتقاته مــن الخارج ، ثم قفز العجز فى السنة التــالية بمقـدار مليار دولار اخــرى وبلغ ذروته سنة ١٩٧٥ حينما وصل الرقم الى ٤,٢ مليار دولار .

وكما جاء فى تقرير بنك اسرائيل فقد كان لابد من انتهاج سياسة متشددة سنة ١٩٧٦ من اجل تلافى التورط فى ازمة خطيرة فى ميزان المدفوعات ، ولو بثمن باهظ هو التوقف عن النمو وتقليص الاستثمارات ، وازدياد التضــخم بصورة مطردة(٢٩) ، وعلى هذا الاساس فان يهــوشع رابينوفيتش قــد تبنى سياسة نجحت فى تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات الى نحــو ٢,٧٦ مليار دولار خلال عامين (١٩٧٧) ؛ وانخفض العجز فى ميزان المدفوعات المدنى من ٢,٣ مليار دولار الى ١,٧ مليار وتــم خفض الواردات الى درجــة كبيرة وتأجيل جزء من الاستيراد ، كما تم فى نفس الوقت ايضا تخفيض الواردات الامنية بنسبة كبيرة تصل الى ثلث نسبة الانخفاض فى العجز ، وبالمقابل فقد انخفضت الاستثمارات بنسبة ١٤,٤٪ بالمقارنة مــع عام ١٩٧٢ ، كمــا ان الناتج القومى الاجمالى قد نما فى عام ١٩٧٦ بنسبة ١٪ فقط وبلغت الزيادة فى جدول الاسعار ٣٨٪ وكانت التقديرات التى تعمــل على اســاسها وزارة المالية فى ذلك الوقت تستهدف ان تخفض العجــز المدنى فى ميزان المدفــوعات حتــى يصــل عام ١٩٨٠ الى ١,١ مليار دولار ، وذلك على اســاس تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية وخفض المساعدات العسكرية وخصوصا من الولايات المتحدة الامريكية(٣٠) كما ان اتفاقية السوق المشتركة وتحســن الخلل فى الميزان التجارى مع السوق ودعم وتشجيع الصــادرات كانت كلهــا

عوامل تتجمع لكي تساعد على نجاح خطة الحكومة فى تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات .

غير انه فى العام التالى (١٩٧٧) وبالرغم من انخفاض العجز فى ميزان المدفوعات ولكن بنسبة اقل ، فقد كانت التكلفة الاقتصادية اعلى ، حيث إنه طبقا لتقديرات اساف رازين احد اساتذة الاقتصاد الاسرائيليين فان التحسن فى ميزان المدفوعات قد تم على حساب خفض ما يزيد على ١٧٪ من الاستثمارات واستمرار تدهور نمو الناتج القومى ، وبلوغ التضخم نسبة ٤٠٪ سنويا[٣١]

ومع بداية الانقلاب الاقتصادى وبالرغم من سياسة تشجيع الصادرات فقد توقف الانخفاض فى ميزان المدفوعات ، وبدأ يتدهور من جديد ، وزاد العجز بنمو مليار دولار منهـا ٩٠٠ مليون دولار زيادة فى الواردات الامنية ، وزيادة فى العجز التجارى تقدر بنحو ٢٠٠ مليون دولار[٣٢] . فى عام ١٩٧٨ ، ومن المتوقع ان يستمر العجز فى الزيادة لكى يرتفع من نحو ٤ مليار دولار عام ١٩٧٨ الى نحو ٥ مليار دولار فى عام ١٩٧٩ طبقا لتقديرات بنك اسرائيل ، وهو ما يلقى ظلالا قاتمة على مستقبل الاقتصاد الاسرائيلى بكامله خلال السنوات الخمس القادمة حيث يتوقع تزايد الاعتماد على الخارج ، وفى نفس الوقت يتوقع ايضا ضعف الاستجابة من الخارج لطلبات المعونة الاسرائيلية وهو ما يعنى وقوع الاقتصاد الاسرائيلى فى ازمة « لم ير لها مثيلا منذ الازل » على حد تعبير الاستاذ اساف رازين المدير السابق لهيئة التخطيط الاقتصادى فى وزارة المالية ، اذ يقدر العجز خلال السنوات الثلاث ١٩٨٠ ــ ١٩٨٣ فقط بنحو ١٢,٩ مليار دولار ، مما يعنى انه من الضرورى ان تعيد الحكومة ترتيب اولويات حل المشكلات الاقتصادية لصالح مشكلات ميزان المدفوعات خصوصا مع التغيرات الخطيرة التى طرأت اخيرا فى هذا المجال مثل زيادة اسعار الوقود وتزايد اعتماد اسرائيل على البترول المستورد بعد ما ينتهى الانسحاب من سيناء .

هيكل عجز ميزان المدفوعات واسبابه :

يتكون عجز ميزان المدفوعات من العجز فى القسم المدنى ، والعجز الناتج عن الواردات الامنية ، ويأتى هذا بدوره محصلة نهائية للعجز الصافى فى مجموع عمليات التبادل السلعى والتحويلات الرأسمالية ، حيث يستمر العجز فى ميزان الخارجية نتيجة لنقص الصادرات عن الواردات بالرغم من الزيادة السريعة للصادرات فى الفترة الاخيرة وانخفاض معدل التبادل الدولى بالنسبة للسلع الاسرائيلية ، ويستمر ايضا الاعتماد على القروض والتحويلات من الخارج لتمويل الاستثمارات والانفاق الداخلى بالرغم من

الغاء القيود على العملات الاجنبية وتعويم الليرة الاسرائيلية وما يقابلها من حركة تدفق معاكس لمدفوعات الديون الى الخارج .

لقد اسهمت سياسة الليبرالية الاقتصادية فى مضاعفة العجز فى ميزان المدفوعات فى الشهور الاخيرة من عام ١٩٧٩ حيث بلغ نحو ٥ مليار دولار مقابل ٢,٧ مليار دولار سنة ١٩٧٧ ، ولكنها اتاحت رصيدا متزايدا من العملات الاجنبية بلغ فى الشهور الاخيرة من عام ١٩٧٩ نحو ٢,٥ مليار دولار وهو رقم لم يتوفر للاقتصاد الاسرائيلى فى يوم من الايام . وهو ما يقتضى طبقا لاراء ارنون جفنى حاكم بنك اسرائيل بضرورة العمل « بصورة مخططة وتحت رقابة »[٣٣] اذا كانت الحكومة تريد ان تستخدم هذه الامكانية للمساعدة على الخروج من المأزق الاقتصادى الذى تواجهه . لكن حكومة ترفع راية « الحرية الاقتصادية » لن تتدخل ولن تراقب . يمكن ان تخلى مكانها ــ مجبرة على ذلك ــ لحكومة عمالية تأخذ بسياسة التدخل والاشراف والرقابة على الاقتصاد .

ويمكننا ان نرجع العجز فى ميزان المدفوعات الاسرائيلى الى عاملين رئيسيين الاول متعلق بالتجارة . والاخر متعلق بالتحويلات الخارجية

(١) ارتفاع نسبة الواردات بشكل عام ، وارتفاع اسعار الواردات بالنسبة الى الصادرات مما يعنى تدهور معدل التبادل السلعى (مقاسا بالرقم القياسى لاسعار الصادرات على الرقم القياسى لاسعار الواردات) وبافتراض ان نسبة التبادل تساوى ١٠٠ سنة ١٩٧٠ فأن هذا المعدل قد تدهور الى ٨٨ سنة ١٩٧٦ وهو ما يعنى انه بالرغم من محاولات التخفيض المستمرة للواردات ، الا انه مع تدهور نسبة التبادل فان آثار خفض الواردات تضيع نتيجة لارتفاع اسعارها مقاسة الى اسعار الصادرات . وتختلف اسباب تدهور نسبة التبادل الدولية بالنسبة للاقتصاد الاسرئيلى عنها بالنسبة لاقتصاديات الدول المتخلفة ، حيث أن أسبابها بالنسبة للدول الاخيرة تعود بالاساس الى طبيعة هيكل تجارتها الخارجية الذى يتميز بالطابع التقليدى للصادرات وتركزها فى محصول زراعى او مادة خام واحدة ، وسيطرة السلع المصنعة على هيكل وارداتها وخصوصا الاحتياجات للاستهلاك المباشر ، ولقد رأينا انه بالنسبة لهيكل التجارة الخارجية الاسرائيلية فانه على العكس يقوم على تكوين السلع الوسيطة ومستلزمات الانتاج والسلع الاستثمارية للقسم الاعظم من الواردات . وسيطرة السلع المصنعة على هيكل الصادرات ، ومن ثم فان انخفاض نسبة التبادل وتدهور شروط التجارة لا يعود فى اسرائيل الى ذات الخصائص والاسباب التى تشكل اساس هذه الظاهرة فى البلدان المتخلفة ، وانما يعود الى اسباب اخرى من اهمها قوة المنافسة السعرية للبضائع الاخرى فى

الاسـواق الاجنبية ممـا يؤدى الى ضرورة تخفيض اسـعار المنتجـات الاسرائيلية المصدرة لتدعيم مـركزها التنافسى بـالاضافة الى العـديد مـن الاسباب الاخرى التى تعود الى السياسات الاقتصـادية وخصـائص هيكل الاقتصاد الاسرائيلى .

ولعلاج مشكلة ارتفـاع الواردات تلجـأ الحـكومة الاسرائيلية الى تبنى اهداف الخفض المباشر للواردات بالاضافة الى تشجيع الصـادرات ، وقـد صرح وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلى مؤخرا بأن الصادرات قـد زادت بنحو ٤٧٪ فى الاشهر الثمانية الاول من عام ١٩٧٩ ، لكن المشكلة مـازالت تتركز فى زيادة سعر الواردات الامنية والمدنية الاقتصادية ، ولا تعكس نسبة الزيادة التى اعلنها الوزير الزيادة الحقيقية فى التصدير حيث يجب خفضـها بنسبة الانخفاض فى قيمة العملة الاسرائيلية والتى تتـراوح بين ٣٠ ـ ٤٠٪ مما يعنى ان الزيادة المحققة فى اهداف التصدير مـا تـزال ضـعيفة الاثـر ومحدودة خصوصا بالنسبة لما اشار اليه مـن اسـتمرار الزيادة فى اسـعار الواردات الاسرائيلية المدنية او العسكرية وعلى ذلك فان مساهمة التجارة فى العجز تتمثل فى ارتفاع نسبة الواردات وارتفاع اسـعارها وتـدهور ربحية الصادرات ، وتدهور نسبة التبادل الدولية ، ومن المتوقع اسـتمرار فـاعلية هذه العوامل فى توليد العجز خصوصا مع ارتفاع اسعار الوقود ، واستمرار ارتفاع الاسعار العالمى ، على ان من اهم القيود التى تقلل من فاعلية هـذه العوامل فتح اسواق جديدة سواء متقدمة او متخلفـة ، وايجـاد منافـذ الى موارد طبيعية قريبة توفر امدادا رخيصا ومضمونا بالوقود والمواد الخـام ، هذا الى جانب احداث تحولات هيكلية فى الصناعة الاسرائيلية بشكل يجعلها امتدادا عضويا من حيث تركيب الحلقـة التـكنولوجية للانتـاج للصـناعات الرأسمالية المتقدمة .

(٢) العامل الثانى الذى يسهم بقوة فى توليد العجز فى ميزان المدفوعات هو حساب التحويلات من الخارج ، التى تأتى لتساهم فى سد الفجـوة فى ميزان الموارد وهو اما تحويلات حكومية او خاصة لمنظمـات او هيئات او افـراد ، وتمثل التزامات على الحكومة الاسرائيلية فيمـا عدا مـا يعتبـر منحـا او تحويلات غير مستردة (من جـانب واحـد) لا تشـكل عبـئا على ميزان المدفوعات ، لكن هذه اصبحت تمثل نسـبة محـدودة مـن التحـويلات الى اسرائيل فى السنوات الاخيرة خصوصا مـع تـراخى الدعم اليهـودى مـن الخارج لدولة اسرائيل ، واقتصار معظم التدفقات الحـكومية على الولايات المتحدة بشكل اساسى وتقلص التدفقات الحكومية مـن الدول الاخـرى كمـا تمثل معونة المنظمات الاقتصـادية الدولية جـزءا لا يسـتهان بـه فى الموارد الخارجية لاسرائيل سواء من صندوق النقد الدولى او البنك الدولى بـالرغم

من ان شروط البنك للاقراض لا تتفق وحالة دولة مثل اسرائيل تقترب حدود النمو وخصائصه فيها من الدول المتقدمة .

ان الالتزامات الاسرائيلية تجاه الخارج تمثل فى معظمها التزامات طويلة المدى ، حيث تحتل هذه الالتزامات نسبة تزيد على اربعة اخماس الالتزامات الخارجية لا سرائيل طول السنوات الثلاث السابقة تقريبا (١٩٧٥ — ١٩٧٨) فى حين تبلغ نسبة الالتزامات قصيرة المدى نسبة تصل الى نحو ٧٪ عام ١٩٧٧ مقابل ١٢٪ عام ١٩٧٥ ، مما يعنى ان الديون قصيرة المدى التى تفاقمت حدتها لمواجهة الازمة سنة ١٩٧٥ قد خفت حدتها تدريجيا وحلت محلها ديون متوسطة المدى او طويلة المدى ، ويشكل مجموع هذه الالتزامات نحو ٣٢٪ من الميزانية عام ١٩٧٩ مما يعنى بافتراض تخفيض النفقات الامنية ان المشكلة الاساسية التى ستواجه اسرائيل فى السنوات القادمة ستكون بالاساس مواجهة العجز القومي وبالاساس العجز الخارجي الناجم عن الخلل فى ميزان التجارة وميزان التحويلات الرأسمالية .

ولمواجهة الخلل فى ميزان المدفوعات تستدين الحكومة مرة ثانية ، وترفع ارقام طلباتها من المساعدات الامريكية ، وهى اذا كانت اليوم تجد من يقرضها فانها لن تجد ذلك دائما ، خصوصا اذا حدث ارتباك فى تسديد الديون وفوائدها ، ويعكس تراخى التدفقات الحكومية الى اسرائيل (فيما عدا التدفقات من الولايات المتحدة) ازمة اخرى تدفع اسرائيل الى اللجوء للسوق الدولية للمال للاقتراض منها بشروط تجارية مرتفعة مما يثقل عبء المديونية مرة اخرى .

ان اعتماد اسرائيل على تحويلات اليهود فيما سبق قد تقلص الان الى حد كبير ولا يعكس ذلك خلل العلاقة بين اسرائيل ويهود العالم وفقا لمعايير اقتصادية مباشرة وانما يعكس ازمة سياسية فى العلاقة بين اسرائيل ويهود العالم ، اذ لم تعد اسرائيل هى الملاذ لكل يهود العالم ، ويمكن التدليل على ذلك بمؤشرات النزوح من داخل اسرائيل ومؤشرات التساقط فى الهجرات من الاتحاد السوفيتى او ايران او بلدان العالم الاخرى ، حيث يتجه معظم هؤلاء اليهود الى امريكا او اوربا الغربية وهو ما يضرب فى الصميم أسطورة ارض الميعاد ويؤكد تراخى تأثير الافكار الصهيونية الاسطورية على يهود العالم فى ظل معطياته الحالية .

واذا كانت الولايات المتحدة الامريكية تمثل حاليا العون الرئيسى لاسرائيل سواء فى المجال السياسى او الاقتصادى او العسكرى ، فان اسرائيل فى نظر المواطن الامريكى دافع الضرائب قد راحت تتحول الى عبء ثقيل ، وقد وجه بعض رجال الكونجرس الامريكى سؤالا الى بعض الاسرائيليين قائلين

« متى ستبدأون بالعمل بدلا مــن ان تــكونوا عبــئا على دافـــع الضرائب الامريكى ؟ » ان اسرائيل ستطلب من الولايات المتحدة فى السـنة القــادمة مساعدات تقدر بنحو ٣,٤ مليار دولار وذلك فى مقابل ٢,٣ مليار دولار سنويا طلبتها اسرائيل للفترة مــن ٧٨ ــ ١٩٨٠ ومعنى ذلك زيادة عبء الاقتصــاد الاسرائيلى على الاقتصاد الامريكى الذى يعانى ازمة طــاحنة خصــوصا فى اعقاب فشل خطط الرئيس الامريكى كارتــر لمواجهــة مشــكلات الطـــاقة والتضخم والبطالة .

ان انخفاض نسبة التحويلات من جانب واحد ، وانخفاض نسبة الاموال اليهودية ، وتراخى المعونات الحكومية لاسرائيل من غير امريكا ، بالاضافة الى تزايد اسعار الفائدة العالمية وبالتالى زيادة معدلات خدمة الديون تشــكل اهم الاسباب فى مجال توليد العجز فى ميزان التحــويلات الخــارجية ، ممــا يضاعف من خطورة استمرار الاعتماد على الولايات المتحدة الامــريكية ، فى وقت يتعرض اقتصادها فيه للازمة ، ويتزايد احساس المواطــن الامــريكى بعبء اسرائيل على امريكا .

ويرى اساف رازين ان الحكومة يجب ان تقلل من قــروضها ويعــرض فى معاريف ودافار فى ١٩٧٩/٩/٧ خطة لتقليل العجــز فى ميزان المدفــوعات عن طريق تخفيض الطلب الحكومى ، وفصل ما بين ٢٠ ــ ٤٠ الف عامل سنويا من القطاع العام ، وتجميد الاستهلاك العام والخاص بمستوى سنة ١٩٧٨ وهو ما يسمح طبقا لوجهة نظره بتوجيه كثير مــن المنتجــات الى التصــدير والتقليل من المطالبة باستيراد السلع ، ويساعد انتعاش قطاع التصدير على انتقال العاملين المفصولين من القطاع العام الى اعمال التصدير .

لكن خطة رازين تعترضها عديد من العقبــات ، ســواء وفقــا للمعــايير الاقتصادية او الاجتماعية ، ونظرته بشكل عام ادت الى اخراجه مــن وزارة المالية على يدى سميحا ارليخ الوزير الحــالى★ ، لكنهــا على أى الاحــوال تعكس اتجاها لا يضع اعتبارا كبيرا للمعايير الاجتماعية ، بالرغم مــن ان بعض هذه المعايير مثل الحفاظ على ارتفاع مستوى المعيشة تمثــل احــدى ركائز السياسات المختلفة للحكومات او المعارضة فى اى وقت ، كمــا تمثــل صمام امن لا ستمرار المجتمع الاسرائيلى نفسه ، على ان هناك اتجاها آخر يعرضه تســيفى تيمــور فى عل هــامشمار فى ١٩٧٩/٩/٧ يرى انه مــازال فى

★ فى اكتوبر ١٩٧٩ اقيل ارليخ من وزارة المالية وحــل محله وزير الصــناعة الســابق إيجــال هوروفيتس .

الامكان الحيلولة دون حدوث انكماش شديد اذا القت الحـكومة العـبء على تلك الطبقات التى منحتها امتيازات بمبالغ تصل الى عشرات المليارات مـن الليرات الاسرائيلية ، ولكن تيمور يستدرك قائلا « لكن هـذه الحـكومة لن تقوم بتلك الخطوات » .

هوامش الفصل الرابع

(١) عمرو محيي الدين ـ استراتيجية الانماء في اسرائيل ، السياسة الدولية العدد ٣٣ ـ يوليو ١٩٧٣ ص ٢٥ .
(٢) البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم اغسطس ١٩٧٨ ص ٩٥ .
(٣) Statistical Abstract of Israel ,1976 Table Vill -10 - P . 205 .
(٤) البنك الدولي ـ مرجع سابق ص ٩٧ .
(٥) حسين ابو النمل ـ الاحصائيات الاسرائيلية بيانات وحقائق سياسية ش ـ ف اكتوبر ١٩٧٧ ص ١٥٥ .
(٦) S . A . op , cit PN N

(٧) الامانة الاقتصادية للجامعة العربية ، النشرة الاقتصادية الفصلية العدد الاول مارس ١٩٧٨ ص ١٠١ .
(٨) عمرو محيي الدين مصدر سابق العدد (٣٤) ص ٩٢ ـ ٩٣ ـ ٩٤ .
(٩) عمرو محيي الدين مصدر سابق العدد (٣٤) ص ٩٢ ـ ٩٤ .
(١٠) البنك الدولي ـ مرجع سابق ص ٩٥ .
(١١) د . سلمان رشيد ـ مرجع سابق ص ٩٤ ـ ٩٥ .
(١٢) دافار ١٩٧٧/٤/٢٦ .
(١٣) يسرائيل تومار ـ دراسة لمركز التخطيط الصناعي ـ يديعوت احرونوت ٧٧/١٢/٤ .
(١٤) هارتس ١٩٧٦/١١/١١ .
(١٥) ن . م . د . ى . ف ١ ، ١٩٧٥/٦/١٦ب ٣٢٩ .
(١٦) معاريف ١٩٧٦/٢/٦ .
(١٧) النشرة الاقتصادية الفصلية ـ مرجع سابق ص ٨٩ .
(١٨) هارتس ١٩٧٩/٣/٩ .
(١٩) عمرو محيي الدين مرجع سابق العدد ٣٣ ص ٣٣ .
(٢٠) كين ميركورد ـ مرحلة الركود القائمة في الاقتصاد الاسرائيلي ش . ف اكتوبر ٧٢ ص ٩١ .
(٢١) البنك الدولي ـ مرجع سابق ص ١٠١ ـ ١٠٥ .
(٢٢) كين ميركورد ـ مرجع سابق ص ٩٤ .
(٢٣) ن . م .د . ف اول سبتمبر ١٩٧٥ ص ٤٥٣/ هارتس ١٩٧٥/٥/٢٧ تقرير بنك اسرائيل .
(٢٤) ن . م . د . ف ٧/١ ، ١٩٧٧/٨/١٦ ص ٥٨٣ .
(٢٥) معاريف ١٩٧٦/٣/٢٦ .

(٢٦) عل هامشمار ١٩٧٦/٣/٢٥ .
(٢٧) هارتس ١٩٧٩/٩/٦ .
(٢٨) يبيعوت احرونوت ١٩٧٩/٩/٧ .
(٢٩) هارتس ١٩٧٧/٦/٢ .
(٣٠) دافار ١٩٧٦/٧/١٤ .
(٣١) هارتس ١٩٧٨/٤/٩ .
(٣٢) معاريف ١٩٧٩/٩/٧ .
(٣٣) معاريف ١٩٧٩/٩/٧ .

الفصل الخامس

السياسات الاقتصادية فى إسرائيل

اذا كانت السياسة هي التعبير المكثف عن الاقتصاد ، فاننا فى حالة دراسة الاقتصاد الاسرائيلي ، نكون ازاء اقتصاد قد خلقته السياسة. فالاقتصاد الاسرائيلى ليس نتاجا لتفاعل طبيعي تاريخي بين الانسان والبيئة ، وانما هو فى حقيقة الامر نتاج لظاهرة سياسية عنصرية هي العقيدة الصهيونية ، ارتكزت على تطورات اقتصادية لرأس المال الصهيونى على المستوى العالمى ، واطماع استيطانية اسطورية ، اعانت على ازدهارها خصائص العلاقات الدولية فى بداية القرن العشرين .

وعلى ذلك فان الملحوظة الاولى التى ينبغي التأكيد عليها فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية فى اسرائيل ، ان هذه السياسات لا ترسم وفقا لمعايير اقتصادية بحتة ، وانما وفقا لمطامح واهداف سياسية ، ومن هنا تتخلف المعايير الاقتصادية الى المحل التالى .

وهذه المطامح والاهداف السياسية تطورت من كونها نتاجا لتفاعل القوى الصهيونية فى العالم من خلال المؤتمر اليهودى والمنظمات الصهيونية العالمية ، الى كونها نتاجا للتفاعل المشترك بين القوى الصهيونية العالمية والقوى السياسية والاجتماعية المختلفة فى اسرائيل كدولة تحاول ان تفرض ولايتها على كل يهود العالم .

ومع تحول العقيدة الى دولة وبنيانات متعددة برزت الفروق بين مواقف قادة الدولة وقادة الصهيونية واليهود فى خارج الدولة ، لكن اليد الطولى ، صاحبة الفعالية الاساسية اصبحت هي الدولة منذ قيامها وحتى اليوم باعتبارها التجسيد الحى للحلم الاسطورى الصهيونى .

واذا كانت الصهيونية العالمية قد خلقت لها اقتصادا متميزا فى فلسطين المحتلة فان هذا الاقتصاد نفسه قد اصبح يتنفس الهواء اساسا من خلال الخارج ، معزولا عن بقية المنطقة التى اقيم فيها ، ومن ثم فان علاقات الاقتصاد الاسرائيلى بالخارج لايمكن رؤيتها من خلال نفس المنظور لرؤية علاقات الاقتصاديات القومية الاخرى بالخارج حيث ان الاعتبارات الاستراتيجية والايديولوجية تلعب دورا كبيرا فى بناء علاقات من نوع متميز بين اسرائيل والدول المتقدمة تختلف عن علاقة الدول الاخيرة بأى من دول

ومن هنا فان السياسة الاقتصادية الاسرائيلية لا تحددها فى الاساس اعتبارات سياسية داخلية فقط ، بل وايضا اعتبارات سياسية خارجية تشارك بدور ملموس فى التأثير على السياسة الاقتصادية وتوجهاتها .

ماهية السياسة الاقتصادية فى اسرائيل :

تلخص السياسة الاقتصادية الاتجاه العام لحل مشكلة العلاقة بين الموارد المتاحة والحاجات المختلفة للسكان ، وتعكس فى كل طور من اطوار نمو المجتمع مصالح مجموعات متميزة تصعد الى القمة نتيجة لظروف متعددة ، وعادة ماتكون هذه المجموعات طبقات اجتماعية متباينة تنتزع مراكزها بالقوة وتستمر بها حتى يؤدى الصراع بها الى ان تخلى مكانها مجبرة بالقهر لطبقة اخرى ، ومن ثم تختلف اسس السياسة الاقتصادية طبقا لطبيعة مصالح الطبقات او المجموعات السائدة .

اما بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلى فان كونه غير طبيعى ، قد ادى الى اختلاف ماهية السياسة الاقتصادية بالنسبة له ، فالسياسة الاقتصادية هنا لاتعبر فى الاساس عن طبقات متصارعة ، وانما تعبر عن جوهر صهيونى استيطانى يطمح الى تغليب نفسه وفرض سيطرته على منطقة بكاملها ، واذا كان تشكل المجتمع اليهودى فى فلسطين المحتلة طيلة الفترة من بداية الهجرة اليهودية سنة ١٩١٨ حتى اليوم قد اسهم فى تبلور بناء اجتماعى ومؤسسى تتباين فيه المصالح بين فئات اجتماعية مختلفة ، فان الامر لم يصل بعد الى حد القول بان ال ٦٠ سنة السابقة والتى تمثل كل عمر المجتمع اليهودى فى فلسطين المحتلة قد افرزت بنيانا طبقيا محددا مثلما هو الحال فى المجتمعات الطبيعية التى تطورت فيها قوى وعلاقات الانتاج تاريخيا فى اطار طبيعى ومن ثم ظهرت فيها تكوينات اجتماعية / اقتصادية تحمل خصائص تاريخية محددة ضاربة فى الماضى وممتدة الى المستقبل .

فالصهيونية تجمع الكل فى اسرائيل ، عمالا ورأسماليين ومزارعين ومهنيين ، وبقدر مايتم تفريغ المجتمع الاسرائيلى من صهيونيته بقدر ما سيتحول الى مجتمع طبيعى ، تدور فيه الصراعات على اساس من المصالح المادية المباشرة للطبقات والفئات الاجتماعية .

وانطلاقا من هدف تأسيس دولة ليهود العالم ، وتثبيت هذه الدولة وتأمين وجودها وتوسيع نفوذها تتحدد اهداف السياسة الاقتصادية الاسرائيلية .

– فتحقيق هذا الهدف يتطلب قاعدة اقتصادية قوية ، تبنى وسط الحصار ، ومن ثم لم تكن استراتيجية احلال الواردات ، استراتيجية نمو مجردة ، وانما كان الهدف الرئيسى هو تحقيق الاكتفاء الذاتى الذى يمكن الدولة من البقاء والوفاء بحاجات سكانها .

– والحفاظ على الدولة يتطلب قوة عسكرية ضارية ، تصبح ذراعا للتأديب والتوسع فى المنطقة ، وهو ما يتطلب البناء تحت التعبئة ، وجعل اسرائيل كلها بمثابة ثكنة عسكرية تتفاعل فيها كافة القطاعات تقريبا مع القطاع الحربى .

– وتوسيع نفوذ الدولة يتطلب ايضا قوة اقتصادية وبشرية متزايدة ، يلزم لها المزيد من تدفق المهاجرين ورؤوس الاموال وهو مايعنى ضرورة الحفاظ على قدر متعاظم من الجذب للمهاجرين ورؤوس الاموال ، لخدمة اغراض المشروع الصهيونى .

– ويتطلب كل ذلك بالنظر الى فقر الموارد وضعف الامكانيات الذاتية توفير قدر عال من الفعالية للعلاقات مع الخارج ، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة واوربا الغربية ، وهو مايضمن توفير غطاء الحماية الاقتصادية والعسكرية .

– وينبغى ان يوضع كل ذلك فى اطار خدمة هدف طويل المدى وهو ارغام المنطقة على قبول اسرائيل عضوا بها ، بما سيوفره ذلك من امكانيات هائلة سياسية واقتصادية لصالح المشروع الصهيونى ، ولصالح رأس المال الدولى .

فالسياسة الاقتصادية الاسرائيلية ذات مضمون يمينى من حيث ارتباطها بالعقيدة الصهيونية والمصالح الامبريالية ولا يمكن بأى حال من الاحوال ان نقول بأن سياسة العمال اشتراكية ، وسياسة ليكود رأسمالية ، انطلاقا من وقائع شكلية تأخذ هذا الطابع ، فوق اساس يمينى فى جوهره لبنية المجتمع فى مجملها .

وذلك لايعنى « تصفية المجتمع اليهودى فى فلسطين المحتلة » تخلصا من شروره ولكنه يعنى فى الاساس ضرورة تصفية الطابع الصهيونى للدولة الاسرائيلية بأساليب متعددة ضمنها تغذية امكانيات تحلله من الداخل ايضا ، تلك التى يمكن ملاحظتها مع العديد من التحولات البنيانية التى تجتاح العالم فى عصرنا الراهن .

وذلك لايعنى ايضا انتفاء كل فارق كمى فى مجال المصالح والسياسات ، ذلك ان هذه الفروق الكمية تظل فعالة الاثر ، خصوصا فى اسرائيل ، حيث يتفق الجميع على عدد من « الثوابت » ويختلفون حول عدد من « المتغيرات » التى تسمح بهامش معتدل للمناورة والصراع السياسى والاقتصادى بين القوى السياسية المختلفة التى تلتقى جميعها من حيث الاساس الصهيونى .

اهداف السياسة الاقتصادية :

بشكل عام تهدف السياسة الاقتصادية فى اسرائيل الى مايلى : (١) تحقيق معدل نمو اقتصادى مرتفع . (٢) استيعاب اعداد متزايدة من المهاجرين . (٣) تحقيق اكبر قدر ممكن من الاستقلال الاقتصادى .

(٤) تقديم خدمات كافية لجميع المواطنين على نطاق واسع . (٥) ضمان استمرار مستوى معيشي مرتفع .

لكن تطور الاقتصاد الاسرائيلي قد فرض في كل مرحلة من المراحل مجموعة من السمات الخاصة للسياسة الاقتصادية ، ففي السنوات الاولى من اقامة الدولة كان الاهتمام منصبا على تدعيم الزراعة وتطويرها ، ورفع امكانيات الاستيعاب الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين الجدد الذين يأتون باعداد كثيفة ، وكذلك رفع امكانيات استيعاب الاستثمارات ورؤوس الاموال التي يأتي بها المهاجرون او التي تقدمها منظمات صهيونية عالمية ، وكانت السياسة الاقتصادية الى جانب ذلك تهتم برفع مستوى المعيشة ، وضبط معدلات التضخم ومنع انفجارها ، ولم تكن تثور بشكل كبير مشكلة الاستقلال الاقتصادي تلك التي برزت بعد ذلك بحدة في اعقاب حرب ١٩٥٦ حينما اجبرت اسرائيل على الانسحاب من سيناء تحت ضغط دولي وخصوصا من الولايات المتحدة الامريكية .

ومنذ ذلك الحين ١٩٥٧ بدأ الاهتمام بالصناعة ومشكلة التوازن في ميزان المدفوعات ، ومع قيام السوق الاوربية المشتركة والاتحاد الجمركي في اوربا كان على اسرائيل ان تبادر الى اتباع سياسات تجارية لمساندة منتجاتها وتقوية مركزها التنافسي في الخارج .

لقد ظل الامل في تحقيق « الاستقلال الاقتصادي » يراود القيادة الاسرائيلية حتى ادت الاجراءات التي اتخذت من اجل تحقيقه الى اصابة الاقتصاد بحالة من الانكماش الشديد والركود ، وارتفعت معدلات البطالة والنزوح وانخفضت الهجرة والاستثمارات ، وتعرضت اسرائيل لخطر الانهيار ، لكن نتائج حرب ١٩٦٧ قلبت الموقف رأسا على عقب ، وانتعش الاقتصاد الاسرائيلي ثانية ، وارتفعت معدلات نموه وارتفعت درجة تشغيل واستغلال الموارد والطاقات ، مما ادى الى ارتفاع الهجرة ، والاستثمارات وانخفاض نسبة النزوح ، وكانت التأثيرات الايجابية للقطاع الحربي تعود الى : (١)

(١) التوسع الاقليمي الذي يوفر مصادر بشرية وطبيعية جديدة .
(٢) تدفق رأس المال الاجنبي .
(٣) تدفق مصادر بشرية منتجة ، أي تزايد الهجرة .
(٤) انخفاض البطالة .
(٥) زيادة الصادرات .
(٦) توسيع البنية التحتية ثنائية الاستعمال مثل الطرق والمطارات وشبكات المواصلات .

لقد كانت حرب ١٩٦٧ نموذجا للتأثيرات الايجابية للقطاع الحربي ، لكن

حرب ١٩٧٣ كانت على العكس من ذلك نموذجا للتأثيرات السلبية ، والحرب بوصفها امتداد « بالعنف » للسياسة ، كان ينظر اليها باعتبار مايمكن ان تضيفه الى الاقتصاد من امكانيات كان محروما منها ، ومن هنا تتشابك العلاقة بين الحرب والاقتصاد لخدمة مخطط استراتيجى فى اطار المشروع الصهيونى .

وبعد الحرب سيطرت مشكلة التضخم والركود ، ومشكلة التبعية الاقتصادية ، والخلل فى هيكل القوى العاملة مما فتح الباب واسعا للصراع فى المجال الاقتصادى بين القوى السياسية المختلفة فى اسرائيل ، على ان الاهداف الثابتة للسياسة الاقتصادية ظلت كما هى محاولة تحقيق اقصى قدر من النمو الاقتصادى ، استيعاب اكبر عدد من المهاجرين اليهود ، وتحقيق اكبر قدر من الاستقلال الاقتصادى ، وضمان مستوى معيشى مرتفع وخدمات واسعة للمواطنين .

ادوات السياسة الاقتصادية :

تعكس السياسة الاقتصادية الاهداف الاقتصادية العامة للمجتمع تعبيرا عن توازن محدد فى لحظة محددة داخل هذا المجتمع ، وفى اطار ظروف خارجية محددة ايضا . وتتكون السياسة الاقتصادية من عدد من السياسات الفرعية مثل السياسة المالية وضمنها السياسة الضريبية بالاضافة الى السياسة النقدية والسياسة التجارية ، وسياسة الدخول وسياسة الدين العام وغيرها مما يشكل فى النهاية نسيجا متكاملا يخدم الاغراض العليا للسياسة . وتعتبر السياسة المالية والسياسة النقدية من اهم السياسات التى تؤثر على بنية الاقتصاد الداخلى ونموه ، والاولى تعتمد على الميزانية كأداة رئيسية اما الثانية فتعتمد على اسعار الفائدة وشروط الائتمان المصرفى والتأثير فى كمية النقود بما يخلق آثارا معينة فى الاقتصاد ، وتتعاون السياسات المالية والنقدية معا فى رسم مستويات الطلب الكلى الذى يحدد حجم التشغيل فى المجتمع ، ودرجة تعبئة وتوظيف الموارد المتاحة والمحتملة .

وقد لعبت السياسة المالية والنقدية وسياسة الدين العام وسياسة التوظف الكامل دورا كبيرا فى التأثير على مستويات الانتاج والدخل والعمالة والاسعار ، بما ادى بشكل عام الى النجاح فى تحقيق درجة عالية من التقدم الاقتصادى ، ويفخر الاسرائيليون عادة بالقول بأن مستوى الناتج القومى الاسرائيلى يعادل مستوى الناتج القومى فى مصر ، بما يعنى ان الناتج بالنسبة للفرد فى اسرائيل يوازى نحو عشرة اضعاف الناتج بالنسبة للفرد فى مصر

لكن الفضل فى ذلك لايرجع فقط الى السياسة الاقتصادية وانما الى تضافر عوامل كثيرة من اهمها المساعدات الخارجية وامكانيات الاراضى المحتلة ، وارتفاع مستوى الكفاءة لدى المهاجرين الى اسرائيل ، وتدفق رأس المال الاجنبى بكميات كبيرة لبناء واستثمارات فيها .

السياسة الاقتصادية واستراتيجية النمو :

يبرز منذ قيام دولة اسرائيل الارتباط الوثيق بين اقتصادها وشبكة الاحتكارات العالمية ، والاعتماد المطلق على استيراد رأس المال ، وتمتع رأس المال الفردى بمركز ممتاز فى القطاع الصناعى ، وكان للتدفق الهائل لرأس المال سواء الحكومى ام الخاص تأثير كبير على نمط الاستثمارات وتخصيص الموارد وسياسة العمالة ، فقد اتبع فى اسرائيل منذ قيام الدولة نمط للاستثمارت كثيف فى رأس المال ، بالاعتماد على رأس المال القادم من الخارج ،ولم تعبأ السياسة الاقتصادية بأهمية معايير الكفاءة الانتاجية للمشروعات ، حيث كانت ترتفع باستمرار التكلفة الحقيقية لرأس المال بالمقارنة مع اجور العمال والانتاجية المتحققه فى فروع النشاط المختلفة ، وراحت سياسات الحماية الداخلية والخارجية تمارس تأثيرا بالغا فى استمرار دورة حياة المشروعات بالرغم من انعدام الكفاءة فى معظمها . وقد ساعد على استمرار ذلك الوضع كون ٧٠٪ من تدفقات رأس المال الى اسرائيل خلال العشرين سنة الاولى من جانب واحد ولاتمثل عبئا على الاقتصاد الاسرائيلى ، ومن ثم فقد حدث اسراف فى استخدام رأس المال دونما اعتبار للتكلفة الحقيقية له .

إن سياسة احلال الواردات ، سواء فى الصناعة او الزراعة ، كانت تمثل الاطار العام للسياسة الاقتصادية الاسرائيلية منذ قيام الدولة وحتى سنة ١٩٧٥ حيث اشتدت الازمة الاقتصادية وكانت سياسة احلال الواردات واحدة من الاسباب وراء الازمة بما خلقته من طاقات عاطلة وخسائر اقتصادية .

لقد استهدفت سياسة احلال الواردات توفير السلع الاساسية الزراعية والصناعية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من المنتجات المحلية لاشباع احتياجات هيكل الطلب المحلى ، وكذلك استهدفت هذه السياسة توفير النقد الأجنبى وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات وذلك عن طريق انتاج بدائل محلية للسعل المستوردة والتى تثقل ميزان التجارة ، كما استهدفت ايضا سياسة احلال الواردات مزيدا من استغلال الموارد ، وتعبئة واستيعاب القوى العاملة فى المجتمع خصوصا فى قطاع الصناعة .

لقد قامت هذه الاستراتيجية اذن لتلبية احتياجات هيكل الطلب المحلى ، لكن تعداد السكان والحجم الكلى للسوق الاسرائيلية لم يكن من السعة بحيث يساعد على خلق هيكل انتاجي متماسك يقوم بتقديم منتجات نهائية للمستهلكين ، وفى ظل المقاطعة العربية وارتفاع تكاليف الانتاج فى اسرائيل ، لم يكن من الممكن أن ينمو الاقتصاد الاسرائيلى سواء الزراعة ام الصناعة الا داخل اطار من الحماية الجمركية والادارية تساعد على انتعاش الاقتصاد الاسرائيلى وشل فاعلية القيود التي تقف حائلا دون نموه وكان معنى هذا فرض قيود عديدة كمية وادارية وجمركية على الواردات ، خصوصا الواردات المثيلة لمنتجات اسرائيلية بهدف المساعدة على نمو الاقتصاد الاسرائيلى ومنع قتله عن طريق المنافسة ، ولما كان المشروع الكبير هو المشروع الامثل اقتصاديا بشكل عام فان هذا المشروع كان يتطلب بالضرورة سوقا كبيرة ايضا ، ونتيجة لضيق السوق الداخلى فقد لجأت اسرائيل منذ البداية الى محاولة فتح اسواق للتصدير لتتمكن من تسيير اقتصادها وفقا لقواعد اقتصادية صحيحة ، ومن هنا ارتبطت احتياجات التصدير موضوعيا باستراتيجية احلال الواردات ، حيث أن السوق لا تتكامل بالنسبة لاسرائيل الا من خلال اضافة طلب خارجي متزايد الى الطلب المحلى المحدود بما يحفز امكانيات نمو المشروع فى الاقتصاد الاسرائيلى .

ومع الحاح أهمية التصدير كان من الضرورى تخفيف القيود على الاستيراد ، لكى تنسجم السياسة التجارية ، مما دعا الى احداث تغيرات فى مجال القيود التجارية والادارية على الواردات ، مع بقاء الاعانات للمزارع والصناعات الى المدى الذى يمكنها من الصمود فى منافسة البضائع الأجنبية .

ومع أزمة الركود الاقتصادى وتفاقم التضخم والعجز فى ميزان المدفوعات زاد الاهتمام بالصناعات التصديرية الى حد اعتبار التصدير بمثابة طوق النجاة بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلى ، حيث أن تشغيل الاقتصاد اصبح رهنا بتوسيع نطاق السوق ، وهو ما يتطلب زيادة التصدير ، وبذلك تشكل الصادرات الحافز على النمو الاقتصادى وزيادة التشغيل والعمالة والاستثمارات ، كما ان حصيلة الصادرات من شأنها أن تخفف العجز فى ميزان المدفوعات بما يدعم الاتجاه نحو تقليل حجم العجز وزيادة الاعتماد على الموارد الذاتية .

الا أن استراتيجية الصناعات التصديرية والتوجه الخارجي بالاعتماد على المشاركة فى تلبية احتياجات جزء من مكونات هيكل الطلب الخارجي تحمل فى طياتها خطورة هائلة فيما يتعلق بموضوع التبعية الاقتصادية

للخارج ، تلك التى تمتد من التجارة الى الاستثمار والى نمط تخصيص الموارد ، ومن ثم فان اية تغيرات فى هيكل الطلب الخارجى أو اية أزمات فى الأسواق العالمية يمكن أن تؤدى الى اثار حادة على هيكل الاقتصاد الاسرائيلى .

أن كلا من استراتيجية احلال الواردات ، والاتجاه نحو التصدير تسلمان موضوعيا الى نتيجة واحدة وهى زيادة الاعتماد على الخارج ، وذلك على العكس مما يبدو من الاهداف المرجوة منهما ، اذ أن سياسة احلال الواردات ، تؤدى الى المزيد من الواردات الوسيطة ومستلزمات الانتاج لانتاج السلع النهائية ، وهو ما يعنى زيادة عجز ميزان المدفوعات ، فى الوقت الذى يسخر الاقتصاد فيه بالكامل من أجل اشباع الطلب الداخلى ، والى جانب ذلك فان نمو قطاعات الانتاج وفقا لهذه الاستراتيجية وفى ظل الحماية يؤدى الى غياب معايير الكفاءة الاقتصادية بما يعنى استمرارا مكلفا لبعض المشروعات ، وتبديدا للموارد بصورة من الصور .

وكذلك الأمر فيما يتعلق بالاتجاه نحو التصدير فالمنطلق الأساسى للاستراتيجية يعتمد على قدر أكبر من المشاركة فى اشباع هيكل الطلب العملى ، بما يعنى توجيه قطاعات الانتاج ليس الى التكامل الداخلى فيما بينها ، ودعم التشابك القطاعى ، وانما الى الارتباط بهيكل الطلب الخارجى ، ومحاولة تلبية احتياجاته بصرف النظر عن مصالح الاقتصاد القومى ، وهو ما يزيد من أزمة الاحتلال الهيكلى وأزمة ميزان المدفوعات .

سياستان تجاه الأزمة الاقتصادية :

تفاقمت مظاهر الأزمة الاقتصادية فى اسرائيل ابتداء من عام ١٩٧٤ ، حيث انخفض الاستثمار الاجمالى فى الاقتصاد ، وتباطأ النمو الصناعى ، وانخفض النشاط فى قطاع البناء ، وانخفض الاستهلاك الفردى الخاص ، وارتفع معدل التضخم وزيادة الاسعار وزاد العجز فى ميزانية الدولة ، هذا فى مجال الاقتصاد الداخلى ، اما فى مجال العلاقات مع الخارج ، فقد تفاقم ايضا العجز فى ميزان المدفوعات وازدادت الديون واشتد تناقص احتياطى العملات الأجنبية ، وانخفض تدفق رؤوس الأموال من الخارج ، وقد بلغت مؤشرات الأزمة الذروة خلال عامى ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ حيث :

ـ تفاقم العجز فى ميزانية الدولة وبلغ نحو ٧ مليار ليرة .

ـ انخفض مستوى النمو الاقتصادى وبلغت نسبة النمو اثناها سنة ١٩٧٦ (١٪) وانخفضت الاستثمارات فى نفس العام بنسبة تتراوح ما بين ١٥ ـ ٢٠٪ .

ـ ارتفعت نسبة التضخم وزادت الاسعار بشكل حاد وتراوحت هذه النسبة بين ٢٠ ـ ٤٥٪ .

ـ تزايدت اعداد العاطلين وبلغت نحو ٥٠ الف عامل .
ـ تفاقمت مشكلة الديون الخارجية والعجز فى ميزان المدفوعات .
ـ بلغت الهجرة الصافية مستوى الصفر حيث تساوت تقريبا اعداد النازحين والمهاجرين .

وازاء تفاقم مظاهر الازمة الاقتصادية ركزت السياسة الاقتصادية فى ذلك الوقت الذى كان فيه المعراخ يتولى السلطة على مكافحة مشكلة العجز القومى ، وخصوصا العجز الخارجى ، تلك التى كانت تقلق سياسة حزب العمل .

أ ـ سياسة المعراخ :

يمثل المعراخ تجمعا سياسيا « عماليا » بقيادة حزب العمل الاسرائيلى ، وهو يعبر فى التحليل الأخير عن مصالح واتجاهات رأسمالية الدولة الاسرائيلية ، وتقوم سياساته الاقتصادية بشكل عام على اساس دور اقتصادى نشط للدولة فى مجالات الانتاج والرقابة والاشراف فى معظم نواحى الاقتصاد الاسرائيلى ، غير أن السياسة الاقتصادية لحزب العمل الاسرائيلى قد مرت بعديد من المراحل ، خصوصا فيما يتعلق بالموقف من القطاع العام ، ودور الدولة فى التدخل الاقتصادى ، وكان تطور هذه السياسة والتغيرات التى تطرأ عليها مرتبطا موضوعيا بالتطورات والتغيرات التى تطرأ على بنية الاقتصاد الاسرائيلى ومصالح القوى داخله .

ففى الخمسينات لعبت الدولة والقطاع العام دورا اساسيا بالغ الاهمية فى مجال تحريك ودفع وبناء اسس الاقتصاد الاسرائيلى ، لكنه فى الستينات بدأ القطاع العام يلعب دورا يختلف تماما عن الدور الذى لعبه فى فترة الخمسينات ، اذ أصبحت مهمة توفير الاجواء الملائمة والتسهيلات الضرائبية والجمركية والمالية الضرورية لتطوير القطاع الصناعى الذى يسيطر عليه اصلا طابع الاستثمار الخاص ، وقد مهدت الحكومة الاسرائيلية لهذا الدور فى فبراير ١٩٦٢ عندما أعلنت السياسة الاقتصادية الجديدة والتى شملت تخفيض قيمة الليرة من ١,٨ الى ٣ ليرات لكل دولار كما حددت طبيعة المساعدة التى ستقدمها للصناعة ، بحيث أصبحت مالية أكثر منها ادارية ، بحيث اعتمدت تقديم مساعدات مالية للمؤسسات القادرة على التسويق الى الاسواق العالمية (٢) ومن ثم فان الحكومة قد أخذت تخفف من الدعم الادارى وقيود الحماية الادارية المختلفة ، وأخذت ايضا تدعم خطوط الارتباط بين الرأسمالية الاسرائيلية والاحتكارات العالمية .

وقد كانت هذه السياسة مقدمة لعديد من التحولات فى السياسة الاقتصادية لحزب العمل الاسرائيلى ، اذ أنه تحت ضغط الأزمة الاقتصادية سنة ٦٥ ـ ١٩٦٦ وفى اعقاب حرب ١٩٦٧ ، وبالرغم من الازدهار النسبى

لرأسمالية الدولة فى أعقاب الحرب وازدياد نفوذ الجيش والقطاع الحربى ، فقد برز بوضوح التناقص بين البرجوازية الاسرائيلية المسيطرة على الهستدروت والقطاع العام ، والبرجوازية الصهيونية العالمية المهيمنة على القطاع الخاص ، وعندما انعقد المؤتمر الدولى للمليارديرات اليهود فى القدس فى ابريل ١٩٦٨ اصر المليارديرات وعددهم سبعون على أن تلعب الحكومة الاسرائيلية دور الشريك فقط على غرار اصحاب المؤسسات الخاصة ، وطلبوا أن يكون للاستثمارات مردود عال وأن يتقلص تأثير القطاع التعاونى (الهستدروت) على الاقتصاد [٣] وهو ما يتطلب مجموعة من الاجراءات والسياسات تتخلى عن استمرار الدور الرئيسى للدولة فى مجال الاقتصاد ، كما تهدف الى ادارة الاقتصاد على اساس الرشادة الاقتصادية بما يتطلبه من اعادة تقييم المشروعات التى تمثل عبئا على الاقتصاد ، والتى ماكان يمكن لها أن تستمر دون دعم الدولة وحمايتها ، وهو مايؤدى الى نتيجة هامة هى البدء فورا باعادة صياغة هيكل الاقتصاد الاسرائيلى وبهدوء من خلال الكف عن القيود الاستيرادية والتسهيلات التصديرية واجراءات الدعم المختلفة سواء فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية او الدعم المباشر .

وقد بدأت هذه السياسة الاقتصادية تأخذ طريقها الى التنفيذ منذ اوائل السبعينات حيث راح يتم بيع شركات حكومية الى القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب وبدأت الحكومة بسياسة رفع الأسعار بنسبة تتراوح بين ١٠ ــ ٢٠٪ بهدف جوع مليارات الليرات من حصيلة بيع الشركات ورفع الاسعار ، بالاضافة الى تعديل السياسة الضريبية بما يسمح بزيادة الحصيلة ايضا وزيادة موارد الدولة .

ومنذ اخذت تتفاقم مظاهر الأزمة الاقتصادية لجأت السلطات الاسرائيلية الى العديد من التدابير فى اطار سياسة اقتصادية جديدة ، كان من ابرز عناصرها[٤]

١ ــ الاصلاح الضريبى .
٢ ــ فرض ضريبة قيمة اضافية على الشركات بصور خاصة .
٣ ــ محاولة سد العجز فى الميزانية العامة عن طريق تخفيض الميزانية .
٤ ــ تخفيض قيمة الليرة بنسبة ٤٣٪ فى نوفمبر ١٩٧٤ ثم تخفيض زاحف بنسبة ٢٪ شهريا .

وكان الهدف من هذه السياسة الاقتصادية تحسين ميزان المدفوعات ، وزيادة الصادرات ، وكبح ارتفاع الاسعار الآخذ فى التزايد يوما بعد يوم ، لكن هذه الاجراءات التى اتخذتها الحكومة وإن كانت قد اسهمت فى الحد المؤقت من تفاقم العجز فى ميزان المدفوعات الا انها أدت الى مزيد من التدهور الاقتصادى الكلى ، حيث أن فرض ضريبة القيمة الاضافية قد أدى

بالشركات الى نقل عبء هذه الضريبة الى المستهلك مما زاد من حدة ارتفاع الاسعار ، وكان تخفيض الليرة عاملا آخر يغذى الاضطراب النقدى وارتفاع الاسعار فقد اسهم تخفيض قيمة الليرة بنسبة ٢٪ فى رفع جدول الاسعار للمستهلك بنسبة ٤ ـ ٤,٥٪ .

إن الاصلاح الضريبى عن طريق توسيع قاعدة الضريبة وتحسين وسائل جبايتها وزيادة فاعليتها بالاضافة الى ضريبة القيمة الاضافية والتى تتراوح بين ٨٪ على جميع الصفقات التجارية والخدمات والواردات فى المؤسسات المختلفة والارباح ، ٣٪ على الاجور فى المؤسسات التى تهدف الى الربح ، كانت تهدف الى زيادة عائدات وزارة المالية بنحو ٢,٥ مليار ليرة ، وبذلك ينخفض العجز فى الميزانية بهذا المقدار .

وبالاضافة الى السياسة الضريبية الجديدة اتجهت الحكومة العمالية ايضا الى رفع اسعار عدد من السلع الحيوية ، الامر الذى يتعارض مع احد الاهداف الاساسية التى كانت السياسة الاقتصادية الاسرائيلية تحاول الحفاظ على استمرارها ، وهو ضمان مستوى معيشى مرتفع ودرجة اعلى من الرخاء الاقتصادى والاجتماعى للمواطن الاسرائيلى باستمرار ففى خلال الفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ ارتفعت اسعار الوقود اربعة اضعاف ، وارتفعت اسعار السكر خمسة اضعاف ، وخلال الربع الاخير من عام ١٩٧٦ قررت الحكومة زيادة اسعار السلع الاساسية بنسبة ٢٠٪ واسعار الوقود بنسبة ٥ ـ ١٥٪ واسعار الماء والكهرباء بنسبة ١٠٪ ، وكان الهدف من سياستها رفع الاسعار تلك ايضا هو جمع نحو ٢,٢ مليار دولار من السكان فى السنة لتغطية العجز الداخلى ومنع تفاقم تضخم الميزانية .

لكن هذه السياسة الاقتصادية وان كانت قد نجحت فى تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات بنحو ٨٠٠ مليون دولار ، الا ان جزءا كبيرا من اهدافها المرحلية لم يتحقق اذ ان الاستهلاك الفردى والاستهلاك المدنى العام قد زادت نسبته ولم يتجمد ، واستمر تضخم الميزانية العامة ، بينما جاء التحسن فى ميزان المدفوعات على حساب اعتبارات التنمية والاستثمارات التى انخفضت بدرجة كبيرة ، مما ادى الى تفاقم مظاهر الركود الاقتصادى وانخفاض نسبة النمو وتناقص اعداد المهاجرين وزيادة اعداد النازحين وارتفاع نسبة البطالة ، وترافق ذلك فى نفس الوقت مع اتساع موجة التضخم وزيادة الاسعار مما كان يهدد بتخفيض مستوى المعيشة للمواطنين ومستوى الخدمات العامة فتلك كانت النتيجة الطبيعية لتناقص الاستثمارات وتخفيض ميزانيات الخدمات والبنية التحتية ، وكان ذلك تعبيرا عن فشل سياسة المعراخ الاقتصادية ، وعدم نجاح الحكومة فى تحقيق اهدافها الاقتصادية .

وتعرض حزب العمال الاسرائيلي الحاكم فى ذلك الوقت لاشد الازمات التى تواجهه وتكاد تعصف به ، نتيجة لتضافر عوامل فشل سياسة الاقتصادية ازاء الازمة ، وانخفاض ثقة الاسرائيليين فى امكانية ان ينجو الحزب بهم منها ، خصوصا مع انتشار الفساد والفضائح المالية فى الاوساط القيادية للحكومة والحزب والتى اتسعت لتشمل الى جانب المستشارين الوزاريين ، بعض الوزراء ، ثم رئيس الوزراء نفسه الذى اتهم بالتواطؤ مع زوجته التى كانت تحتفظ بحساب غير مسموح به فى احد البنوك الامريكية .

واشتدت رياح الازمة ، ورياح الفضائح المالية حتى عصفت بالحزب الذى كان يقود ائتلافا حكوميا لا يتمتع سوى بأغلبية صوت واحد فى الكنيست الاسرائيلى الثامن واعاد الحزب تنظيم صفوفه مرة اخرى بزعامة شيمون بيريز لكى يخوض الانتخابات للكنيست التاسع على اساس سياسة انتخابية كان الجانب الاقتصادى يشكل احد اركانها الاساسية لكن عوامل كثيرة ادت الى خسارة حزب العمل ، وسقوط المعراخ الى ساحة المعارضة ، وصعود الليكود لاول مرة الى كراسى السلطة فى اسرائيل .

وقد عبر يهوشع رابينوفنيش وزير المالية الاسرائيلى فى حكومة المعراخ السابقة عن سياسة حزب العمل ازاء الازمة الاقتصادية ، ولخص اهم خطوطها فيما يلى :(٥)

(١) تقليص العجز فى ميزان المدفوعات ، وكان رابينوفنيش قد نجح فى خفض العجز فى ميزان المدفوعات من نحو ٤,١ مليار دولار الى نحو ٢,٥ مليار دولار قبل سقوط حكومة المعراخ .

(٢) تقليص الطلب المحلى ، سواء الاستهلاك الفردى او الاستهلاك العام ، وهو الهدف الذى اخفقت الحكومة فى تحقيقه ، بالرغم من انها كانت تتطلب فقط تجميد وليس تقليص الطلب المحلى ، اذ ان الطلب المحلى قد زاد فعلا بنسبة تتراوح بين ٤ ــ ٥٪ بالرغم من ان الانتاج لم يزد سوى بنسبة ١٪ فقط .

(٣) تغيير بنية الاقتصاد وذلك بمنح افضلية للفروع التى تساهم فى تحسين ميزان المدفوعات سواء عن طريق زيادة الصادرات ، او انتاج مواد بديلة للمستورد من الخارج ، ومعنى ذلك اتباع سياسة تمزج بين التوجه الى الصادرات ، واحلال الواردات فى نفس الوقت بغرض التأثير على جانبى ميزان التجارة الخارجية ، وكانت اخر حكومات المعراخ قد لجأت الى تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات ، لكن تخفيض الواردات جاء بنتائج عكسية على نمو الاقتصاد كما ان الطلبات المؤجلة كانت تعنى ايضا تفاقم مشكلة الواردات فى السنوات التالية .

(٤) خلق توازن فى وضع العمالة ، وهو ما يعنى اتباع سياسة توظف مختلفة سواء بين القطاعين العام والخاص ، او داخل القطاعات المختلفة فيما يتعلق بنسب تكوين هيكل العمالة من انواع العمالة المختلفة الماهرة وغير الماهرة .
(٥) كبح ضغوط التضخم المالى ، عن طريق ضغط الانفاق والميزانية .
(٦) تحسين الظروف من اجل تجديد الانعاش الاقتصادى ، وذلك بعد ان تدهورت ميزانيات الانعاش والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية ابتداء من سنة ١٩٧٣ .

(٧) تحسين وضع الطبقات الاجتماعية الفقيرة .

تلك كانت اهم ملامح السياسة التى يتبناها حزب العمل ، لمواجهة الازمة الاقتصادية ومن الواضح ان ترتيب الاولويات فى قضايا الازمة يركز اصلا على مشكلة العجز القومى سواء العجز الخارجى (عن طريق تقليص العجز فى ميزانية المدفوعات) او العجز الداخلى (عن طريق تقليص الطلب المحلى) فتلك هى المشكلة الاولى من وجهة نظر قادة حزب العمل الاسرائيلى ، وتاتى بعد ذلك مباشرة قضية ضرورة احداث تحولات هيكلية فى بنية الاقتصاد بما يدعم الاعتماد على النفس او الاكتفاء الذاتى ، ويقلل من الاعتماد على العالم الخارجى ، وذلك بدعم قطاعات التصدير وقطاعات احلال الواردات فى نفس الوقت هذا بالاضافة الى بعض القضايا الاخرى ذات الاهمية الثانوية مثل كبح التضخم والانعاش الاقتصادى والاجتماعى وتحسين وضع الطبقات الفقيرة .

تمثل هذه السياسة الاقتصادية استمرارا على نفس خطوات التحول التى بدأت منذ نوفمبر ١٩٧٤ واتخذت ابعادا متكاملة خلال ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، والتى تؤكد على اتجاه حزب العمل الاسرائيلى نحو تبنى سياسة اقتصادية اقل تدخلا واكثر ليبرالية ، مع الاستمرار فى الحفاظ على مصالح قاعدته الاجتماعية والمتمثلة اساسا فى الراسمالية الاسرائيلية المالكة للقطاع التعاونى وقطاع الدولة الاقتصادى ، ومراعاة مصالح الارتباط بين الاقتصاد الاسرائيلى والاقتصاد الراسمالى العالمى ، بالرغم من الدعوة الى مزيد من الاعتماد على النفس .

ب ـ سياسة « ليكود » الاقتصادية :

جاءت كتلة « ليكود » بزعامة مناحم بيجين الى السلطة ، فى وقت كانت فيه مشكلة الغلاء والتضخم تحتل مكان الصدارة فى مشكلات الاقتصاد الاسرائيلى ، وكان العجز فى الميزانية التى قدمتها حكومة المعراخ الى الكنيست قبل اجراء الانتخابات يصل الى نحو ١٧ مليار ليرة اسرائيلية ، مما كان يعنى انفلات نسبة التضخم وزيادة الاسعار بدرجة خطيرة .

وجاءت ليكود الى السلطة ايضا معتمدة على تأييد من حرموا سابقا من ثمار الهجرة الى اسرائيل ومن لم ينعموا بخيرات الهستدروت وحزب العمل الاسرائيلى ، لكن تحالف ليكود الذى ألهب مشاعر اليهود الشرقيين وسكان الاحياء الفقيرة ، لم يكن يعبر طبقيا الا عن مصالح الاحتكارات الصهيونية الاسرائيلية المرتبطة بدوائر الاحتكارات العالمية وخصوصا الصهيونية ، التى تشكل معها حلقة متماسكة تعكس ايدلوجية متطرفة صهيونية رأس مالية ، وتدعم فى ميدان الاقتصاد تحولات هيكلية تخدم مصالح رأس المال الفردى والشركات المساهمة ، والارتباط هيكليا ببنية السوق الرأسمالى العالمى من خلال موقع محدد فى العملية الانتاجية على المستوى الرأسمالى الدولى وفى نطاق نشاط الاحتكارات الرأسمالية الدولية متعددة الجنسية .

وقد تقدم تحالف ليكود الى الانتخابات ببرنامج اقتصادى يقوم على :(٦)

(١) اقتصاد حر . وتقليص تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى .

(٢) كبح التضخم المالى . عن طريق تقليص العجز فى ميزانيات الحكومة ، والسيولة فى القطاع العام ، وتقليص الاجهزة الزائدة من خلال التحول المنظم للمستخدمين الى الاعمال الاكثر انتاجية .

(٣) تقليص العجز فى ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فاعلية التصدير وتقليص الاستيراد واقرار سعر تبادل للعملة لتشجيع التصدير .

(٤) تبسيط السياسة الضريبية بانتهاج نوعين فقط من الضرائب ، ضريبة تصاعدية على الدخل ، وضريبة على القيمة الاضافية كنسبة موحدة على الانفاق .

(٥) استقرار علاقات العمل وايجاد صلة مباشرة بين الانتاج والاجر ، ومقابل ملائم للخبرة والوظيفة والممارسة والمبادرة والزيادة فى الانتاجية الفعلية .

وتوضح الخطوط الرئيسية لبرنامج « ليكود » الاقتصادى الى اى مدى تسعى كتلة ليكود الى احداث تغيرات هيكلية عميقة فى بنية الاقتصاد الاسرائيلى ، كما انها توضح ايضا ان كتلة ليكود لم تقترح علاجا للازمة الاقتصادية عن طريق الاجراءات الادارية او السياسات الاقتصادية الجزئية ، وانما من خلال مفهوم شامل عن بنية المجتمع الذى يقوم على سيطرة رأس المال الحر ، حيث تلبى السياسة الاقتصادية كافة احتياجاته فى العمل دون اية قيود سواء فى الداخل او الخارج وتزيح من وجهه كافة العقبات التى يمكن ان تتأتى نتيجة لتدخل بأى قدر من جانب الدولة . ومن اجل صياغة برنامج اكثر تكاملا وشمولا فقد استدعت « ليكود » احد اشهر اساتذة الاقتصاد الامريكيين المعروفين بتطرفهم الرأسمالى وهو البروفيسير « ميلتون فريدمان » الذى دعا فى اسرائيل الى التخلى عن اى

تدخل ، واطلاق الحريات الكاملة لرأس المال للعمل دون اية قيود فى مجال النقد او الاسعار وخلافه .
وهكذا بدأت سياسات ليكود الاقتصادية تركز اصلا على مجال احداث تغييرات هيكلية فى بنية الاقتصاد الاسرائيلى ، ففى مجال العملة والنقد تقرر الغاء الرقابة على العملة الصعبة واطلاق حرية تداولها والاحتفاظ بها بشرط الا تزيد فى مجموعها عن ثلاثة آلاف دولار مع الحق فى الاحتفاظ بمبلغ مماثل بالعملة الصعبة فى حساب بالخارج كما تقرر ايضا تعويم الليرة الاسرائيلية بدلا من اجراءات الخفض الزاحف ، وفى مجال الضرائب والاسعار تقرر رفع اسعار السلع المستوردة بنسبة ٢٥٪ فما فوق والغاء الرسوم على الصادرات ، وفى نفس الوقت تقرر الغاء رسوم الاستيراد وخفض نسبة الجمارك بـ ٢٠٪ وكذلك الغاء ضريبة السفر ، وفرض ضريبة قيمة اضافية على تذاكر السفر ، وفى مجال المعونات والدعم تقرير خفض المساعدات الحكومية والدعم الى بعض المواد الاساسية ورفع اسعار هذه المواد . وقد عقدت حكومة ليكود جلسة طارئة فى ١٩٧٧/١٠/٢٨ واقرت هذه الاجراءات بالاضافة الى اتخاذ قرار تخفيض سعر الليرة بنسبة ٤٥٪ تقريبا ، واستمرت اجراءات الحكومة تباعا على نفس الطريق ، وفى مجال استقرار علاقات العمل صدر مشروع قانون التحكيم الاجبارى الذى يجبر العمال المتنازعين فى علاقات العمل على قبول قرارات التحكيم من جانب لجان التحكيم الاجبارى وانهاء نزاعاتهم ، كما استمرت سياسات تخفيض الدعم ، ورفع الاسعار بالتدريج من شهر الى آخر ، وجرى العمل على قدم وساق فيما يتعلق باعادة تأهيل المستخدمين وتحويلهم الى فروع نشاط اخرى او فصلهم من الحكومة والقطاع العام ودفعهم الى العمل فى القطاع الخاص ، ورفع مخصصات صندوق اعانات البطالة بحيث يقدم العمال على التحول من العمل فى الحكومة والقطاع العام الى القطاع الخاص مع التركيز فى نفس الوقت على قطاعات التصدير التى تحظى بأهمية فائقة .
ويأمل ساسة ليكود من خلال سياستهم الاقتصادية التى يشرف عليها سميحا ارليخ وزير المالية حدوث تحولات ايجابية فى مؤشرات الاقتصاد الاسرائيلى ، فقد حدد سميحا ارليخ أهداف السياسة الاقتصادية عام ١٩٧٨ بأنها :
(١) استمرار الزيادة السريعة فى الصادرات .
(٢) تباطؤ وتيرة ارتفاع الاسعار .
(٣) زيادة وتيرة النمو الاقتصادى عن طريق زيادة الصادرات والاستثمارات فى الصناعات التصديرية .
(٤) استمرار كبح الطلب المحلى فى مجال الاستهلاك الفردى والعام

(٥) تحسين الانتاج ورفع كفاءة الخدمات(٧)

الا ان التحول الاقتصادى الذى قاده تحالف ليكود قد أسهم فى عديد من النواحى بتأثيرات سلبية شديدة الضرر على الاقتصاد الاسرائيلى ، فلقد أضيفت نسبة ٢٣٪ فارق قيمة الصرف بالعملة الأجنبية الى ديون الدولة المرتبطة بهذه العملة بالليرات ، بالاضافة الى زيادة قدرها ١٢٪ فى الديون بالعملة الأجنبية ، وارتفعت نفقات الأجور وتكلفة الخدمات وأسعار جميع المنتجات التى تشتريها الحكومة من الداخل والخارج ، واسهم تخفيض سعر الليرة مباشرة فى زيادة نسبة ١٠٪ الى الأسعار ، ونتيجة ذلك ارتفعت مطالبات العمال برفع الأجور لمواجهة الزيادة فى الأسعار ، وزيادة علاوة الغلاء بنسبة ٧٠٪ من الارتفاع فى الأسعار ، مما ادى الى التوسع فى نفقات الدولة وتضخم الميزانية ، التى كانت الحكومة تدعو الى كبحها .

– لقد وعد الليكود بخفض نسبة التضخم بمقدار ١٥٪ سنويا ، لكن بدلا من ذلك اخذ التضخم يزداد ووصل الى معدلات لم يكن يمكن توقعها من جانب مخططى الانقلاب الاقتصادى .

– ووعد الليكود بخفض الاستهلاك العام والخاص ، لكنه بدلا من ذلك نما بنسبة تتراوح بين ٧ – ١٤٪ .

– ووعد الليكود بكبح جماح الميزانية ، لكنها تضخمت فى الواقع ، وأصبحت « الميزانيات الاضافية » اداة طبيعية لزيادة الميزانية ودفع تضخم النفقات العامة الى مستويات أعلى .

– ووعد الليكود باستقرار علاقات العمل ، لكن الاضرابات المستمرة والمنتشرة فى معظم أوساط العاملين تؤكد فشل سياسته فى هذا المضمار خصوصا قانون التحكيم الاجبارى .

– وفى مجال الضريبية زادت الأعباء على كاهل الفئات الدنيا ، وأعفى كبار الرأسماليين من معظم الضرائب بدعوى تشجيع الاستثمارات ، وألغيت الضرائب على أرباح البورصة التى كانت تدر على وزارة المالية نحو مليار ليرة اسرائيلية .

– وفى المقابل فقد أخذ الناتج القومى الاجمالى فى التزايد وبلغ معدل نموه عام ١٩٧٨ حوالى ٥,٢٪ لكن معظم نسبة النمو كانت فى القطاعات التصديرية ، بينما انخفضت مساهمة القطاعات التقليدية والزراعة فى نسبة النمو .

– وارتفعت تكاليف المعيشة بمعدل يصل فى المتوسط الى ٨,٢٪ شهريا مما يعنى نسبة زيادة فى الأسعار تصل الى حوالى ١٠٠٪ فى نهاية عام ١٩٧٩ وهو ما يشكل حصادا مريرا لسياسات ليكود الاقتصادية بالنسبة للاسرائيليين خصوصا أولئك الفقراء الذين قفز ليكود على اكتافهم .

ان ميزانية ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠ تتضمن طابورا طويلا من الخطوات التى ستؤدى الى الاضرار بخدمات الرخاء مثل التخفيض فى ميزانيات الصحة والتعليم ، واحداث تغيير فى اسلوب الدعم أو ربط العقارات بمعدل الأسعار ، فتخفيض الدعم جاء ليجمده فى أدنى قيمة له ، وهذا سيؤدى الى ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية بنسبة تتراوح بين ٨٠ ــ ١٠٠٪ فى السنة ، وسوف يشكل هذا اضرارا خطيرة بمستوى معيشة الطبقات الفقيرة وبالتالى سيؤدى الى زيادة التضخم ، هذا الى جانب ان التقليل من وسائل الاشراف على الأسعار يهدف الى الغاء هذا الاشراف تماما[٨] مما يفتح الباب على مصراعيه لارتفاع الأسعار دون أية ضوابط .

أزمة السياسة الاقتصادية وأزمة الاقتصاد فى اسرائيل :

تمثل مشكلة الاعتماد على الخارج ، والعجز عن الاعتماد على النفس أهم مشكلات الاقتصاد الاسرائيلى ، وحينما حاول حزب العمل فى منتصف الستينات أن يتبنى سياسة لتخفيض العجز الخارجى ، وتقليل نسبة الاعتماد على الخارج ، فقد وقع الاقتصاد الاسرائيلى بكامله فى مخالب الانكماش الاقتصادى ، مما هدد بالانهيار لولا ان حرب الأيام الستة قلبت الأمور رأسا على عقب بما نتج عنها من معطيات جديدة واضافات الى الاقتصاد الاسرائيلى ، وعندما تفاقمت مشكلة العجز مرة اخرى وتقدم رابينو فيش ليحلها وقع الاقتصاد الاسرائيلى مرة ثانية فى براثن الركود والانكماش وتهددته أزمة حادة شبيهة بأزمة ١٩٦٦ ، فعلاج العجز الخارج يأتى بالضرورة فى اسرائيل على حساب تخفيض مستوى النشاط الاقتصادى وبالتالى اخطار الانكماش ، ولا يتقبل المواطن الاسرائيلى تخفيضا لمستوى معيشته لأن هذا يكون أحد عوامل الطرد الى الخارج وفقدان المهاجرين من الخارج ، وبالتالى فان تخفيض العجز الخارجى كان يستلزم مضاعفة العجز الداخلى ، وهو ما يعنى انفجار التضخم وزيادة الأسعار وزيادة الأعباء المعيشية .

وحينما جاءت حكومة ليكود الى السلطة وكانت المشكلة المباشرة فى الاقتصاد هى ارتفاع نسبة التضخم ووعد قادة ليكود بتخفيضها سنويا ، فانهم لم ينجحوا فى ذلك ، بل زاد التضخم وارتفع من ٣٨٪ فى بداية حكمهم الى ما يقرب من ٨٥ ــ ١٠٠٪ فى السنة الحالية ١٩٧٩ وبينما كانت طلبات المعونة الاسرائيلية من أمريكا تتراوح بين ١ ــ ١,٥ مليار دولار اذا بهذه الطلبات تقفز الى حوالى ٣,٤٥ مليار ، طلبتها اسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية للعام ١٩٨٠ ــ ١٩٨١[٩] ومن شأن هذه المعونة الضخمة ان تزيد

من اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة فى الوقت الذى ترتفع فيه صيحات الاستقلال الاقتصادى .

لقد عرض سميحا ارليخ أمام الكنيست أحلامه من وراء سياسته الليبرالية الاقتصادية الشاملة فقال ان معنى الالغاء التام للاشراف على حركة العملة الصعبة من والى اسرائيل يمكن اسرائيل من أن تتحول الى مركز مالى عالى وخاصة للشعب اليهودى ..وكل هذه الأمور ستؤدى الى تحقيق اهدافنا ، وتحسين ميزان المدفوعات عندنا ، وهذا يضمن التقليل من تبعيتنا الاقتصادية[١٠] لقد أدى التدفق المالى على العكس الى مزيد من التضخم ومزيد من الارتباط الاقتصادى بالخارج ، وفشلت سياسة الليكود الاقتصادية فى كبح التضخم ، وتفاقم العجز فى ميزان المدفوعات فى نفس الوقت ووصل الى ضعف ما كان عليه عند نهاية حكم المعراخ .

ان أزمة الاقتصاد الاسرائيلى والتى تتمثل أهم عواملها فى :

(١) فقر فى الموارد يؤدى الى ارتفاع نسبة المكون الأجنبى المستورد التى تصل الى نحو ٤٠٪ من المنتج ، مما يثقل كاهل ميزان التجارة وميزان المدفوعات .

(٢) اعتماد مطلق على الخارج فى تمويل احتياجات الاستثمار والتنمية مما يثقل الاقتصاد بعبء الديون والقروض .

(٣) مستوى معيشى مرتفع بشكل كاذب لا يعكس الدخول الحقيقية المتناسبة مع الانتاجية ، للاحتفاظ بالسكان وجذب مهاجرين جدد .

(٤) ضخامة ميزانيات الدفاع والتسلح والتى تمثل احتياجا ضروريا لضمان تفوق عسكرى اسرائيلى على العرب فى ميدان القوة .

(٥) قيود اقتصادية عديدة على النمو من أهمها ضيق السوق وانعدام الكفاءة الانتاجية فى معظم المشروعات وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال .

كل تلك العوامل وغيرها من أسباب الأزمة سوف تظل تعطى مفعولها فى مجال الآثار العكسية لكافة السياسات الاقتصادية التى تطمح الى تجاوز الأزمة ، فهى اذا تجاوزتها من زاوية التضخم سقطت فيها من زاوية العجز فى ميزان المدفوعات ، واذا هى تجاوزتها فى مجال العجز فى ميزان المدفوعات سقطت فيها فى مجال الركود الاقتصادى والانكماش والبطالة .

وفى كل الأحوال تظل مخاطر الاعتماد على المساعدات الاقتصادية والعسكرية الخارجية شبحا يهدد المشروع الصهيونى فى وقت تتزايد فيه أزمة العالم الرأسمالى ، ويتقلص دور الحكومات التى كانت تعطى بسخاء بالأمس فى مجال المساعدات ، ومن ثم يتزايد الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية ، التى تعانى من أعباء هائلة مثل عبء التضخم والبطالة وعبء

العجز فى ميزان المدفوعات ، وعبء الطاقة ، ويضاف اليها « عبء » اسرائيل ايضا ، وهى لن تستطيع ان تتحمل هذا العبء الأخير طويلا ، ولقد ثار فى هذه السنة نزاع شديد بين الكونجرس والحكومة الاسرائيلية حول رقم المساعدات الأمريكية ، حيث أصر الكونجرس الأمريكى على تخفيض ٥٠٠ مليون دولار من الرقم الذى طلبته اسرائيل ، وخفضت المساعدة بالتالى من ٢,٣ مليار دولار (حسب الطلب الاسرائيلى) الى ١,٨ مليار دولار كان أكثر من نصفها فى صورة واردات عسكرية .

اذن فان مستقبل المساعدات الاقتصادية محفوفة بالمخاطر .. وعلى اسرائيل ان تبحث عن طريق آخر ، وهو يتلخص فى أن تفتح اسرائيل – بكل الوسائل – طريقا مسدودا تعبر منه – ومن خلال العديد من الوسائط – من حالة العزلة الاقليمية ، الى حالة الشرعية الاقليمية ، بما يحقق احلام السيطرة للمشروع الصهيونى ، وبدلا من اكتساح الحدود بالدبابات يتم اكتساحها بالجرارات على حد تعبير جولدا مائير ، وتصبح اسرائيل مصنع المنطقة ، وعقلها ، ومركزها الحاكم .

هوامش الفصل الخامس

(١) د . ابراهيم عويس ـ الاقتصاد الاسرائيلي ـ تفسير ش . ف . ص ٤٧
(٢) د . يوسف شبل . دراسة تحليلية لدور القطاعين الخاص والعام فى الاقتصاد الاسرائيلي . ش . ف عدد .. يوليو ١٩٧٢ ص ٩٤ .
(٣) انطوان منصور ـ الهستدروت والمجتمع الاسرائيلي ـ ش . ف عدد ٣٤ ص ١٠١
(٤) ن . م . د . ف عدد ١٧ سبتمبر ١٩٧٤ ص ٤٥١ .
ـ اشترك حزب حيروت الذى يراسه مناحم بيجين فى الوزارة الائتلافية القوية التى شكلت فى اعقاب حرب ١٩٦٧ لكنه خرج على اثر مبادرة روجرز وعاد الحزب الى كراسى المعارضة .
(٥) دافار ١٣/٦/١٩٧٧ .
حنه شاهين ـ المخططات الاقتصادية الجديدة وعلاقة الهستدروت بالحكومة : ش . ف العدد ٧١ اكتوبر ١٩٧٧ ص ٢٠٩ .
(٦) ن . م . د . ف ١/٧ ، ١٦/٨/١٩٧٧ ص ٥٧١ ـ ٥٧٢
(٧) ن . م . د . ف يونيو ١٩٧٨ . ص ٣٨٦
(٨) عل همشمار ٦/٣/١٩٧٩
(٩) FinancialTimes 13-9-1979
(١٠) دافار ١١/٢/١٩٧٩ .

خاتمة

الانعكاسات الأولى لاتفاقية السلام

مؤشرات النمو الاقتصادى عام ١٩٧٩

(١) المؤشرات الايجابية :

تعكس مؤشرات النمو الاقتصادى فى عام ١٩٧٩ الاثار المباشرة لتوقيع اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية فى واشنطن (مارس ١٩٧٩) ، اذ ان هذه هذه الاتفاقية قد اصبحت احد معطيات الوضع الجديد فى العام المالى ١٩٨٠/١٩٧٩ . واذا كان من الصعب حساب النتائج خلال عام الا ان هناك بعض المؤشرات التى يمكن الاستناد اليها لتحقيق نمو ايجابى فى الفترة القادمة ، لم تكن موجودة قبل ذلك ، واهم هذه المؤشرات **ارتفاع اعداد المهاجرين الى اسرائيل الى نحو ٣٨ الف مهاجر[١] بزيادة تصل نسبتها الى ٥٠٪ من عدد المهاجرين فى العام الماضى ، مقابل ١٨,٦٠٠ مهاجر عام ١٩٧٧[٢] ، وتعكس نسبة النمو فى ارقام الهجرة مزيدا من ثقة المهاجرين فى قدرات الاقتصاد الاسرائيلى ، على اساس الاستقرار على الجبهة المصرية الذى تحقق بعد توقيع الاتفاقية .**

وتطمح اسرائيل عن طريق بناء حزام من المستوطنات فى النقب (١٧٠ مستوطنة) بالاضافة الى مزيد من المستوطنات داخل الخط الاخضر (اسرائيل) وخارجه (خصوصا فى الضفة الغربية) ، الى استيعاب مايقرب من ثلاثة ملايين يهودى جدد داخل اسرائيل حتى سنة ٢٠٠٠ وكان التحدى الذى يواجه القيادة الاسرائيلية هو انهيار التوقعات والآمال بوصول اعداد المهاجرين الى اسرائيل الى نحو ٦٠ الف مهاجر سنويا حيث بلغ معدل الهجرة الصافية الى مايقرب الصفر عام ١٩٧٧ .[٣]

والى جانب زيادة معدل الهجرة بنسبة ٥٠٪ عن العام الماضى ، فقد استمر نمو الناتج القومى ، بعد ان كان قد وصل معدل النمو الى حوالى ١٪ سنة ١٩٧٦ ، **فبلغ فى العام الماضى حوالى ٥,٢٪ طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولى ، وارتفع فى العام الحالى ١٩٧٩ الى مايقرب من ٦,٥٪[٤] وترجع هذه الزيادة الى زيادة كل من معدل الاستهلاك العام والخاص الى حوالى ١١٪[٥] ونمو الطلب الخارجى (التصدير) خلال العشرة شهور الاول من عام ١٩٧٩ بنسبة ١٨٪ بالاسعار الجارية بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضى ، ويلاحظ ان نسبة الصادرات الصناعية تحتل مكانة هامة اذ بلغت حوالى ٣٣٪ (بدون الماس) بينما**

انخفضت صادرات الماس بنسبة ٥٪ عن العام السابق ، وزادت الصادرات الزراعية بنسبة ٢٩٪ بالاسعار الجارية .[٦] وقد ادت هذه المؤشرات الايجابية الى زيادة اعداد العاملين فى الاقتصاد خلال النصف الاول من العام الى نحو ١,٢٣٥,٠٠٠ عامل مقابل ١,١٤٠,٠٠٠ عامل فى النصف الاول من عام ١٩٧٧ بزيادة تصل الى ٨,٥٪ خلال عامين[٧] .
وقد وصلت اعداد طالبى العمل فى نوفمبر ١٩٧٩ حوالى ٢٥ الف طالب عمل ، ويرى مدير هيئة العمل ان هذا الرقم يقل بنحو خمسة آلاف شخص عن الرقم الذى يمثل الخط الاحمر فى البطالة (٣٠ ألف طالب عمل)[٨] .
وعلى صعيد النفقات العسكرية فقد انخفضت الميزانية العسكرية كنسبة من اجمالى الناتج القومى من ١٩٪ سنة ١٩٧٣ الى حوالى ١٣٪ فقط سنة ١٩٧٩[٩] وهو مايعكس إنخفاض النفقات الامنية على الجبهة الجنوبية بالرغم من ارتفاع الاسعار للواردات العسكرية والتجهيزات المختلفة المحلية . وعلى الرغم من ذلك فما يزال القطاع العسكرى يحتل نسبة هامة حيث يستهلك مايقرب من ١٥٪ من الناتج الصناعى ، ٢٠٪ من قوة العمل ، ٣٠٪ من الناتج الكلى ، وحيث تصل الميزانية العسكرية للشخص الى مايوازى ١٠٠٠ دولار[١٠] .

(٢) استمرار المؤشرات السلبية :

بالرغم من مؤشرات النمو الايجابية فى مجال الهجرة والناتج القومى والعمالة والتصدير وإنخفاض النفقات العسكرية ، الا ان ذلك لايخفى استمرار المؤشرات السلبية فى نمو الاقتصاد الاسرائيلى والتى لايمكن أن تنتهى بمجرد توقيع اتفاقية للسلام مع مصر ، او حتى مع بقية البلاد العربية .
فعلى صعيد العجز الداخلى أعلن أرنون جفنى محافظ بنك اسرائيل ان العجز فى ميزانية الحكومة خلال فترة الشهور الخمسة الاولى من عام ١٩٧٩ يتراوح بين ١٧ ـ ٢٠ مليار ليرة اسرائيلية[١١] وهو مايزيد عن اجمالى عجز الميزانية خلال عام ١٩٧٨ والذى وصل الى ١٧ مليار ليرة وفقا لتقديرات محافظ بنك اسرائيل[١٢] . وقد اسهم تفاقم عجز الميزانية فى اشتعال معدل نمو الاسعار والذى بلغ حتى نهاية الربع الثالث من عام ١٩٧٩ مايقرب من ٩٥٪ وينتظر ان يتخطى الـ ١٠٠٪ فى نهاية العام ، بينما لم يتجاوز ارتفاع الاسعار فى العام الماضى نحو ٥٠٪ وفى عام ١٩٧٦ مايقرب من ٣٠٪ وفى مواجهة هذا العجز هذا تحاول الحكومة تخفيض ميزانيات التنمية وتسريح اعداد كبيرة من العاملين من الحكومة[١٣] لكن العديد من

الخبراء يؤكدون انه حتى باللجوء الى هذه الاجراءات لن تستطيع الحكومة اطفاء حريق التضخم ، لاستمرار ازدياد الطلب الاستهلاكى بمعدلات مرتفعة (١١٪) بينما كانت الحكومة تهدف الى تجميده فى حدود ٦ ـ ٨٪ ، ومن الواضح ان نمو الاستهلاك الداخلى يدفع بمعدل الاستيراد الى التزايد بنسبة عالية تفوق معدل نمو الصادرات ، ففى خلال العشرة شهور الاولى من العام وصل فائض استيراد السلع على التصدير المحلى بحوالى ٢,٥٦ مليار دولار حسب الاسعار الحالية للدولار ، وذلك مقابل ١,٧٦ مليار دولار فى الفترة المقابلة من العام الماضى[١٤] وقد بلغ استيراد الوقود اكثر من مليار دولار خلال هذه الفترة مقابل ٧٦٢ مليون دولار لعام ١٩٧٨ ، ومن المتوقع زيادة عبء استيراد الطاقة من الخارج .

وفى نفس الوقت يستمر انهيار معدل سعر تبادل الليرة بالدولار ، فسعر التبادل للعملة الذى كان ١٥,٢٥ ليرة اسرائيلية للدولار ، إنخفض الى الضعف تقريبا[١٥] ومعنى ذلك ازدياد عبء الديون والاضرار بارباح الصادرات ، وتقدر المديونية الخارجية بنحو ١٣,٥ مليار دولار فى الربع الثالث من العام[١٦] وينتظر ان تصل ارقام المديونية فى نهاية العام الى نحو ١٥مليار دولار ، وتمثل الديون طويلة الاجل حتى مايو ١٩٧٩ بنسبة قدرها ٧٩٪ من اجمالى الديون ، بينما تبلغ مدفوعاتها حوالى ٢٨,٢٪ من اجمالى الديون[١٧] .

وفى نفس الوقت فقد زاد العجز فى ميزان المدفوعات خلال النصف الاول من العام بنسبة ٥٠٪ ووصل العجز الى ٤,٨ مليار دولار مقابل ٣,٥ مليار دولار فى عام ١٩٧٨ .

كما لوحظ تجمد الاستثمارات الاجنبية خلال هذه الفترة مقابل معدل نمو يصل الى ٥٠٪ فى العام السابق[١٨] .

اما فى مجال المساعدات الخارجية فقد طلبت اسرائيل مبلغ ٣,٤٥ مليار دولار كمساعدات من الولايات المتحدة للعام القادم ، وبالاضافة الى ذلك فان هناك المساعدات الاضافية الحكومية والمساعدات الخاصة (الافراد والمؤسسات وحصيلة بيع السندات الاسرائيلية) وتقدر المساعدات الامريكية (حكومة + قطاع خاص) بنحو ١٠٠٠ دولار للشخص فى اسرائيل سنويا[١٩] .

وعقب توقيع الاتفاقية فان الرئيس الامريكى كارتر وقع على قانون بمنح كل من مصر واسرائيل معونة اقتصادية وعسكرية اضافية قيمتها ٤,٨ مليار دولار منها ١,٨ مليار دولار لمصر ، ٣مليار دولار لاسرائيل .[٢٠] ومن المتوقع تزايد تدفقات المعونات الامريكية لاسرائيل بالنظر الى احتياجات

التمركز فى النقب واعادة تنظيم القوات المسلحة الاسرائيلية وفقا للمعطيات الامنية الجديدة .

(٣) السياسة الاقتصادية :

تواجه السياسة الاقتصادية تحديات عديدة خصوصا فيما يتعلق بمكافحة التضخم وعلاج العجز فى ميزان المدفوعات ، وكانت ذروة الازمة التى واجهتها السياسة الاقتصادية عام ١٩٧٩ ، فشل تنبوءات سميحا ارليخ وزير المالية السابق خصوصا فيما يتعلق بمعدلات التضخم ، مما ادى الى إنخفاض شعبية وتزايد الخلافات حول سياسته فى الحكومة الامر الذى ارغم مناحم بيجين رئيس الوزراء على اقالة ارليخ وتعيينه نائبا لرئيس الوزراء ، وتعيين يجائيل هورفيتس عضو الكنيست ووزير الصناعة السابق (فى حكومة بيجين) وزيرا للمالية فى اواخر اكتوبر ١٩٧٩ بعد عامين من « الانقلاب الاقتصادى » الى جانب تشكيل مجموعة وزارية اقتصادية تشرف على السياسة الاقتصادية .

وفى اول احاديثه الصحفية اكد هوروفيتس وزير المالية الجديد على انه لن ياتى بالمعجزات وان على الاسرائيليين ان « يعملوا اكثر ويوفروا قدر المستطاع »[٢١] وذكر هوروفتيس ان فائض الطلب بالنسبة للحكومة فقط خلال الستة شهور الاول من عام ١٩٧٩ وصل الى ٢١ مليار ليرة هذا الى جانب فائض الطلب بالنسبة للهيئات الاخرى .

وفى مجال مكافحة التضخم قررت الحكومة عدة خطوات للعلاج على المستوى المتوسط منها :

١ ـ اجراء تجميد للقوى البشرية العاملة فى قطاعات الخدمات والحكومة والهيئات المحلية وجميع المؤسسات التى يتم تمويلها من مصادر الميزانية بما فيها النقابات والشركات الحكومية .

٢ ـ تشجيع الاستقالات من القطاع الحكومى والخدمات والاتجاه الى القطاع الانتاجى عن طريق رفع الحد الاقصى لتعويض الاستقالة الذى لايخضع للضرائب .

٣ ـ تجميد الاستثمارات الجديدة الخاصة بالبناء والتشييد فيما عدا الوحدات السكنية والغاء عمليات التنمية حتى تدخل فى ميزانية ١٩٧٩ ، وذلك بغرض خفض التضخم وتقليل الفجوة فى ميزان المدفوعات .

٤ ـ اقتراح مشروع قانون « التزام الايداع » من اجل تقليل الاستيراد بمقتضاه يلزم المستورد بايداع ١٠٪ من قيمة الاستيراد لمدة ستة شهور بدون فوائد على ان يبدأ العمل بالقانون خلال ستة اشهر والغاء الدعم

تدريجيا عن عناصر الانتاج ورفع سعر الكهرباء والغاء الدعم عن رأس المال .[٢٢]

لكن العديد من المعلقين يرون ان هذه الاجراءات مجرد مسكنات ، وان اجراء مثل تسريح العاملين من الجهاز الحكومي يحتاج الى ميزانيات ضخمة من اجل تنظيم التدريب القومي حتى يكون هؤلاء العاملون على مقدرة مناسبة للمهن المطلوبة فى المصانع وكذلك لدفع اجور اثناء التدريب .

اما على صعيد العجز الخارجي فان حصاد السياسة الاقتصادية كان مزيدا من الاعتماد على الخارج ، وتفاقم العجز فى ميزان المدفوعات وفى اعباء الديون الخارجية كما ان هدف تحويل اسرائيل الى مركز مالى عالمى عن طريق تنفيذ ليبرالية شاملة فى مجال اعمال العملة الصعبة لم يتحقق وعلى الرغم من زيادة تدفقات الاموال من الخارج ، حيث ان تدهور سعر الليرة وضغوط الطلب الاستهلاكى وارتفاع اسعار الفائدة ادى الى ان تكون اثار هذه التدفقات اقوى فى مجال التضخم منها فى اى مجال آخر .

وكانت اهم المؤشرات الايجابية هى زيادة احتياطى العملات الصعبة الى ٣,٥ مليار دولار حتى الربع المقابل لذلك كان زيادة الديون الخارجية حيث تصل اعباء فوائد الديون الاجنبية الى نحو ٢ مليار دولار هذا العام .

وقداتسعت الاثار السلبية فى ميزان المدفوعات نتيجة تقلص اسواق الصادرات بفقدان السوق الايرانية وانخفاض ارباح التصدير وزيادة الواردات بنسبة كبيرة وخصوصا الواردات الامنية والواردات من الوقود .

وتحاول السياسة الاقتصادية الاسرائيلية ان تستفيد من متغيرات الوضع الراهن بحيث تتخطى مكونات الازمة الحالية . ويرى موشية زنبار الحاكم السابق لبنك اسرائيل ان السلام هو الطريق الى الاستقلال الاقتصادى ، ويقول « ان الحروب تثقلنا بالديون الخارجية وتزيد من تبعيتنا الاقتصادية ، كما تضيف احمالا جديدة الى متاعبنا اليومية متمثلة فى رسوم الضرائب والتضخم « ويتوصل موشى زنبار الى ان » السلام ينبغى ان يكون هو الطريق الصحيح لنمو اقتصادى صحى ولتحسين ميزان المدفوعات .[٢٤]

ويؤكد يجائيل هوروفتيس على هذا المعنى السابق فيصرح لمعاريف (٧٨/١/٢)وقت ان كان وزيرا للصناعة بان « مصر ليست هى وحدها المحتاجة الى السلام ، بل ان حاجتنا اليه لاتقل عنها ،وانا اجرؤ على القول بان وضعنا الاقتصادى يحتم السلام .. ونحن بحاجة الى السلام كحاجتنا الى الهواء .. »

ومن ثم فان اسرائيل تخطط للاستفادة من ثمار السلام مع مصر ، على اساس تعويض نقص الموارد وخصوصا البترول والمياه ، وبناء مشروعات مشتركة سواء متعلقة بالطاقة النووية لتحلية مياه البحر او توليد الكهرباء ، وكذلك مشروعات استغلال الطاقة الشمسية وتجارب الزراعة البحرية فى البحر الاحمر والمشروعات السياحية(٢٥) . كما تقدم ارنون جفنى محافظ بنك اسرائيل بمشروع اقامة صندوق مشترك للتنمية بين مصر واسرائيل يمول عن طريق القروض الامريكية لكل من البلدين ، هذا الى جانب الاستفادة من الاسواق المصرية فى تنمية الصادرات الاسرائيلية خصوصا المجموعات تلك المجموعات السلعية التى تتفوق فيهـا اسرائيل ، الاليكترونيات والكيماويات والصناعات المعدنية وخصوصا ادوات ومعدات الزراعة والرى . على ان ضعف القدرة الشرائية فى الاسواق المصرية (حيث متوسط دخل الفردى يتراوح بين ٤٠٠ ـ ٥٠٠ دولار فى مصر مقابل ٣٥٠٠ دولار فى اسرائيل سنويا) تمثل اهم القيود على اتساع حجم الصادرات الاسرائيلية .

وعلى ضوء هيكل الناتج والصادرات فى كل من مصر واسرائيل ، فانهم يراهنون هناك على احتلال نصيب الدول الصغيرة الصناعية المصدرة الى مصر ، مثل هولندا والمجر والنمسا ويوغوسلافيا وسويسرا واليونان ، وستكون عملية التوغل الى الاسواق المصرية بطيئة لكن مستمرة دون ان يكون هناك توقع قفزة فى هذا المجال(٢٦) .

وطبقا لذلك فان السياسة الاقتصادية تهدف الى الحصول على ثمار السلام على المدى الطويل على اساس « تثبيت السلام » اولا كما يلاحظ ارنون جفنى ، فقد برهنت الازمة الاقتصادية المستمرة انه لايمكن للاقتصاد الاسرائيلى ان يحيا تحت التعبئة وفى مواجهة الحرب دون ظهور وتفاقم الامراض المستعصية التى تهدد أسس هذا الاقتصاد .

(٤) إشكالية النمو فى الاقتصاد الاسرائيلى

ما هى دينامية النمو فى الاقتصاد الاسرائيلى ؟

وهل هو حقا اقتصاد « حرب » كما ذهبت معظم الدراسات فى تحليل مضمونه ؟

ان دراسة مشكلات النمو فى الاقتصاد الاسرائيلى عبر مراحل تطوره المختلفة تغرى حقا بالاستنتاج بأنه « اقتصاد حرب » حيث ان الحرب كانت دافع النمو والتوسع طالما انها تضيف الى الموارد ، وتزيد من تدفق رؤوس

الاموال من الخارج ، وترفع من مستوى الطلب الداخلى ، وبالتالى تزيد نسبة التشغيل الى الحدود القصوى ، لكن الحرب وان كانت وسيلة للتوسع الا انها قد لا تؤدى دائما اليه ، كما ان التوسع فى حد ذاته مقيد سواء بقيود داخلية او قيود خارجية ، فالعيش تحت التعبئة لا يستمر الى ما لا نهاية ، كما ان استلاب حقوق الغير لا بد ان يدفع بقوى التناقض الاصيلة الى المقدمة لصد التوسع واجباره على التقهقر ، ومن ثم الغاء كافة او معظم النتائج فى الايجابية للحرب .

لقد ذهب معظم الدراسات الى الاستنتاج بأن الحرب هى محرك النمو الاقتصادى الاسرائيلى واداة اخراجه من قاع الازمة ، وكانت هذه الدراسات تنطلق من واقع ١٩٦٧ ، افلا يصح ان يقول نفس الدارسين الوجه الاخر من « استنتاجهم » ذلك الذى ينطوى على ان « السلام او التسوية » تعمل الفعل العكسى للحرب فى الاقتصاد الاسرائيلى ؟!

ولنبسط القول حتى نوضح مدى خطورة النتائج الناقصة على موضوعية التحليل وعلى السياسة فى نفس الوقت ، فالحرب وان كانت استمرارا للسياسة بطريق عنيف الا انها فى نفس الوقت **تتحدد بطاقة المجتمع على الانتاج سواء للحرب او الاغراض المدنية** ، ومن ثم فهى تكون مقيدة بخصائص وطبيعة هيكل الاقتصاد ، ومن ثم فان **طاقة الانتاج القصوى تفرض قيدا على الحرب سواء من حيث المدى « الشمول » ام من حيث المدة « الزمن »** ، وعلى ذلك فاننا اذا حسبنا طاقة الانتاج فى مجتمع ما وامكاناته المحتملة ، فاننا نستطيع ان نحسب طاقة ذلك المجتمع على الحرب تقريبا ، **وبين طاقة الانتاج وطاقة الحرب علاقة طردية ، بمعنى ان طاقة الحرب هى مفعول لطاقة الانتاج القائمة والمحتملة بالاساس ، ونضيف الى ذلك اعتبارات خارجية متعددة تعين او تقيد من الاستمرار فى الحرب .**

وفى حالة المجتمع الاسرائيلى ، فان طاقة الانتاج تكاد تساوى تقريبا طاقة الانتاج فى مصر ، واكبر من طاقة الانتاج بالطبع فى سوريا او غيرها من قوى المواجهة المحيطة باسرائيل ، ومن ثم فان اسرائيل لا تستطيع موضوعيا مهما كانت المساعدات ان تستمر فى حرب فى مواجهة الدول العربية المحيطة بها ، وعليه فانها تلجأ من اجل التغلب على اعدائها الى استخدام فن قتالى محدد ، رتبت اقتصادها قبلا على استيعابه ، بحيث تتفوق على كل اعدائها فى آن واحد ، هذا الاسلوب القتالى هو الحرب الخاطفة ، ومن خلالها تحشد اسرائيل كافة امكانياتها الاستراتيجية من اجل ، **ليس تدمير الخصم ، ولكن احداث فجوة هائلة فى وقت قصير بين طاقة الحرب وطاقة الانتاج او تمويل وامداد الحرب بحيث لا يمكن تعويضها خلال**

القتال لا بالمساعدات ، ولا بسواها ، فيسقط الخصم ، ويطلب وقف القتال ، وبذلك تتمكن اسرائيل من ان تظل ممسكة هى بثمار الحرب او نتائجها لصالحها . ان هيكل الاقتصاد الاسرائيلى بتنظيمه الدقيق ، وخاصة قطاعه الصناعى وارتفاع مستوى ونسبة الصناعات العلمية والانتاج المتطور الذى يمكنه بسرعة احلاله وقت الحرب لخدمة القطاع العسكرى ، بالاضافة الى تنامى حجم واهمية القطاع الحربى المباشر ، ونظام التعبئة المحكم الذى يؤدى بسرعة إلى الانتقال للخدمة العسكرية سواء المباشرة فى جبهة القتال او لأغراض الانتاج الحربى ، كل هذه العوامل هى التى تؤسس امكانيات النجاح للحرب الخاطفة خصوصا فى مواجهة خصم يعجز عن استيعابها .

لكن الاستمرار فى توجيه قطاعات الانتاج للطلب العسكرى لا يمكن بأى حال من الاحوال ان يستمر لمدة طويلة حيث تتكلف ساعة القتال الواحدة نحو ١٠ مليون دولار ، وهو ما يعنى ان التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة للحرب يمكن ان تستوعب خلال اقل من عشرين يوما الناتج الاسرائيلى فى عام كامل « تكلفت حرب اكتوبر نحو اجمالى الناتج القومى الاسرائيلى فى عام » . هذا بالاضافة الى الاثار الاجتماعية الطارئة الناتجة عن وضع متوتر مثل الحرب .

وعلى ذلك فان الاقتصاد الاسرائيلى ليس منظما على اساس « **الحرب** » عموما ، وانما هو منظم على اساس « **الحرب الخاطفة** » فقط ، والحرب الخاطفة هى احدى وسائل السياسة لتحقيق الحلم الصهيونى فى التوسع والسيطرة ، وتقييم نتائجها اصلا من هذه الزاوية .

ان الاشكالية الاساسية فى الاقتصاد الاسرائيلى ، هى ان يتحول الى اقتصاد « منتمى » للمنطقة بخصائصه المميزة ، بحيث تحقق له ميزة الانتماء تلك امكانيات هائلة فى النمو والتوسع والتخلص من الاعتماد على الخارج ، فاسرائيل وان كانت تحلم بالاندماج فى السوق الاوروبية المشتركة ، الا ان المزايا التنافسية لانتاجها داخل الاسواق الاوروبية فى مواجهة منتجات الدول الاخرى سواء الزراعية او الصناعية هى فى نهاية الامر فى غير صالح اسرائيل .

لماذا ؟ **اولا** : لانه لا يمكن تخفيض تكاليف الانتاج فى اسرائيل دون تخفيض مستوى المعيشة وهو ما لا يسمح به المواطن الاسرائيلى ، وفى ظل النمط المسرف فى استخدام رأس المال فى اسرائيل واستيراد التكنولوچيا المتقدمة من الخارج ، فان من الطبيعى ان يستمر ارتفاع تكلفة استخدام رأس المال ، وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال المستخدم فى قطاعات الانتاج فى اسرائيل .

ثانيا : لان استمرار حرمان اسرائيل من اسواق ، تعتبر اسواقا طبيعية بالنسبة لها ، هى الاسواق العربية يؤدى الى الحيلولة دون احداث توسعات فى مجرى الانتاج فى المشروعات القائمة ، او توسيع الطاقة الانتاجية عموما وزيادتها لاحداث وفر اقتصادى يمكن من تخفيض تكاليف الانتاج وزيادة المزايا التنافسية للمنتجات الاسرائيلية عموما .

ثالثا : ان ارتفاع تكاليف استخدام الطاقة ، واعتماد اسرائيل على الطاقة المستوردة بنسبة ٩٨٪ من احتياجاتها وخصوصا من خارج المنطقة من شأنه ان يساهم هو الاخر فى رفع تكاليف الانتاج « طبعا بتقليص تأثير هذا العامل فى حالة ما اذا وقعت اسرائيل اتفاقا لضمان الامداد طويل الاجل بالبترول من ابار سيناء بأسعار محددة تقل فى كل الحالات عن اسعار البترول المستورد عن طريق اوروبا وامريكا الى المدن الاسرائيلية » .

رابعا : ان فقر الموارد فى اسرائيل واعتمادها على الواردات من المواد الخام بما يشكل حوالى ثلاثة ارباع الواردات من الاسواق العالمية ، يؤدى الى استمرار عبء الواردات على ميزان التجارة الاسرائيلى ، وتشكل تكلفة نقل هذه الواردات الى اسرائيل واعباء الوسطاء نفقة اضافية فيه على تكاليف الانتاج فى اسرائيل بالمقارنة مع الانتاج المثيل فى اوروبا .

ان هذا يعنى ان اسرائيل لن تكون طرفا رابحا بالقدر الذى تحلم به من علاقتها الخاصة مع السوق المشتركة ، لان اسرائيل تفتقد الى عدد من اسس الاندماج الاقليمى مع اوروبا الغربية واوضحها انعدام الاتصال الجغرافى بأبعاده المختلفة الى جانب العوامل الاخرى التاريخية والاقتصادية .

وعلى ذلك فانه ليس امام القيادة فى اسرائيل سوى احد خيارين :

الاول : ان تجزىء الاقتصاد الاسرائيلى الى مجموعة من « الامتيازات » تمنح الاحتكارات دولية بحيث تتولى هذه الاحتكارات الدولية فى النهاية تشغيل وادارة هيكل الانتاج وتعمل على الوصول الى تحقيق المعايير الاقتصادية الضرورية من خلال استخدام ادواتها الدولية المختلفة .

ومعنى هذا الاختيار ان تقع السياسة الاقتصادية الاسرائيلية فريسة للتضارب الحضارى والخلافات بين الشركات متعددة الجنسية المختلفة ؛ الامر الذى لا بد ان ينعكس بالضرورة على الاستقرار الاجتماعى داخل اسرائيل ، والكفاءة السياسية لجهاز الدولة ، ولن تكون حكومة اسرائيل بحال من الاحوال اقوى من الحكومة الامريكية التى تواجه مشكلات خطيرة تثيرها سياسات الشركات متعددة الجنسية فى حقل الاقتصاد الامريكى .

الثانى : ان تندمج اسرائيل فى المنطقة ، وبمعنى اقتصادى ان « ينتمى » اقتصادها الى اقتصاديات المنطقة ، بحيث تتحقق للاقتصاد

امكانيات نمو طبيعية بعيدا عن القيود ، والاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية المحكومة والمهددة فى آن واحد ، خصوصا مع احتدام ازمة النظام الرأسمالى العالمى .وهذا الخيار الثانى يمكن تحقيقه عبر احد مخرجين كليهما مر وان كانا بشكل مختلف فأحدهما مر بالنسبة للعرب وهو **تحقيق الاندماج من خلال التحكم والسيطرة** ، وهو حلم المشروع الصهيونى بأن تتحول اسرائيل إلى عقل المنطقة ، مصنعها ومنارة التقدم المعاصر فيها ، اما الاخر فانه مر بالنسبة لاسرائيل وهو **تحقيق الاندماج من خلال التسليم بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ونزع الطبيعة الصهيونية العنصرية وعلاقاتها بالامبريالية** ، بما يفتح امكانية تعايش علمانى وديمقراطى على اساس متساوى لكل اصحاب الاديان او الجنسيات المختلفة فى المنطقة ، وهنا فان الاندماج من اجل التقدم سيكون لصالح جميع شعوب المنطقة ، وليس فقط من اجل حفنة من سكانها تتسلح خلف دروع ايدلوچية عنصرية .

اننا نعرف ان الطريق الثانى بعيد ، ولن يتحقق الا من خلال تغيرات سياسية وايدلوچية ومؤسسية فى داخل المنطقة بكل ما تشمله من قوى وتيارات مختلفة ، كما نعرف ايضا ان السياسة الاسرائيلية الان تهدف الى تحقيق مزيج من الاعتماد على الخارج والاقتراب الحثيث من ثروات واسواق المنطقة ، بما يؤدى الى تفاعل عوامل القوة لصالح الاقتصاد الاسرائيلى لتحقيق حلم السيطرة الاسرائيلية على المنطقة العربية .

ان حقائق الاقتصاد الاسرائيلى لا يمكن فهمها إلا على ضوء حقائق السياسة الاسرائيلية ، والحرب ايضا او التسوية لا يمكن فهمها الا على ضوء حقائق السياسة الاسرائيلية ، وعلى ذلك فان المشروع الصهيونى يتخذ من الحرب او التسوية وسيلة لتحقيق اهدافه ، تلك التى تتلخص فى النهاية فى تحقيق السيطرة الاقليمية داخل المنطقة .

غير ان امكانية نجاح هذا المشروع تتوقف فى الحقيقة على وعى القيادات السياسية العربية بالمخاطر الكامنة وراءه ، واهم من ذلك على قدرتهم على التصدى بصياغة سياسات اقتصادية ايجابية وفعالة يكون هدفها الاستراتيچى الاعتماد على الذات وتقليص التبعية ودعم الاستقلال الاقتصادى والسياسى لدول العالم العربى . □



هوامش الخاتمة :

(١) دافار ١٩٧٩/١١/٢٠
(٢) من تقرير لعوزى تركيس رئيس قسم الهجرة والاستيعاب ن .م .ف ديسمبر ١٩٧٧ ص ٥٩٥ .
(٣) معاريف ١٩٧٨/١/٢ ، الحوادث ٧ ابريل ١٩٧٨ .
(٤) حوتم ـ ١٩٧٩/٩/٢١
(٥) هارتس ١٩٧٩/٩/٦
(٦) دافار ١٩٧٩/١١/٢٠ طبقا لتصريحات المتحدث باسم المكتب المركزى للاحصاء
(٧) هارتس ١٩٧٩/١١/٦
(٨) هارتس ١٩٧٩/١١/٢٠ .
(٩) على همشمار ١٩٧٩/٣/٦ · Ann Cerittenden, Israel's Econamic Pligeht,
Foreign Affairs, Summer 1979, p.1011 (١٠)
(١١) هارتس ١٩٧٩/٩/٢١
(١٢) هارتس ١٩٧٩/٣/٩ .
(١٣) دافار ١٩٧٩/٩/٢١ .
(١٤) دافار ١٩٧٩/١١/٢٠ .
(١٥) يديعوت احرونوت ١٩٧٩/١٠/٢٦
(١٦) دافار ١٩٧٩/١١/١ .
(١٧) المصدر السابق
(١٨) دافار ١٩٧٩/٩/٢١
Ann Crithinden, op, cit, p 1013 (١٩)
(٢٠) الاهرام ١٩٧٩/٧/٢١
(٢١) هارتس ١٩٧٩/١١/٢٠ .
(٢٢) المصدر السابق
(٢٣) دافار ١٩٧٩/٩/٢١ .
israel Yeur Book, 1979, p 61 (٢٤)
(٢٥) ن .م .د .ف . مايو ١٩٧٩ ص ٣٦٤ ـ ٣٦٧ .
(٢٦) هارتس ١٩٧٩/٣/٢٩ .

من مطبوعات

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

- العسكرية الصهيونية (المؤسسة العسكرية الاسرائيلية .... (١٩٧٢)
- وثائق عبدالناصر (الكتاب الأول والكتاب الثانى) .... (١٩٧٣)
- التوسع الاسرائيلى – محمد فيصل عبد المنعم ، ابراهيم كروان .... (١٩٧٤)
- العســـكرية الصـــهيونية (العقيدة والاســـتراتيجية الحـــربية الاسرائيلية) المجلد الثانى .... (١٩٧٤)
- ازمة الطاقة فى الولايات المتحدة الامريكية – د . مصطفى خليل .... (١٩٧٥)
- تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ – ١٩٥٣) – د . يونان لبيب رزق ...... (١٩٧٥)
- موسوعة المصطلحات الصهيونية – د . عبد الوهاب المسيرى .... (١٩٧٥)
- مصر وامريكا – مصطفى علوى – عبد المنعم سعيد .... (١٩٧٦)
- الديمقراطية فى مصر – المهندس سيد مرعى وآخرين .... (١٩٧٧)
- مبادرة السلام – رحلة القرن العشرين – توثيق وتحليل علمى .... (١٩٧٨)
- الوفد والكتاب الأسود – د . يونان لبيب رزق .... (١٩٧٨)
- مؤتمر كامب ديفيد – دراسة توثيقية .... (١٩٧٨)
- عروبة مصر – حوار السبعينات .... (١٩٧٨)
- اتجاهات الصحافة الاسرائيلية (الكتاب الأول) .... (١٩٧٨)
- اتجاهات الصحافة الاسرائيلية (الكتاب الثانى) .... (١٩٧٨)
- عزيز المصرى والحركة العربية (١٩٠٨ – ١٩١٦) د عبدالرحمن برج (١٩٧٩)

سلسلة كتب « دراسات فى الاشتراكية الديمقراطية » تصدر بالتعاون بين المركز والهيئة المصرية العامة للكتاب صدر منها :

١ ـ الأصول التاريخية للاشتراكية الديمقراطية
اسامة الغزالى حرب

٢ ـ الحرية وتعدد الأحزاب فى فكر الاشتراكية الديمقراطية
هالة أبو بكر سعودى
وحيد محمد عبد المجيد

٣ ـ التجربة الاشتراكية فى النرويج والنمسا
محمد نعمان جلال
خالدة شادى

٤ ـ التجربة الاشتراكية الديمقراطية فى تونس
جهاد عودة

٥ ـ أصول الاشتراكية البريطانية « الفابية »
محمد سلماوى

٦ ـ الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية الأوربية
عبد العاطى محمد احمد

٧ ـ الفلاح المصرى ومبدأ المساومة
د . كمال المنوفى

٨ ـ الاشتراكية الديمقراطية فى المانيا الاتحادية
نزيرة الأفندى

٩ ـ الاشتراكية الديمقراطية فى السويد
عزة صبيح

١٠ ـ الاشتراكية الديمقراطية فى السنغال
د . نازلى معوض

رقم الايداع ٨٠/٢٢٤٣

الترقيم الدولى ٧ ـ ٧٩ ـ ٧٢٩٦ ـ ٩٧٧ ISBN

من مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

■ السلسلة الشهرية :

١ — تجسيد الوهم — (دراسة سيكولوجية للشخصية الاسرائيلية)
د. قدرى حفنى . . . . (١٩٧١)
٢ — نمو الاقتصاد الاسرائيلى — عثمان محمد عثمان . . . . . . (١٩٧٢)
٣ — نهاية التاريخ (مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيونى) — د. عبد الوهاب المسيرى . . . . (١٩٧٣)
٤ — الشخصية العربية (بين المفهوم العربى والمفهوم الاسرائيلى) — السيد يسين (١٩٧٤)
٥ — استراتيجية اسرائيل بعد حرب اكتوبر — اللواء مصطفى الجمل . . (١٩٧٦)
٦ — الاتجاهات الجديدة فى مجلس الشعب — اشراف : السيد يسين . . . . (١٩٧٦)
٧ — الانتخابات الامريكية وأزمة الشرق الاوسط — د. سعد الدين ابراهيم . . (١٩٧٦)
٨ — الصهيونية والعنصرية — احمد يوسف القرعى . . . . (١٩٧٧)
٩ — قرار الحرب فى السياسة الاسرائيلية — د. السيد عليوه . . . . . (١٩٧٧)
١٠ — التضامن العربى الافريقى — نبية الاصفهانى . . . . (١٩٧٧)
١١ — مؤتمر جنيف واحتمالات السلام — د. محمد ربيع . . . . . . (١٩٧٧)
١٢ — الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ — د. يونان لبيب رزق . . . . (١٩٧٧)
١٣ — البحر المتوسط فى الاستراتيجية الدولية — د. اسماعيل صبرى مقلد . . (١٩٧٧)
١٤ — الثورة الادارية — د. نزيه نصيف الايوبى . . . . (١٩٧٧)
١٥ — الثورة والتغير الاجتماعى ، اشراف : السيد يسين . . . . . . (١٩٧٧)
١٦ — الحوار العربى الاوروبى — عبد المنعم سعيد . . . . (١٩٧٧)
١٧ — صراع القوى الكبرى فى افريقيا — مجدى حماد . . . . (١٩٧٧)
١٨ — الاستراتيجية الاسرائيلية والمقاومة فى الارض المحتلة — أسامة الغزالى حرب (١٩٧٧)
١٩ — الفوائض البترولية العربية — طه عبد العليم طه . . . . (١٩٧٧)
٢٠ — مشروعات الدولة الفلسطينية — د. على الدين هلال . . . . . . (١٩٧٨)
٢١ — استيعاب المهاجرين فى اسرائيل — محمد السيد سعيد ، اميرة سلام . . (١٩٧٨)
٢٢ — ليكود والتسوية — امل الشاذلى . . . . (١٩٧٨)
٢٣ — التجربة الجزائرية فى التنمية والتحديث — خيرى عزيز . . . . . (١٩٧٨)
٢٤ — سياسة التعليم فى مصر — د. نزيه نصيف الايوبى . . . . . . (١٩٧٨)
٢٥ — قضايا التنمية فى الكويت — عبد العاطى محمد أحمد . . . . . . (١٩٧٨)
٢٦ — ثورة ٢٣ يوليو وتصفية الاستعمار فى افريقيا — احمد يوسف القرعى . . (١٩٧٨)
٢٧ — اليهود العرب فى اسرائيل — وحيد محمد عبد المجيد . . . . . . (١٩٧٨)
٢٨ — قضية الحدود فى الخليج العربى — د. عبد الله الاشعل . . . . . (١٩٧٨)
٢٩ — العرب وتحديات الحوار مع افريقيا — على ابو سن . . . . . . (١٩٧٨)
٣٠ — استراتيجيات التنمية فى العالم الثالث — د. نزيه نصيف الايوبى . . . (١٩٧٨)
٣١ — الملكية الزراعية فى مصر بين ثورتين — د. على بركات . . . . . (١٩٧٨)
٣٢ — الدفاع المدنى — لواء خضر الدهراوى . . . . (١٩٧٩)
٣٣ — النظام السياسى فى اليابان رؤية عربية — عبد الخبير محمود عطا . . (١٩٧٩)
٣٤ — الثقافة السياسية المتغيرة فى القرية المصرية — د. كمال المنوفى . . . (١٩٧٩)
٣٥ — الدبلوماسية السعودية فى الخليج والجزيرة العربية — عبد العاطى محمد . (١٩٧٩)
٣٦ — تونس — مسالة العروبة — جهاد عودة . . . . (١٩٧٩)
٣٧ — تجارة السلاح والعالم الثالث — د. سامى منصور . . . . . . (١٩٧٩)
٣٨ — السودان تحت الحكم الثانى — التيجانى عامر . . . . (١٩٧٩)
٣٧ — تجارة السلاح والعالم الثالث — د. سامى منصور . . . . . . (١٩٧٩)
٣٨ — السودان تحت الحكم الثانى — التيجانى عامر . . . . (١٩٧٩)
٣٩ — اسرائيل فى التصور الامريكى — محمد السعيد ابراهيم . . . . . (١٩٧٩)
٤٠ — العلاقات الفلسطينية العربية — وحيد عبد المجيد . . . . . . (١٩٧٩)

هذا الكتاب :

دراسة شاملة ترصد المعالم الأساسية للاقتصاد الاسرائيلى ، وتحدد اتجاهات نمو المتغيرات الاقتصادية القومية والقطاعية ، كما تعالج العلاقات الاقتصادية الخارجية ، والسياسات الاقتصادية بالاضافة الى رصد مؤشرات النمو الاقتصادى فى العام الأخير (١٩٧٩) بعد توقيع المعاهدة المصرية/الاسرائيلية .

وتبدو أهمية النظرة الشاملة للاقتصاد الاسرائيلى فى الآونة الأخيرة ، ذلك أن توقيع المعاهدة المصرية/الاسرائيلية ، وما تتضمنه من تطبيع للعلاقات بين مصر واسرائيل يفرض علينا العلم الدقيق بمكونات الاقتصاد الاسرائيلى وبمشكلاته الراهنة وبآفاق تطوره ، ففى اطار الحديث المتواتر عن امكانيات قيام مشروعات اقتصادية مصرية/اسرائيلية مشتركة ، لابد لنا أن نعرف الحقائق الدقيقة عن الاقتصاد الاسرائيلى ، حتى نستطيع ان نرصد ونحلل بأسلوب علمى قضية الربح والخسارة بالنسبة لهذه المشروعات الاقتصادية ان قدر لها أن تقوم .

ان العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل تثير اسئلة شتى ، تحتاج الى أجوبة علمية . ولعل أهمها على الاطلاق هل هذه العلاقات فى مصلحة الاقتصاد المصرى أم لا ؟ وهل يمكن أن تؤدى هذه العلاقات الى زيادة تبعية الاقتصاد المصرى الى النظام الرأسمالى العالمى ؟ وغيرها من الاسئلة . ومن المنطقى أننا لا يمكن أن نصوغ لها اجابات دقيقة بغير دراسة واعية ونقدية للاقتصاد الاسرائيلى فى وضعه الراهن . وهذا هو ما حاولته هذه الدراسة التى هى ليست الا بداية فى طريق [illegible] لتطورات الاقتصاد الاسرائيلى .

المؤلف :

ابراهيم متولى نوار : باحث بالوحدة الاقتصادية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

الثمن ١٥ قرشا